Central Bank of Iraq
Department of Monetary & Financial Stability

البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الاستقرار المالي لعام 2021

Financial Stability Report 2021

WWW.cbi.iq

الطبعة العربية / البنك المركزي العراقي 2022
الغلاف والتصميم: قسم الاستقرار النقدي والمالي/ البنك المركزي العراقي.

الاسم: (تقرير الاستقرار المالي 2021) / العدد الثاني عشر.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر مرة واحدة في السنة/ بدأ إصداره في عام 2010.
العنوان: البنك المركزي العراقي – شارع الرشيد - بغداد – العراق.
هاتف:8165171
ص . ب: 64
فاكس: 0096418166802
البريد الإلكتروني: cbi@cbi.i

تقرير الاستقرار المالي: دراسة تحليليه سنوية من إعداد قسم الاستقرار النقدي والمالي في البنك المركزي العراقي، يتم من طريقه اعداد المؤشرات اللازمة لتشخيص المخاطر المالية التي قد تلحق الضرر بالقطاع المالي في العراق وتحليلها وفق الممارسات العلمية المحلية والدولية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الاتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2021، العدد الثاني عشر، بغداد، 2022.

***ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونيا إلى العنوان الآتي:**

Mfs.dept@cbi.iq

رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي العراقي

2021/12/31

رئيس مجلس الإدارة

السيد مصطفى غالب مخيف

المحافظ

الأعضاء

السيد إحسان شمران الياسري

نائب المحافظ الإداري

الدكتور عمار حمد خلف

نائب المحافظ الفني

الدكتور منذر عبد القادر الشيخلي

نائب المحافظ سابقاً

الدكتور مظهر محمد صالح

نائب المحافظ سابقاً

الدكتور احمد ابريهي علي

نائب المحافظ سابقاً

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري

خبير اقتصادي

الدكتور موفق عبد الحسين الشهيب

محاسب قانوني ومراقب حسابات

السيد كاظم نامق أحمد أكرم

مدير عام فرع أربيل

قائمة المحتويات

تقديم	أ
الملخص	ب - ز
1-الفصل الاول (التغيرات المناخية وأثرها على الاستقرار المالي)	24-1
1-1 التغيرات المناخية وتداعياتها	2
2-1 مخاطر التغيرات المناخية	4
1-2-1 انخفاض الناتج الزراعي وإنتاجية العمالة	4
2-2-1 زيادة الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية	4
3-2-1 ارتفاع مستوى سطح البحر	4
3-1 تأثير التغيرات المناخية على الاستقرار المالي	4
4-1 الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي إلى انبعاثات الغازات الدفيئة	6
5-1 مخاطر التغيرات المناخية وإجراءات التكيف في العراق	8
1-5-1 مؤشر ارتفاع درجات الحرارة	8
2-5-1 معدلات هطول الامطار	9
3-5-1 شح المياه وتمدد اللسان الملحي الى شط العرب	10
6-1 دوافع العراق للانضمام إلى اتفاقية باريس لتغيير المناخ	12
1-6-1 التغيرات المناخية في العراق	12
2-6-1 القرار السياسي اتجاه التغيرات المناخية	12
3-6-1 التحديات الملزمة اتجاه اتفاقية باريس	12
7-1 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوي في العراق	13
1-7-1 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون القائمة على الاستهلاك	14
2-7-1 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون القائمة على الإنتاج.	15
8-1 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية	16
9-1 حصة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتم إنتاجها من أنواع الوقود المختلفة	17
10-1 انبعاثات الغازات الدفيئة حسب القطاعات الاقتصادية في العراق	18
1-10-1 القطاعات الاقتصادية الأكثر انبعاثاً للغازات الدفيئة في العراق	18
2-10-1 قطاعات الاقتصادية الأقل انبعاثاً للغازات الدفيئة في العراق	19
3-10-1 حصة الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة في العراق	20
11-1 الكربون وكفاءة الطاقة	21
12-1 كثافة الكربون: مقدار الكربون الذي ينبعث منه لكل وحدة من الطاقة	21
13-1 فصل النمو الاقتصادي عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	22
14-1 الاجراءات والسياسات المتبعة لمواجهة تغير المناخ في العراق.	23
1-14-1 الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة	23
2-14-1 تقرير المساهمة المحددة وطنياً	23
3-14-1 تصميم مشاريع مستدامة	23
2- الفصل الثاني (تطورات القطاع المالي في العراق)	60-25
1-2 تطور القطاع المصرفي في العراق	26
1-1-2 موجودات القطاع المصرفي	26
2-1-2 ودائع القطاع المصرفي	29
3-1-2 رأس مال القطاع المصرفي	33
4-1-2 الائتمان المصرفي	35
1-4-1-2 تطور الائتمان المصرفي	35
2-4-1-2 التوزيع القطاعي للائتمان النقدي	36
3-4-1-2 تركزات الائتمان المصرفي	40
4-4-1-2 تحليل فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجماليCredit to GDP Gap	41
5-4-1-2 الديون المتأخرة التسديد	43

2-2	سوق العراق للأوراق المالية	46
1-2-2	نسبة التوزيع القطاعي للشركات والأسهم والقيمة المتداولة والعقود المنفذة	46
2-2-2	التداول في السوق النظامي	47
1-2-2-2	العمق المالي في السوق النظامي	49
3-2-2	التداول في السوق الثاني	50
1 -3-2-2	العمق المالي في السوق الثاني	51
3-2	القطاع المالي غير المصرفي في العراق	51
1-3-2	المؤسسات المالية غير المصرفية ضمن اشراف البنك المركزي	52
1-1-3-2	شركة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	52
2-1-3-2	شركات الصرافة والتوسط ببيع وشراء العملة الأجنبية	53
3-1-3-2	شركات الاستثمار المالي	54
4-1-3-2	مزوّدو خدمات الدفع الإلكتروني	54
5-1-3-2	شركة الكفالات المصرفية المحدودة	54
2-3-2	المؤسسات المالية غير المصرفية خارج إشراف البنك المركزي	55
1-2-3-2	صندوق الإسكان العراقي	55
2-2-3-2	صندوق التقاعد الوطني	59
3-2-3-2	صندوق الضمان الاجتماعي	59
3-	الفصل الثالث (مؤشرات السلامة المالية)	84-61
1-3	مؤشر نسبة كفاية رأس المال	62
2-3	مؤشرات السيولة	64
1-2-3	نسبة تغطية السيولة (LCR)	64
2-2-3	نسبة صافي التمويل المستقر المتاح (NSFR)	66
3-2-3	الموجودات السائلة / المطلوبات القصيرة الأجل	68
4-2-3	الموجودات السائلة / إجمالي الودائع	69
5-2-3	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	70
6-2-3	الائتمان النقدي / إجمالي الودائع	71
7-2-3	فجوة التمويل	72
3-3	مؤشرات جودة الموجودات	73
1-3-3	الديون المتأخرة التسديد / إجمالي الائتمان النقدي	73
2-3-3	الديون المتأخرة التسديد / إجمالي الموجودات	74
3-3-3	الديون المتأخرة التسديد/ رأس المال	75
4-3	مؤشرات الإيرادات والربحية	78
1-4-3	العائد على الموجودات	78
2-4-3	العائد على حقوق المالكين	78
5-3	خارطة المخاطر	79
1-5-3	خارطة اعداد خارطة المخاطر للقطاع المصرفي العراقي	80
4-	الفصل الرابع (مديونية القطاع العائلي)	94-85
1-4	نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى دخل الافراد	86
2-4	نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى (GDP) في العراق	88
3-4	نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى (GDP) في العراق	88
4-4	نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى اجمالي ائتمان القطاع الخاص	90
5-4	نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى اجمالي الائتمان النقدي	90
6-4	نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى ودائع القطاع الخاص	91
7-4	علاقة مديونية القطاع العائلي بالشمول المالي	92
5-	الفصل الخامس (قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق)	108-95
1-5	المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي	97

2-5 الجانب العملي لمؤشر الاستقرار المالي في العراق	100
1-2-5 تحليل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وخارطة الاستقرار	100
2-2-5 خارطة الاستقرار المالي	101
3-5 العلاقة بين المؤشر التجميعي للاستقرار المالي والمؤشرات الفرعية المكونة	102
1-3-5 مؤشر القطاع المصرفي (Banking Indicator (BI	102
2-3-5 مؤشر الاقتصاد الكلي	104
3-3-5 مؤشر سوق رأس المال	105
4-3-5 مؤشر الدورة المالية	106
6- الفصل السادس (اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية MACRO-STRESS TESTING)	118-109
1-6 ما المقصود باختبارات الضغط	110
2-6 أهمية اختبارات الضغط الكلية في	111
3-6 السيناريوهات الكلية	111
4-6 تأثير الصدمة السلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان	113
5-6 تأثير الصدمة السلبية لأسعار النفط العالمية في نسبة القروض المتعثرة	115
6-6 تأثير الصدمة السلبية للأنفاق الحكومي في نسبة القروض المتعثرة	117
7- الفصل السابع (تطورات البنية المالية التحتية لعام 2021)	140-119
1-7 تنظيم عمل وكلاء مزودي خدمات الحوالات الأجنبية في العراق	120
2-7 خدمات الالحاق الرقمي	121
3-7 إدارة مراكز النقد الأجنبي المسموح به لدى المصارف	123
4-7 حدود وسقوف محافظ الهاتف النقال	123
5-7 تعليمات بيع وشراء العملة الأجنبية لسنة 2021	124
1-5-7 إجراءات الاشتراك في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية	124
2-5-7 التزامات المصارف وشركات الصرافة المشاركة في النافذة	124
3-5-7 المعاملات المصرفية المسموح بتمويلها قانوناً بالعملة الأجنبية	126
4-5-7 أحكام أخرى لنافذة بيع وشراء العملة الأجنبية	127
6-7 تقنية المعلومات والاتصالات	128
1-6-7 عمليات التدقيق التقني والمعلوماتي	129
2-6-7 الامن السيبراني	129
3-6-7 الامتثال	131
4-6-7 إجراءات تصحيح مسار المصارف المتلكئة	131
7-7 تطور أنظمة المدفوعات العراقي	132
1-7-7 انشاء المنصة الالكترونية لخطابات الضمان	132
2-7-7 انشاء نظام الدفع السريع (Faster Payment)	133
3-7-7 تطوير نظام التسوية الاجمالية (RTGS)	133
4-7-7 نظام AML	133
5-7-7 نظام الاستعلام الائتماني (CBS)	133
6-7-7 نظام (CASH SYSTEM)	134
7-7-7 نظام البيع النقدي	134
8-7-7 نظام التسلسلات النقدية	134
9-7-7 نظام (WORLD CHECK FINSCAN)	134
10-7-7 نظام (CBI Backlist)	134
11-7-7 نظام بيانات وزارة التجارة (Trade Ministry Data Base)	134
12-7-7 برنامج امن الزبائن مع المصارف العراقية (CSP)	134
13-7-7 اكمال مشروع شركة سوفت الجديد (SWFIT SCOPE)	134
14-7-7 تحديث منصة (KYC) على نظام (SWFIT)	135

15-7-7 نظام الرقابة على التقارير المصرفية (BSRS)	135
16-7-7 نظام الدفع الإقليمي العربي (BUNA)	136
17-7-7 أنظمة خاصة بدائرة الإصدار والخزائن	136
8-7 الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي	137
1-8-7 الخطة الاستراتيجية الثانية (2021 – 2023)	137
9-7 الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية	137
1-9-7 اهداف شركة ضمان الودائع المصرفية	138
2-9-7 المؤشرات والافصاحات التي تصدرها مؤسسة ضمان الودائع	138
3-9-7 إجراءات المؤسسة ضد المخاطر	138
4-9-7 منظومة الحوكمة لدى مؤسسة ضمان الودائع المصرفية	139
5-9-7 استثمارات مؤسسة ضمان الودائع المصرفية	139
8 - الفصل الثامن (الشمول المالي)	152-141
1-8 مبادرات البنك المركزي العراقي في دعم الشمول المالي	142
2-8 مشروع توطين رواتب موظفي الدولة	143
3-8 مؤشرات الشمول المالي	144
1-3-8 مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية ACCESS	144
1-1-3-8 مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي	145
2-1-3-8 انتشار خدمات الدفع الإلكتروني (ATM) و (POS) و(POC)	146
2-3-8 مؤشر استخدام الخدمات المالية USAGE	148
1-2-3-8 انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل	148
2-2-3-8 مساهمة الشركات المالية (شركات المعالجة والاصدار والتحصيل) في الشمول المالي	149
4-8 مؤشر العمق المصرفي	150
5-8 البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية	151
6-8 قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق	152

قائمة الاشكال

شكل (1) متوسط درجة الحرارة السنوية في العراق للمدة (2000-2020)	9
شكل (2) معدل درجات الحرارة الصغرى والقصوى ومعدلات الامطار للمدة (1991-2020) في العراق	10
شكل (3) أنبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية القائمة على الاستهلاك والفرد في العراق	15
شكل (4) انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية القائمة على الانتاج في العراق للمدة (2001-2020)	16
شكل (5) انبعاثات ثاني اكسيد الكربون التراكمية للمدة (2001-2020)	16
شكل (6) حصة ثاني اكسيد الكربون من انواع الوقود المختلفة للمدة (2001-2020)	17
شكل (7) القطاعات الاقتصادية الأكثر انبعاثاً من الغازات الدفيئة في العراق للمدة (2001-2018)	19
شكل (8) القطاعات الاقتصادية الأقل انبعاثاً من الغازات الدفيئة في العراق للمدة (2001-2018)	20
شكل (9) حصة الفرد من الانبعاثات الغازات الدفيئة في العراق	20
شكل (10) الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي (كيلوواط ساعة لكل دولار)	21
شكل (11) انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون CO2 لكل وحدة طاقة للمدة (2001-2020)	22
شكل (12)التغيير في انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون وGDP(سنة اساس2017للدولار الدولي)	22
شكل (13) مستوى التركز لأكبر خمسة مصارف	26
شكل (14) موجودات المصارف العامة والخاصة	27
شكل (15) نسبة موجودات المصارف التجارية والاسلامية إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي	28
شكل (16) نسبة موجودات المصارف المحلية والاجنبية إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي	28
شكل (17) نسبة الودائع للقطاعين العام والخاص	29

شكل (18) نسبة ودائع المصارف الحكومية والخاصة الى اجمالي الودائع	30
شكل (19) نسبة ودائع المصارف التجارية والاسلامية إلى إجمالي الودائع	30
شكل (20) نسبة ودائع المصارف المحلية والاجنبية إلى إجمالي الودائع	31
شكل (21) نسبة مساهمة الودائع الجارية والودائع الثابتة وودائع التوفير إلى الودائع الكلية	31
شكل (22) معدل نمو الودائع للقطاعين العام والخاص	32
شكل (23) مستوى تركز الودائع لاكبر خمس مصارف	33
شكل (24) نسبة رأس مال المصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي رأس المال	33
شكل (25) نسبة رأس مال المصارف التقليدية والاسلامية الى اجمالي رأس المال	34
شكل (26) نسبة رأس مال المصارف المحلية والاجنبية الى اجمالي رأس المال	35
شكل (27) الأئتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية	36
شكل (28) توزيع الائتمان النقدي حسب القطاعين العام والخاص	37
شكل (29) نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع إلى إجمالي الائتمان النقدي	38
شكل (30) نسبة الائتمان النقدي للمصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي الائتمان النقدي	39
شكل (31) نسبة الائتمان المقدم للمصارف التقليدية والاسلامية إلى إجمالي الائتمان النقدي	40
شكل (32) نسبة الائتمان النقدي للمصارف المحلية والاجنبية إلى إجمالي الائتمان النقدي	40
شكل (33) تركز الائتمان النقدي لأكبر خمس مصارف	41
شكل (34) نسبة الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي	42
شكل (35) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق	43
شكل (36) إجمالي الديون المتأخرة التسديد ومعدل نموها	43
شكل (37) نسبة الديون متاخرة التسديد إلى الائتمان النقدي	44
شكل (38) نسبة الديون متأخرة التسديد للقطاعين العام والخاص إلى إجمالي الديون المتعثرة	45
شكل (39) نسبة الديون متأخرة التسديد حسب كل قطاع إلى إجمالي الديون متاخرة التسديد	45
شكل (40) نسبة الديون المتعثرة للقطاعات الاقتصادية إلى الائتمان النقدي الممنوح للقطاع نفسه	46
شكل (41) مؤشر (HHR) في السوق النظامي لعام 2021	50
شكل (42) مؤشر (HHR) في السوق الثاني لعام 2021	52
شكل (43) عدد وقيمة القروض للمصارف المساهمة	54
شكل (44) إجمالي موجودات صندوق الإسكان العراقي	57
شكل (45) نسب نمو القروض لصندوق الاسكان العراقي لعامي 2021-2020	58
شكل (46) نسبة التعثر لكل محافظة إلى إجمالي القروض المتعثرة لعام 2021	59
شكل (47) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (بحسب المحافظات) لعام 2021	59
شكل (48) نسبة إعداد المتعثرين إلى إجمالي المقترضين لعام 2021	60
شكل (49) نسبة كفاية رأس المال	64
شكل (50) نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي	66
شكل (51) نسبة تغطية السيولة للمصارف الحكومية	67
شكل (52) نسبة تغطية السيولة للمصارف الخاصة	67
شكل (53) نسبة صافي التمويل المستقر المتاح للمصارف العاملة في العراق	68
شكل (54) نسبة صافي التمويل المستقر المتاح للمصارف الحكومية في العراق	69
شكل (55) نسبة التمويل المستقر المتاح للمصارف الخاصة في العراق	69
شكل (56) الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الأجل (%)	70
شكل (57) الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	71
شكل (58) الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	72
شكل (59) الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع	72
شكل (60) الائتمان النقدي إلى الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة	73
شكل (61) معدلات نموالودائع والائتمان وفجوة التمويل	74
شكل (62) الديون متأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي للجهاز المصرفي	75
شكل (63) الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات	76

شكل (64) إجمالي الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي رأس المال	77
شكل (65) الديون متأخرة التسديد للمصارف الحكومية والخاصة إلى رأس مال كل منهما	78
شكل (66) العائد على الموجودات	79
شكل (67) العائد على حقوق المالكين	80
شكل (68) نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى دخل الافراد	87
شكل (69) نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى دخل الافراد لبعض الدول عام 2021	87
شكل (70) نسبة اجمالي ائتمان القطاع الخاص إلى GDP في العراق	88
شكل (71) نسبة ائتمان قطاع العائلي إلى GDP في العراق	89
شكل (72) نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى (GDP) في بعض الدول لعام 2021	89
شكل (73) نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى اجمالي ائتمان القطاع الخاص	90
شكل (74) نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى اجمالي الائتمان النقدي	91
شكل (75) نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى ودائع القطاع الخاص	91
شكل (76) علاقة مديونية القطاع العائلي بالشمول المالي	92
شكل (77) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق	100
شكل (78) خارطة الاستقرار المالي في العراق	101
شكل (79) القيمة الترجيحية لمؤشر الاستقرار المصرفي ومؤشر الاستقرار المالي	102
شكل (80) خارطة القطاع المصرفي	102
شكل (81) خارطة مؤشر الاقتصاد الكلي	103
شكل (82) القيمة الترجيحية لمؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	104
شكل (83) القيمة الترجيحية لمؤشر سوق رأس المال ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	104
شكل (84) القيمة الترجيحية لمؤشر الدورة المالية ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	105
شكل (85) استقرار أنموذج VAR المُقدَّر	109
شكل (86) نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان بعد صدمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	112
شكل (87) نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان بعد صدمة اسعار النفط العالمية	113
شكل (88) نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان بعد صدمة اسعار النفط العالمية	115
شكل (89) إجمالي عدد الموظفين الذين تم توطين رواتبهم	141
شكل (90) عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ عام 2020	143
شكل (91) أنتشار خدمات الدفع الالكتروني إلى مساحة العراق	143
شكل (92) أنتشار خدمات الدفع الالكتروني إلى عدد سكان العراق	144
شكل (93) ماكنات الصراف الالي لكل 100 الف بالغ عام 2020	145
شكل (94) نسبة المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الموبايل	146
شكل (95) نسبة حركات كل شركة من الشركات المالية غير المصرفية المقدمة للجمهور	147
شكل (96) نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص وودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي	148
شكل (97) نسبة النمو في المحافظ والحسابات والبطاقات الالكترونية	149
شكل (98) المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق لعام 2021	150

قائمة الجداول

جدول (1) الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية للمدة (2017 -2021)	36
جدول (2) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي بحسب نوع القطاع للمدة (2017 - 2021)	37
جدول (3) نسبة التوزيع القطاعي للشركات والأسهم والقيمة المتداولة والعقود المنفذة لعام 2021	47
جدول (4) عدد الأسهم والعقود المنفذة وقيمة الأسهم المتداولة في السوق النظامي لعامي (2021-2020)	49
جدول (5) قيمة تداول الأجانب في السوق النظامي لعام 2021	49
جدول (6) عدد الأسهم والعقود الصفقات وقيمة الأسهم المتداولة في السوق الثاني لعامي (2021-2020)	51
جدول (7) القروض الممنوحة حسب نوع التخصيص إلى عام 2020	53
جدول (8) المؤشرات المالية الخاصة بشركة الكفالات المصرفية المحدودة لعامي 2019-2020	56
جدول (9) المؤشرات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي لعامي (2021-2020)	61
جدول (10) تطبيق نسب تغطية السيولة والتمويل المستقر المتاح من المصارف	65
جدول (11) رأس مال المصارف الحكومية	78
جدول (12) خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية	84
جدول (13) المؤشرات الخاصة بفصل مديونية القطاع العائلي	93
جدول (14) لمتغيرات الداخلة في تكوين مؤشر الاستقرار المالي والاوزان النسبية لكل مؤشر	96
جدول (15) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي والمؤشرات الفرعية المكونة له	99
جدول (16) سيناريوهات الصدمة المعتمدة في نموذج الـ (VAR)	110
جدول (17) سيناريوهات التنبؤ بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان بعد صدمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	111
جدول (18) سيناريوهات التنبؤ بنسبة القروض المتعثرة بعد صدمة أسعار النفط العالمية	113
جدول (19) سيناريوهات التنبؤ بنسبة القروض المتعثرة نتيجة الصدمة السلبية في معدل نمو الإنفاق الحكومي	115
جدول (20) الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق	141

قائمة المخططات

مخطط (1) العلاقات بين المخاطر المناخية والاقتصادية والمالية	5
مخطط (2) انبعاثات الغازات الدفيئة في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي	7
مخطط (3) هيكل الجهاز المصرفي العراقي عام 2021	25
مخطط (4) اعداد خارطة المخاطر	81

قائمة الأطر

أطار (1) ما هو تغير المناخ	3
أطار (2) خطوات اعداد خارطة المخاطر للقطاع المصرفي العراقي	82
أطار (3) خطوات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق	98

تقديم:

يعد استقرار النظام المالي أحد الاهداف الرئيسة الواجب تحقيقها والمحافظة عليها من قبل البنوك المركزية جنباً إلى جنب مع استقرار المستوى العام للأسعار وسعر الصرف لضمان أداء فعال لجميع الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. هذا دفع البنوك المركزية حول العالم إلى إعطاء اهتمام أكبر في ضمان سلامة ومتانة واستقرار أنظمتها المالية، وذلك جعل البنك المركزي العراقي أن يضع هدف الاستقرار المالي الأول ضمن استراتيجية المعلنة للمدة 2021-2023.

ويأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 في ضوء جهود البنك المركزي العراقي المستمرة لتعزيز استقرار القطاع المالي والمصرفي وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة عن القطاع المالي العراقي التي تساعد متخذي القرار والمستثمرين في مختلف القطاعات الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصائبة، إذ يصدر البنك المركزي العراقي عدداً من التقارير الدورية الخاصة بالتطورات الاقتصادية والمالية التي وصل اليها الاقتصاد العراقي. وإدراكاً لمدى أهمية الاستقرار المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية، خصص البنك المركزي العراقي اصداراً خاصاً ودورياً بموضوع الاستقرار المالي في جمهورية العراق.

ويهدف تقرير الاستقرار المالي إلى دراسة مدى استقرار النظام المالي، ونقل صورة استشرافية عن اتجاه الواقع المالي والمصرفي في جمهورية العراق، ويقدم خلاصة نشاطات البنك المركزي العراقي في دعم الاستقرار المالي والمصرفي وتطوير البنية التحتية المالية وإرساء مقومات النمو الاقتصادي في إطار من الشفافية، ويشتمل التقرير على عدة فصول.

كما لاقى موضوع التغييرات المناخية أهمية قصوى في دراسات البنك المركزي والتقارير الصادرة عنه، إذ شهد تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 إضافة فصل خاص بالتغيرات المناخية وتأثيرها على الاستقرار المالي، لما لهذا الموضوع من أهمية وتأثير كبير على القطاع المالي والمصرفي، لذلك سارع القائمون على رسم السياسات الاقتصادية في العراق باتخاذ خطوات حقيقية وفعالة في دعم الاقتصاد الأخضر والمشاريع الصديقة للبيئة، وكان آخرها مبادرة البنك المركزي في دعم الطاقة، عبر اشراك القطاع المصرفي في تقديم القروض الميسرة للمشاريع الصديقة للبيئة ودعم قطاع الكهرباء في العراق من خلال تقديم القروض لشراء منظومات الطاقة الشمسية.

والله ولي التوفيق ...

الأستاذ

مصطفى غالب مخيف

محافظ البنك المركزي العراقي

ملخص وافٍ

يسعى البنك المركزي العراقي الى اخذ دور أكبر في تحقيق الاستقرار المالي في العراق، والذي بدوره سينعكس ايضاً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية، إذ عمل القائمون على رسم السياسة النقدية بتوجيه جهود البنك نحو تحقيق الاستقرار المالي في العراق ضمن استراتيجية البنك المركزي 2021–2023، إذ من المتوقع أن يتعرض الاقتصاد العراقي لصدمات كبيرة ومؤثرة تعرقل الجهود الموجه نحو تحقيق النمو ان لم تتخذ إجراءات سريعة ووضع خطط استشرافية لرسم المصدات اللازمة لعبور الازمات في المستقبل. وذلك عبر استخدام الصلاحيات الممكنة والتنسيق مع المؤسسات الأخرى المالية وغير المالية وان تغير المناخ صار من المواضيع ذات الاهتمام البالغ لدى صانعي القرار، لما لهذا الموضوع من أثر كبير على واقع الاقتصادي في العراق والعالم. إذ تم تلخيص جهود البنك في مقارعة الازمة المناخية وتحليل أثرها على الاستقرار المالي والاقتصاد من خلال تخصيص فصل مستقل بالتغيرات المناخية ضمن تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 بالإضافة الى عدة فصول أخرى تبين جهود البنك المركزي في دعم القطاع المالي والمصرفي، وكذلك القطاع المالي غير المصرفي، وكالاتي:

التغيرات المناخية

لقد أدى النشاط البشري إلى تغيرات بيئية على نطاق عالمي وحتى جيولوجي، فهذا النشاط غير من التركيب الكيميائي للمحيطات والغلاف الجوي بشكل عام، وبالتالي ازدادت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المفرطة، وكان لارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه من ابرز مؤشرات التغيرات المناخية في العراق، وهي بالضرورة تعني إضافة تحديات جديدة وكبيرة في المستقبل تحد من عمل المؤسسات المالية على نحوٍ مباشر من طريق انكشافها للشركات وقطاع الأفراد، إذ تتجلى هذه الانكشافات بزيادة مخاطر التعثر المالي في محافظ القروض والمخاطر المالية والاقتصادية. لذا يعمد العراق على اعداد خطة التكيف الوطنية (NAP) وبتمويل من صندوق المناخ الأخضر (GCF) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والتي ستكون من ضمن الخطط الأساسية التي سيعتمد عليها البلد في تنفيذ هذه السياسة لضمان تحقيق المرونة للقطاعات الوطنية الهشة كافة ذات الأولوية خلال الثلاث سنوات القادمة لتقليل المخاطر المحتملة وإيجاد وسائل ناجحة لاستدامة مصادر المياه ومعالجة الشحة المائية الحادة وتردي نوعيتها.

كما ان للتغييرات المناخية أثر كبير على قطاع الطاقة في العراق، ما يولّد ضغطاً على الاقتصاد الوطني وتهديداً لاستقرار البلد في المستقبل وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، لذا فان المساعي قائمة على أساس التدخل السريع وإيجاد حلول مبنية على أسس سليمة لمعالجة هذ التأثيرات، كان أولها سعي البنك المركزي العراقي الى المبادرة بتقديم ترليون دينار بما يعادل اكثر من 600 مليون دولار على شكل قروض بدون فوائد وبمدة سداد خمسة سنوات تمنح من قبل المصارف للأفراد من اجل تمويل شراء منظومات توليد الكهرباء التي تعمل بالطاقة المتجددة، فضلاً عن استفادة القطاعات التجارية والزراعية والصناعية والمنزلية من هذه المبادرة مما يساهم في تقليل انبعاثات الكربون وتحسن المناخ من طريق استخدام الطاقة النظيفة.

تطورات القطـــاع المـصرفـــي

اظهر القطاع المصرفي العراقي اثناء عام 2021 تغيرات عدة في مؤشراته في ضوء التحديات الاقتصادية المحلية والإقليمية، اذ استمر القطاع المصرفي في تعزيز الملاءة المالية للمصارف، بحيث ازدادت رؤوس اموال المصارف بنسبة (5.3%) وبقيمة بلغت (17.8) ترليون دينار في عام 2021 مقارنة بعام 2020 الذي بلغت (16.9) ترليون دينار وذلك التزاما بالحد الادنى لرؤوس اموال المصارف المحلية البالغ (250) مليار دينار للمصرف المحلي وبحد ادنى للمصرف الاجنبي الذي بلغ (50) مليون دولار امريكي المفروض من قبل البنك المركزي العراقي ليعكس توجه السلطة النقدية في زيادة الثقة بالمصارف بالإضافة الى وضع حاجز حماية للمصارف اتجاه الصدمات الاقتصادية. كما ارتفعت موجودات القطاع المصرفي بنسبة (15.08%) بقيمة (159.5) ترليون دينار عراقي لعام 2021، إضافة الى زيادة اجمالي الودائع إلى (96) ترليون دينار للعام 2021.

وقد تطور مستوى الائتمان الكلي المقدم الى القطاع العام والخاص بنسبة نمو بلغت (7.1%) ليصل الى (80.62) ترليون دينار لعام 2021. اذ عمد البنك المركزي على قياس نقاط الضعف داخل الجهاز المصرفي من طريق تحليل فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل تحسباً لمواجهة اية تقلبات دورية مستقبلاً.

في حين حقق القطاع غير المصرفي تقدم ملحوظ في عدد من مؤسساته فعلى مستوى مؤسسات التمويل، تمكنت مؤسسة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من زيادة رأس مالها الى (16.46) مليار دينار وبمشاركة (9) مصارف خاصة وتوزعت حجم القروض الى مجموعة من المنح في عموم محافظات العراق وبعدد قروض ممنوحة (5,831) قرضا وبقيمة (89.6) مليون دولار امريكي. اما على مستوى شركات الصرافة، فقد انخفض عدد شركات الصرافة الى (778) شركة في عام 2021 توزعت ما بين (66) شركة من فئة (A) و (44) شركة

من فئة (B) بينما بلغت عدد شركات الصيرفة من فئة (C) (666) شركة توزعت في مختلف محافظات العراق، بينما بلغت عدد شركات الاستثمار المالي (7) شركات، وبالنسبة الى شركات الدفع الالكتروني فقد بلغ عددها (17) وبإجمالي رأس مال (183) مليار دينار وارتفعت موجوداتها لتصل (1102) مليار دينار بنسبة نمو (68.6%) لعام 2021 عن عام 2020 الذي بلغت موجوداته (653.6) مليار دينار وهذه الزيادة تعود الى زيادة استخدام الدفع الالكتروني في عمليات الدفع، كذلك ازداد نشاط صندوق الاسكان بعد ان بلغ حجم المخصص من مبادرات البنك المركزي العراقي لصندوق الاسكان ما نسبته (42.9%) اي بقيمة (4,484) مليار دينار عراقي الى عام 2021، وبلغ عدد المستفيدين من قروضه (19,125) مستفيد الى نهاية العام 2021، ليساهم في الحد من ازمة السكن من طريق توفير قروض الإسكان لبناء وحدات سكنية جديدة وبالتالي تسهيل الحصول على وحدات سكنية من قبل المواطنين.

مؤشرات السلامة المالية

يعمل الجهاز المصرفي كعنصر أساسي ومهم لبناء الاقتصاد وان تعزيز السلامة المالية للقطاع المصرفي يعزز من أهمية دور المصارف العاملة فيه كمؤسسات إيداع ووسطاء بين وحدات العجز والفائض، إذ سجل مؤشر كفاية رأس المال للقطاع المصرفي انخفاضاً إلى (243%) وبمعدّل بلغ (32.1- %) في عام 2021، إلى ان هذا الانخفاض لا يؤثر كثيراً كون ان النسبة هي لا تزال اعلى بكثير من النسب المعيارية لبازل وللبنك المركزي العراقي، كما شهد مؤشر تغطية السيولة ارتفاعاً في شهر نيسان بنسبة بلغت (260%) وهو أعلى معدّل لها، وسجلت نسبة صافي التمويل المستقر ايضاً ارتفاعاً بنسبة وصلت الى (240%) أثناء الفصل الرابع من عام 2021، وهي نسب مرتفعة قياسًا بالنسبة المحدّدة من بازل ||| ، وهذا يشير إلى أنَّ المصارف لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب، كذلك نجد النمط الإيجابي في نسبة كل من (الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل ، الموجودات السائلة / إجمالي الودائع ، الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات) للقطاع المصرفي بصورة عامّة، إذ بلغت (92.15%)، (67.41%)، (40.62%)،على التوالي في عام 2021 مقارنة بنسبتها في عام 2020، فيما سجّلت نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع لدى القطاع المصرفي انخفاضاً بسيط بمعدّل (6.1- %) ليصل إلى (55.1%) في عام 2021 الا ان هذا الانخفاض يقع ضمن النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي العراقي التي يجب ألَّا تتجاوز الـ(75%) . اما مؤشرات جودة الموجودات فقد تراجعت نسبة الديون المتأخرة التسديد / إجمالي الائتمان النقدي بنسبة (8.81%) في عام 2021 مقارنة لعام 2020 مما يؤثر إيجابيًّا في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وهذه النسبة تعكس ضخامة موجودات الجهاز المصرفي

العراقي في عام 2021، وكذلك انخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد/ إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي بشكل طفيف في عام 2021 إلى (26.16%) مقارنة لعام 2020، ومن جهة مؤشرات الربحية فقد سجلت انخفاضاً في نسبة العائد على الموجودات لتصل إلى (0.57%) في عام 2021.

مديونية القطاع العائلي

يعمل البنك المركزي على توجيه الائتمان بنسبة تتلائم وحجم القطاع العائلي، لتحديد حجم المخاطر المحتملة لهذا القطاع، وذلك عبر مراقبة عدد من المؤشرات الخاصة به، إذ مازال الائتمان الممنوح إلى القطاع العائلي في العراق منخفض قياساً لدخل الافراد بنسبة (0.015%) لعام 2021، وكذل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي والبالغة (7.4%)، بسبب انخفاض الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص الذي يكون الائتمان العائلي جزء منه، وكذلك بلغت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى (GDP) نسبة (13.4%) لنفس العام، اذ يعود الانخفاض في مؤشرات مديونية القطاع العائلي لعدة أسباب أهمها التطور البطيء للشمول المالي في العراق، سيما وأن حجم الائتمان العائلي له علاقة طردية مع حجم الشمول المالي في أي اقتصاد، إذ يشكل عدد الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية ما نسبته (20%) فقط من السكان، وهذا سينعكس بالضرورة على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

شهد مؤشر الاستقرار المالي ارتفاعاً اثناء العام 2021 ليسجل (0.656) مقارنة بعام 2020، وذلك نتيجة سياسات البنك المركزي في تعزيز الاستقرار وضمان مسارات النمو للقطاع المالي والمصرفي، بالإضافة الى مجموعة من المبادرات التمويلية الموجه نحو دعم القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية النسبية العالية في الاقتصاد واهمها قطاع الإسكان والزراعة والصناعة، مما انعكست تلك الإجراءات على سير مؤشرات الاستقرار المالي نحو الصعود اثناء العام 2021، اذ بلغ مؤشر الاقتصاد الكلي (0.225) بنسبة ارتفاع بلغت (45.1%) بينما ارتفع مؤشر سوق راس المال الى (0.099) بنسبة ارتفاع (23.75%) فضلا عنً ارتفاع مؤشر الدورة المالية بصورة طفيفة اذ بلغ (0.080) اي بنسبة نمو (26.9%)، اما بالنسبة لمؤشر القطاع المصرفي فقد انخفض الى (0.253) بنسبة انخفاض بلغت (-12.4%) مع بقاء ارتفاع الاوزان الترجيحية لمؤشرات القطاع المصرفي.

اختبارات الأوضاع الضاغطة

اما اختبارات الأوضاع الضاغطة على القطاع المصرفي في العراق، فقد اظهرت توقعات السيناريو الأساس انخفاض متذبذب في نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي من (8.6618%) للفصل الأول، إلى (8.5676%) للفصلين الثاني والثالث ومن ثم ارتفع في الفصل الرابع الى (8.6268%) لعام 2022. وفي حال واجهت المتغيرات المستقلة الداخلة في الاختبار صدمات سلبية في المستقبل قد تتسبب بالانحراف عن مسار نموها، فأن معدل القروض المتعثرة وهو المتغير التابع سترتفع أثناء الفصل الرابع لعام 2022 من (8.627%) إلى (9.043%) و(9.459%) للسيناريوهات الأساس والمتوسط الشدّة والعالي الشدّة على الترتيب.

ونتيجة للصدمة السلبية في أسعار النفط العالمية ووفقًا للسيناريوهات المُعدَّة، فقد انخفضت نسبة القروض المتعثرة في الفصل الرابع لعام 2022 من (9.220%) إلى (8.891%) و(8.561%) للسيناريوهات الأساس والمتوسط الشدّة والعالي الشدّة على الترتيب.

كما اظهرت الصدمة السلبية في الانفاق الحكومي ووفقًا للسيناريوهات المُعدَّة، فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة في الفصل الرابع لعام 2022 من (8.830%) إلى (9.000%) و(9.171%) للسيناريوهات الأساس والمتوسط الشدّة والعالي الشدّة على الترتيب.

تطورات البنـيـة التحـتـية المالية

يسعى البنك المركزي العراقي إلى معالجة وتطوير البنية التحتية للمؤسسات المالية بشكل مستمر، اذ تشكل التطورات في البنية التحتية الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي فقد أصدر البنك المركزي العراقي ضوابط خاصة بالوكلاء الرئيسيين والثانويين لمزودي خدمات التحويل الأجنبي لغرض تعزيز الدور الاشرافي والتنظيمي في عموم العراق فقد تمت إضافة فقرات جديدة في عام 2021 الهدف منها المحافظة على متانة واستقرار النظام المالي بوجه عام والنظام المصرفي بوجه خاص، ولغرض تحقيق اهداف البنك المركزي في تعزيز دور الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية في تأمين العملة الأجنبية الى المستفيدين، بما يحقق الحفاظ على استقرار أسعار صرف تلك العملة من جانب، وتبسيط إجراءات بيعها، فقد تقرر اعتماد عدة تعليمات تنظيمية تساهم في تحقيق الاستقرار المالي بشكل مباشر او غير مباشر. كما يسعى البنك المركزي الى اعتماد ضوابط الامتثال للمعايير القياسية في ظل الحوكمة وامان البيانات، اذ يعمد على القيام بعمليات المتابعة للمصارف والشركات المزودة لخدمات الدفع الالكتروني، فقد تم اصدار وثيقة المبادئ الارشادية للهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلك الالكترونية (E-KYC) في الدول العربية التي أطلقها صندوق النقد العربي في إطار عمل

مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة، وفي مجال الامن السيبراني وجه البنك المركزي العراقي كافة المصارف وشركات خدمات الدفع الالكتروني بنشر المعرفة والتدريب والتعريف بالأنماط الخبيثة والأساليب الخاصة بالتهديدات الالكترونية.

كما عزز البنك المركزي العراقي كفاءة أنظمة المدفوعات عبر انشاء المنصة الالكترونية لخطابات الضمان، ونظام AML الذي يقوم بمراقبة حركة الحسابات وإعطاء التنبيهات بالحركات المشبوهة والمشكوك فيها وبميزات إضافية ليتضمن هذا النظام WORLD CHECK، كما تم انشاء نظام الدفع السريع لزيادة سرعة وسهولة ارسال واستلام التحويلات المالية بين المصارف وبشكل فوري، بالإضافة الى تطوير نظام التسوية الاجمالية و تشغيل منصة نظام الدفع الإقليمي العربي (BUNA)، إضافة العديد من النظم التي يسعى البنك المركزي الى تطويرها وانشائها لتخدم المؤسسات المالية بكل مفاصلها.

الشمـــول المـــالـــي

يعد موضوع الشمول المالي من المواضيع المهمة جداً التي تسعى البنوك المركزية إلى تعزيزه، وقد عمل البنك المركزي العراقي من خلال استراتيجيته المستقبلية الى تحقيق اهداف الشمول المالي وذلك برفع مستواه داخل الاقتصاد العراقي زيادة اعداد الحسابات المصرفية والبطاقات الالكترونية للأفراد والشركات، إذ كان لمشروع توطين الرواتب في عام 2016 اللبنة الاساس لدخول الافراد في النظام المالي واستخدام الخدمات المصرفية، من خلال فتح حسابات مصرفية لتوطين رواتبهم بصورة الكترونية مما ساهم في رفع اعداد الحسابات المفتوحة بنسبة نمو بلغت (9%) لعام 2021 مقارنة بالعام السابق، وزيادة عدد البطاقات الالكترونية التي بلغت نسبة النمو فيها (26%) من عام 2021 مقارنة بالعام السابق.

كما عمل البنك المركزي العراقي بمنح رخص عمل لشركات الموبايل التي ساهمت في عملية تعزيز الشمول المالي من طريق تقديم الخدمات المالية بصورة الكترونية إلى الجمهور، ليساهم في زيادة عدد المحافظ الالكترونية، اذ بلغت نسبة النمو فيها (71%) في عام 2021 مقارنة بعام 2020، مما يدل على الخطوات الجادة من البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي الذي سوف يسهم بصورة مباشرة في تعزيز الاستقرار المالي.

الفصل الأول

التغيرات المناخية وأثرها على الاستقرار المالي

1- التغيرات المناخية وأثرها على الاستقرار المالي:

1-1 التغيرات المناخية وتداعياتها:

حققت العديد من البلدان زيادة في دخل الفرد وبشكل متكرر في القرن العشرين، وهذا ساهم إلى حد كبير في انتشال الملايين من الفقر، وتحسن في متوسط العمر لعقود. لكن على الرغم من هذه الإنجازات فإن نموذج النمو الاقتصادي للقرن العشرين ليس مستدامًا. اذ ترك النشاط البشري بصمة بيئية كبيرة، مما أدى إلى التغيير البيئي كما موضح في الإطار رقم (1) على نطاق عالمي وحتى جيولوجي فالنشاط البشري غير من التركيب الكيميائي للمحيطات والغلاف الجوي، وأثر ذلك في انخفاض أعداد الأحياء البرية بمعدل ينذر بالخطر، والمؤشرات البيئية تنذر بحدوث خلل لا رجعة فيه في أنظمة الكواكب الرئيسية الضرورية للتنمية البشرية، وبسبب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المفرطة المنبعثة في الغلاف الجوي، فقد ارتفع متوسط درجة الحرارة العالمية بأكثر من (1) درجة مئوية منذ القرن التاسع عشر. اذ سجل في (9) سنوات من (10) سنوات الأكثر دفئًا حدثت منذ عام 2005، فقد تسبب الاحترار العالمي في ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة تواتر وشدة الكوارث الطبيعية وزيادة الضغط على النظم الإيكولوجية لينتج عن ذلك ضرر اجتماعي واقتصادي شديد لا سيما للفقراء وفرصة غير بديهية لسيناريوهات مناخية كارثية من شأنها أن تهدد قابلية العيش على كوكب الأرض، لذا فإن الانتقال العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق، فالعالم بحاجة إلى عمل مناخي شامل ومنسق يقود التحول في النظم الاقتصادية الرئيسية أي (التحول إلى أنظمة الطاقة النظيفة)، والتنمية الحضرية الذكية، والاستخدام المستدام للأراضي وإدارة المياه ، والاقتصاد الصناعي الدائري، إن تنفيذ هذه السياسات ليس بالأمر السهل. إنه ينطوي على تعاون عالمي، ومعالجة إخفاقات السوق المتعددة، وضمان العدالة الاجتماعية.

إن الانتقال العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون هو الطريق الوحيد القابل للتطبيق وإذا تم تحقيق ذلك فلن يتم الحفاظ على استقرار المناخ فقط بل ستكون المجتمعات أكثر ازدهارًا وشمولية على المدى الطويل، **وتتحدد السياسات الرئيسية في إطار السياسة المطلوبة لانتقال ناجح وشامل بالآتي:**

1. وضع سعر على الكربون (من خلال ضريبة الكربون أو نظام تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات ETS).
2. تنظيم وتحديد معايير الكفاءة والانبعاثات ومواءمة النظام المالي مع الأهداف المناخية.
3. تعزيز الإنفاق العام على البنية التحتية المستدامة، وإدماج تغير المناخ بشكل منهجي في إدارة المالية العامة.
4. نشر سياسات الابتكار منخفضة الكربون وتوفير المعلومات وتنظيمها بشأن مخاطر تغير المناخ والفرص منخفضة الكربون.

5. التعاون على الصعيد الدولي وبناء القدرة على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية القادمة، ومن ثم جعل الانتقال شاملاً من طريق ضمان نتائج عادلة اجتماعيًا.

إطار (1) ما هو تغير المناخ؟

لا يقتصر تغير المناخ على الاحتباس الحراري بل هو مزيج من عاملين رئيسيين (تأثير الاحتباس الحراري وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة بسبب النشاط الاقتصادي) ونتيجة هذين العاملين لتغير المناخ هي أن كوكب الارض آخذ في الاحترار. لقد ارتفع متوسط درجة الحرارة العالمية بالفعل بأكثر من 1 درجة مئوية منذ نهاية القرن التاسع عشر، إذا استمرت انبعاثات غازات الدفيئة في اتجاهها الحالي، وإن التغير المتوقع في درجة الحرارة هو ما بين (4–6) درجات مئوية بحلول عام 2100، مع وجود فرصة كبيرة للارتفاع إلى 10 درجات مئوية بحسب (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ)، وان هذا التغير المتوقع في درجة 4–6 درجات مئوية تغيير غير مسبوق لم تشهده الأرض منذ ملايين السنين.

- ✓ **تأثير الاحتباس الحراري:** وهي خاصية لبعض الغازات (غازات الاحتباس الحراري – غازات الدفيئة) بسبب احتجاز الحرارة الشمسية في الغلاف الجوي وعكس جزء منها على سطح الأرض، وتتضمن الغازات الدفيئة الرئيسية في الغلاف الجوي (بخار الماء، الميثان، أكسيد النيتروز وثاني أكسيد الكربون)، وهي ناتجه بسبب حرق الوقود الأحفوري والتنفس، وتمتص النباتات والعوالق النباتية جزءاً من ثاني أكسيد الكربون أو يذوب في المحيط، ومن ثم تبقى المادة الإضافية غير الممتصة، بمجرد إطلاقها، في الغلاف الجوي لعدة قرون، إضافة إلى ان تزايد الحرارة الشمسية محاصرة يؤدي إلى تركيز أعلى لثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة الأخرى، وأن الكوكب يصبح أكثر دفئًا وهي علاقة قوية تم إنشاؤها باستخدام ما يقرب من مليون سنة من البيانات.
- ✓ **زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة بسبب النشاط الاقتصادي:** زاد إجمالي الناتج المحلي العالمي في المتوسط بنحو 3.5 في المائة سنويًا منذ عام 1960. وتبعتها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بوتيرة أبطأ قليلاً 2.5– في المائة. أدت زيادة الانبعاثات جنبًا إلى جنب مع القدرة الاستيعابية المحدودة للكوكب إلى تركيز غير مسبوق لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي – بقدر 410 (جزء في المليون) في عام 2019 مقابل 278 جزء في المليون قبل الثورة الصناعية (في عام 1750)، وفقًا للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. تركيز 410 جزء في المليون هو المستوى الذي شوهد آخر مرة منذ حوالي 3.2 مليون سنة، عندما كانت درجات الحرارة العالمية أكثر دفئًا بمقدار درجتين مئويتين وكان مستوى سطح البحر أعلى بمقدار 20 مترًا من الوقت الحالي.

1-2 مخاطر التغيرات المناخية:

يتسبب تغير المناخ في أضرار وتأثيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة يمكن تلخيصها بالآتي:

1-2-1 انخفاض الناتج الزراعي وإنتاجية العمالة: تشير الدلائل التاريخية على المستوى الجزئي إلى أن الإنتاج الزراعي وإنتاجية العمل سيتأثران سلبًا بتغير المناخ. على الرغم من عدم وجود بلد محصن، الا إن الأضرار أكبر في البلدان الفقيرة لكونها تمتلك موارد أقل للتكيف، ويميلون إلى الإقامة في المناطق الأكثر حرارة، حيث يكون تأثير الاحترار الإضافي أكبر. فقد أدى تغير المناخ بالفعل إلى زيادة التفاوت العالمي بين البلدان بنسبة (25%) خلال نصف القرن الماضي[1] داخل البلدان، إذ يؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على الفقراء، حيث يميلون إلى العمل في الخارج وفي الزراعة. وبحلول عام 2030، قد يدفع تغير المناخ أكثر من 100 مليون شخص إلى الفقر المدقع، بسبب تعطل إنتاج الغذاء، وانخفاض إنتاجية العمل بسبب تدهور الصحة، والكوارث الطبيعية.

2-2-1 زيادة الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية: إذ أن كل عام تحصد الكوارث الطبيعية آلاف الأرواح وخسائر بمليارات الدولارات الأمريكية، ولا يوجد بلد بمنأى عن مخاطر الكوارث، ولكن البلدان منخفضة الدخل تعاني من المزيد من الأضرار بالنسبة لاقتصادها والوفيات بالنسبة لسكانها، وان الفقراء أكثر عرضة للكوارث الطبيعية، لأنهم يعيشون في مساكن منخفضة الجودة ومصادر الدخل لديهم ضعيفة وهي عادتاً تعتمد على الزراعة أو النظم البيئية[2].

3-2-1 ارتفاع مستوى سطح البحر: من المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى نزوح 630 مليون شخص بحلول عام 2100 [3]غالبية النازحين في جنوب شرق آسيا النامية، مما يزيد من تفاقم عدم المساواة العالمية.

1-3 تأثير التغيرات المناخية على الاستقرار المالي:

من المرجح أن تغير المناخ يكشف عن الترابط الخفي سابقًا بين الاقتصاد والنظم الطبيعية، مما يكشف عن اضطرابات جديدة وتكاليف اجتماعية، من المحتمل أن تحدث خسائر كبيرة في الإنتاج من تغير المناخ لعدة

---

[1] Noah S. Diffenbaugh & Marshall Burke, Global Warming has Increased Global Economic Inequality, Edited by Ottmar Edenhofer, Potsdam Institute for Climate Impact Research, Potsdam, Germany, April 22,2019, https://www.pnas.org/doi/10.1073/pnas.1816020116.

[2] World Bank Group, 2020, Poverty and Shared prosperity 2020, https:// openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34496/9781464816024_Ch1.pdf.

[3] Kulp, S.A., Strauss, B.H. New elevation data triple estimates of global vulnerability to sea-level rise and coastal flooding. *Nat Commun* 10, 4844 (2019). https://doi.org/10.1038/s41467-019-12808-z.

عقود في المستقبل من خلال قنوات أخرى غير التغيرات في درجات الحرارة على المدى القصير. تشمل القنوات انهيار النظم البيئية والهجرة الجماعية والصراع. لذلك من المهم الحد من مدى تغير المناخ لتقليل مخاطر الأضرار الكارثية التي لا يمكن التنبؤ بها للاقتصاد والرفاهية، ويمكن ان تضيف المخاطر المناخية تحديات كبيرة للمؤسسات المالية على نحوٍ مباشر من طريق انكشافها للشركات وقطاع الأسر والبلدان التي تشهد صدمات مناخية، أو على نحو غير مباشر من طريق تأثير تغير المناخ على الاقتصاد الكلي والآثار المتولدة داخل النظام المالي، وتتجلى هذه الانكشافات في صورة زيادة مخاطر التعثر المالي في محافظ القروض و/أو تراجع قيمة الأصول، وما يترتب على ذلك من تشديد الأوضاع المالية في حالة قيام البنوك بتخفيض الإقراض لا سيما عندما تؤثر الصدمات المناخية على الكثير من المؤسسات بشكل متزامن[1]، ويوضح المخطط رقم (1) تأثير المخاطر المناخية من طريق قناتين رئيسيتين تتمثل بالآتي:

المخطط (1) العلاقات بين المخاطر المناخية والاقتصادية والمالية

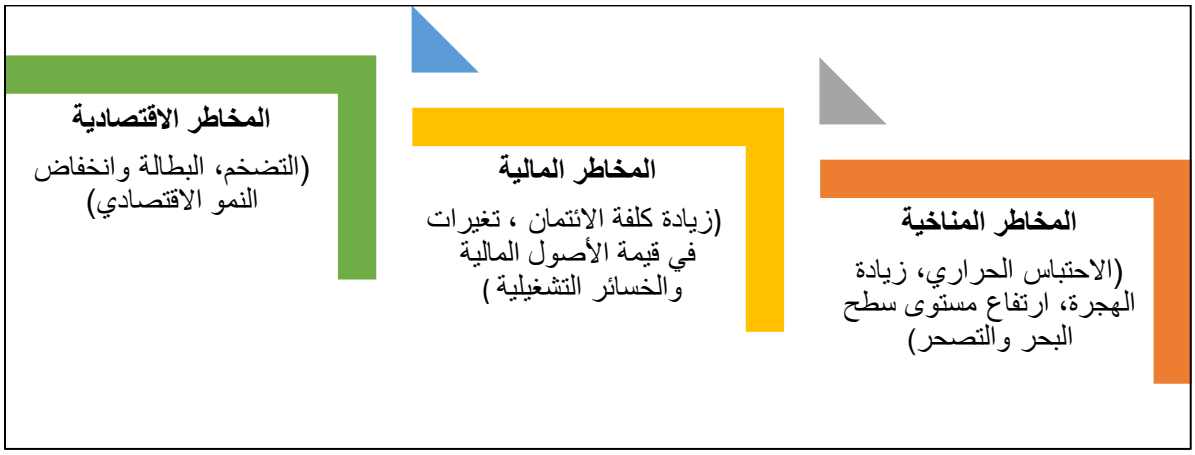

Source :Diana Hancock and Elizabeth K. Kiser، Climate Change and Financial Stability، Board of Governors of the Federal Reserve System، March 19, 2021.
https://www.federalreserve.gov/econres/notes/feds-notes/climate-change-and-financial-stabilityc .

- **المخاطر المالية:** وهي ناتجة عن الإضرار التي تلحق بالتغيرات التي تحصل في قيمة الأصول المالية وتوافر الائتمان وكذلك الخسائر التشغيلية.
- **المخاطر الاقتصادية:** وهي تنشأ من اتباع سياسات مناخية تهدف إلى خفض الانبعاثات الحرارية والتكييف مع اقتصاد منخفض الكربون من طريق الاعتماد على تقنيات صديقة للبيئة على مستوى الطلب في الأسواق،

1) مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، تقرير التقييم الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، 2021.

وبالتالي تنشأ المخاوف بشأن الاستقرار المالي عندما تتغير أسعار الأصول سريعاً نتيجة تحقق المخاطر الانتقالية أو المالية غير المتوقعة وهنالك بعض الشواهد على أن الأسواق في الآونة الأخيرة وضعت في اعتبارها مخاطر تغير المناخ ولو جزئياً عند تحديد الأسعار ولكن أسعار الأصول قد لا تعكس كلياً حجم الضرر المحتمل الذي يلحق القطاع المالي جراء مخاطر التغيرات المناخية.

4-1 الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي إلى انبعاثات الغازات الدفيئة:

يمثل قطاع الطاقة ما يقرب من ثلاثة أرباع الانبعاثات العالمية بسبب احتراق الوقود الأحفوري للكهرباء والتدفئة والنقل، فضلاً عن انبعاثات الميثان المتسربة من استخراج النفط والغاز الطبيعي، كما يتم إطلاق أكثر من (5%) من الغازات الدفيئة بسبب العمليات الصناعية في إنتاج الصلب والأسمنت والبلاستيك وغيرها.

وتعد الزراعة والغابات واستخدام الأراضي مسؤولة عن أكثر من (18%) من الانبعاثات، ويرجع ذلك أساسًا إلى إزالة الغابات وحرق المحاصيل وعمليات الماشية واستخدام الأسمدة الكيماوية، و (3%) من الانبعاثات والتي هي معظمها غاز الميثان، تأتي من مدافن النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي إضافة إلى قطاع الزراعة والغابات بسبب الانبعاثات الناتجة عن الثروة الحيوانية والسماد بنسبة (5.8%) يليها تلوث التربة الزراعية بنسبة (4.1%) من الانبعاثات نتيجة استخدام الاسمدة الكيمائية الصناعية المختلفة والوقود على التربة وسوء استخدامها من خلال حرق المخلفات الزراعية التي ينتج عنها انبعاثات ثاني اكسيد الكربون والغازات الدفيئة بنسبة (3.5%) ويمثل الانهيار الاجمالي للطاقة الذي يمثل ثلاثة ارباع الانبعاثات الكربونية بنسبة (73.2%) كما موضح في المخطط رقم (2).

المخطط البياني (2) مصادر انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم 2020

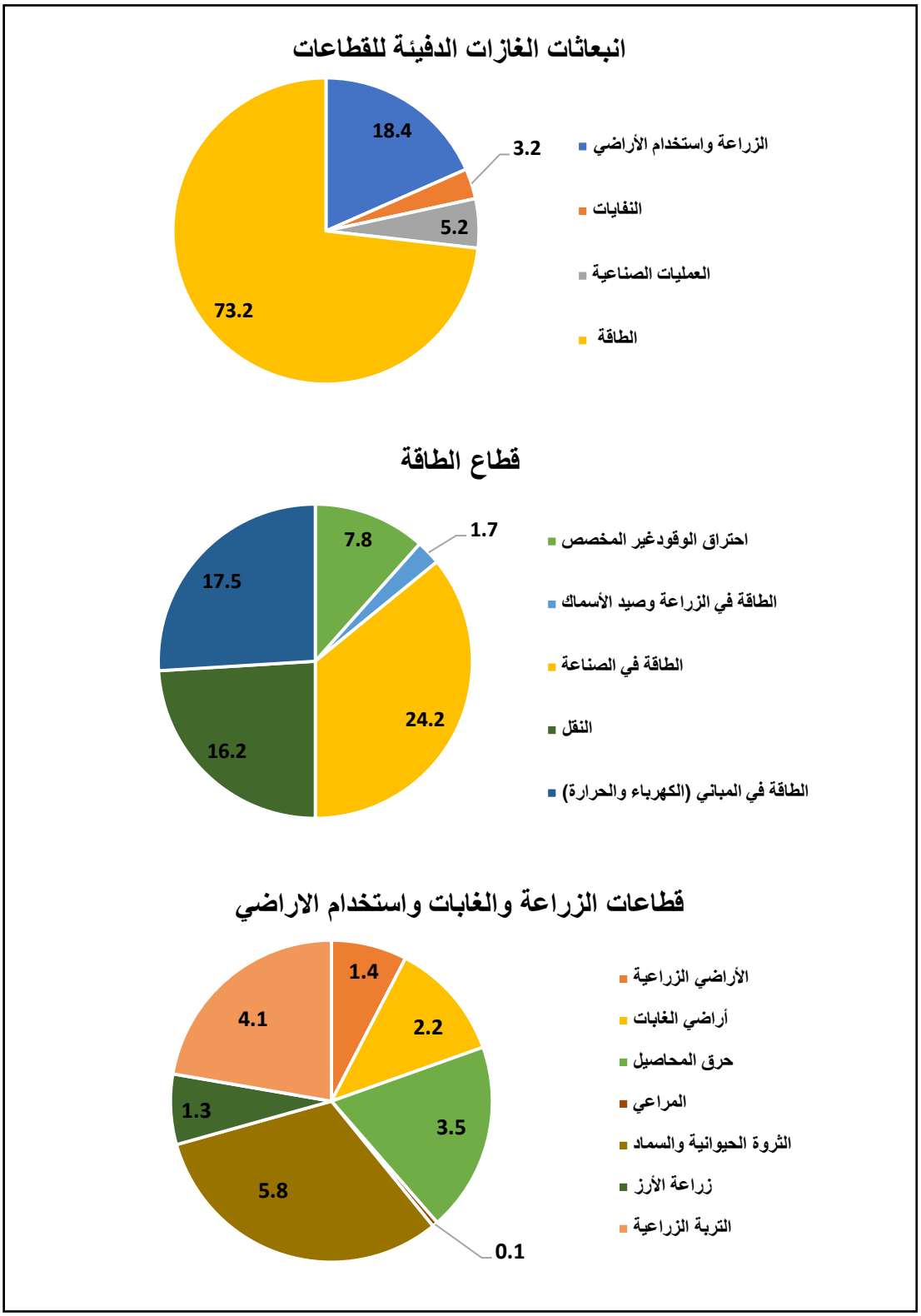

Source: Adapted from Our World in Data, data from Climate Watch, World Resources Institute, as of 2020.

1−5 مخاطر التغيرات المناخية في العراق:

صــنف العراق من ضــمن اكثر خمس بلدان هشــاشــة في العالم تجاه تغير المناخ وفقاً للتقرير الســادس لتوقعات حالة البيئة العالمية لمنطقة غرب آســيا (GEO-6) لعام 2021، إذ أن تأثيرات تغير المناخ باتت على مختلف القطاعات العراقية أمراً معروفاً للجميع، وقد القت بظلالها على المسـتوى المعاشـي في العراق، لا سـيما في ظل الأوضــاع الهشــة للبلد والبنى التحتية المتهالكة، وكانت نتائج هذه التأثيرات واضــحة على القطاعات ذات الأثر المباشــر بحياة المواطن وأمنه الاقتصــادي والمائي والغذائي، فكانت آثارها جلية على الجوانب الاقتصادية والصحية والحياتية بصورة عامة، ويمكن ايجازها بالاتي:

1−5−1 مؤشر ارتفاع درجات الحرارة:

يصنف العراق ضمن البلدان الاكثر تهديداً للمناخ الذي يتعرض لكارثة بيئية، بسبب ارتفاع درجات الحرارة وفق ما ذكر في التقرير البيئي العالمي لعام 2021 الذي صنف مؤشر درجة شذوذ الحرارة بين أكبر من (1.5) م^{o} مرتفعة جداً وأصغر من (0. 9) م^{o} منخفضة جداً وكانت درجة شذوذ الحرارة في العراق (5) م^{o} وهي عالية جداً [1]، إذ تشير التوقعات المبنية على النماذج المناخية العددية الوطنية إلى زيادة مضطردة في درجة الحرارة تتراوح بين (0.9) م^{o} منذ عام 2007 قد تصل إلى (5.3) م^{o} عند عام 2100 حسب التوقعات المشار إليها وهو ما يزيد من ارتفاع درجات الحرارة الحرجة والتي وصلت فوق الـ(50) م^{o} في عدد من أيام فصل الصيف من السنة، اذ يعاني العراق من ارتفاع في درجات الحرارة في المنطقتين الوسطى والجنوبية بوجه خاص وعموم البلاد بوجه عام، مما يتطلب فهم اثارها البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية في الوقت الحاضر والمستقبل للوصول إلى الوسائل الناجحة لتقليل الاثار السلبية لارتفاع درجات الحرارة، وتأثر العراق بشدة بتغير المناخ خاصة في السنوات الأخيرة وذلك بسبب تزايد انتظام موجات الحر فوق 50 درجة مئوية، إذ يلحظ ارتفاع درجة حرارة البلاد بمقدار (0.7) درجة مئوية عما كانت عليه قبل 100 عام، وبالاعتماد على كيفية استجابة العالم لتغير المناخ يمكن أن يرتفع متوسط درجات الحرارة بمقدار (2−3) درجة مئوية في العراق على مدار المائة عام القادمة، وهذا الارتفاع يؤدي إلى آثار مدمرة منها انخفاض في مستويات هطول الأمطار وبالتالي تتأثر الموارد المائية بشدة من جراء هذه التغيرات في درجات الحرارة [2].

---

[1]Institute of Economics and Peace. Environmental Threat Report 2021: Understanding Environmental Threats, ResilienceandPeace, Sydney, October2021. P.29−94
http://visionofhumanity.org/resources.

[2] Iraq’s Climate Change Response: The Private Sector and Civil Society
https://timep.org/commentary/analysis/iraqs-climate-change-response-the-private

ويلحظ من الشكل (1) هنالك ارتفاع في متوسط درجات الحرارة بعد ما كانت في عام 2014 (22.95) درجة مئوية لتصل إلى (23.13) درجة مئوية أثناء عام 2020، ومن المتوقع ارتفاع متوسط درجة الحرارة السنوية بمقدار درجتين مئويتين بحلول عام 2050 وانخفاض هطول الامطار السنوي بنسبة (9%)، إذ كان متوسط هطول الأمطار السنوي (178.72) مليميتر، وبالتالي فأن التغيرات المناخية كارتفاع درجات الحرارة وانخفاض الأمطار، تؤثر على موارد المياه في العراق، وقطاع الزراعة، والقطاع الصحي والتنوع البيولوجي.[1]

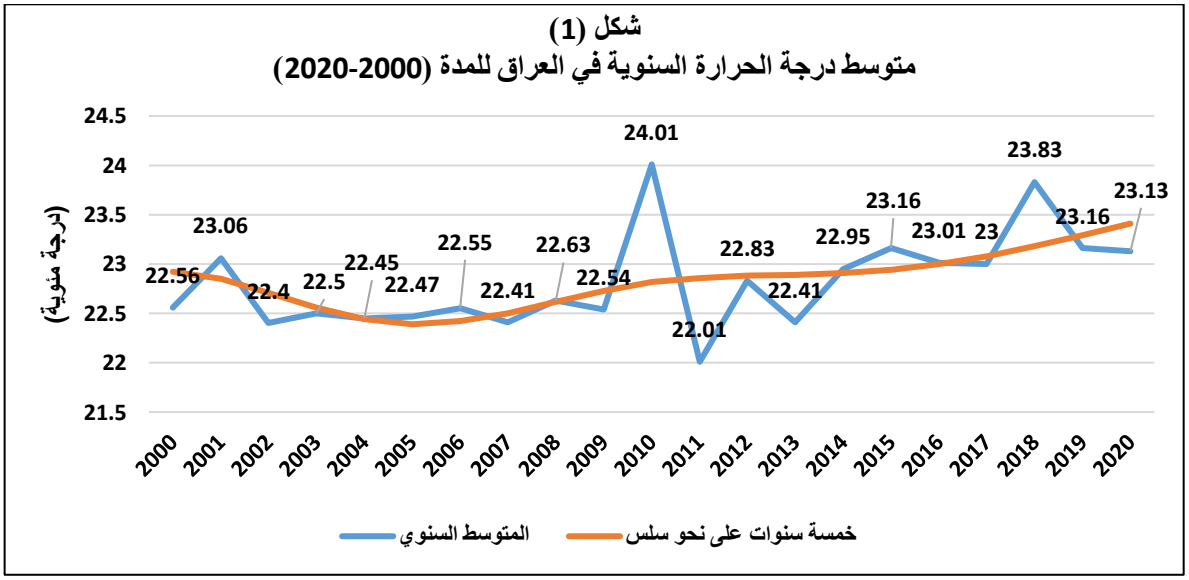

Source :Climate Change Knowledge Portal، Climate change in Iraq ،World bank
https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq/climate-data-historical.

1-5-2 معدلات هطول الامطار:

فضلاً عن التناقص الواضح في المعدلات السنوية لهطول الأمطار والتي من المتوقع أن تشهد كمياتها انخفاضا كبيرا ومستمراً قد يصل في عام 2100 إلى انخفاض يزيد عن (30%) عن معدلاتها خلال المدة (1938-1978)[2]، وهذا يعد مؤشراً جلياً لأسباب الزيادة الواضحة في حدوث حالات متطرفة مثل موجات الحر، الجفاف، والهطول المطري الغزير وبصورة مفاجئة فضلاً عن ذلك فإن تغير المناخ قد فاقم من مشكلة شحة المياه في نهري دجلة والفرات وروافدهما، إذ اشارت تقديرات البنك الدولي لعام 2011 إلى وجود نقص وشحة كبيرة في مصادر المياه المتجددة للعراق مقارنة مع الاحتياج الفعلي أثناء المدة من عام 2000 ولغاية 2009

[1] Climate Change Knowledge Portal , Climate change in Iraq, World Bank
https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq/climate-data-historical.

[2] وفق تنبؤات الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية
http://meteoseism.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=166

بينما من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 37% أثناء المدة من 2020 ولغاية 2030 والتي ستزداد لتصل إلى 51% أثناء المدة من 2040 ولغاية 2050 وهذا الأمر يفسر سبب الانهيار الكبير الحاصل في قطاع الزراعة وهو ما ترك آثاره الواضحة على الإنتاج الزراعي واقتصاد العراق والنظم الطبيعية والتنوع البيولوجي وفقدان الغطاء النباتي وبالتالي فأن ذلك سينعكس على حجم الاستثمار في هذا القطاع وكذلك حجم القروض المتعثرة الموجهة لذلك القطاع.

كما يلحظ من الشكل (2) ان درجات الحرارة القصوى تقع ضمن الأشهر (حزيران، تموز، أب، ايلول) لتبلغ أقصى معدل (43.01) درجة مئوية ضمن الحدود العليا أما في الحدود المتوسطة (34.46) درجة مئوية، في حين إن الحد الأدنى لدرجة الحرارة بلغ (26.05) درجة مئوية من كل سنة وفي المقابل فأن معدلات الامطار تنحصر مدة سقوطها في الأشهر (تشرين الأول –تشرين الثاني– كانون الأول– كانون الثاني– شباط – آذار– نيسان– أيار) لتبلغ في أقصاها ضمن الأشهر كانون الثاني وآذار بمعدلات (30.11) و(29.69) مليميتر على التوالي فيلحظ أنه عند ارتفاع درجات الحرارة من جانب يؤدي إلى تناقص معدلات الامطار المتساقطة من جانب أخر وهذا من شأنه يؤثر على القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى مما يؤدي إلى تفاقم التغيير المناخي السريع وانخفاض كميات المياه العذبة مما يشكل خطراً حقيقيا على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

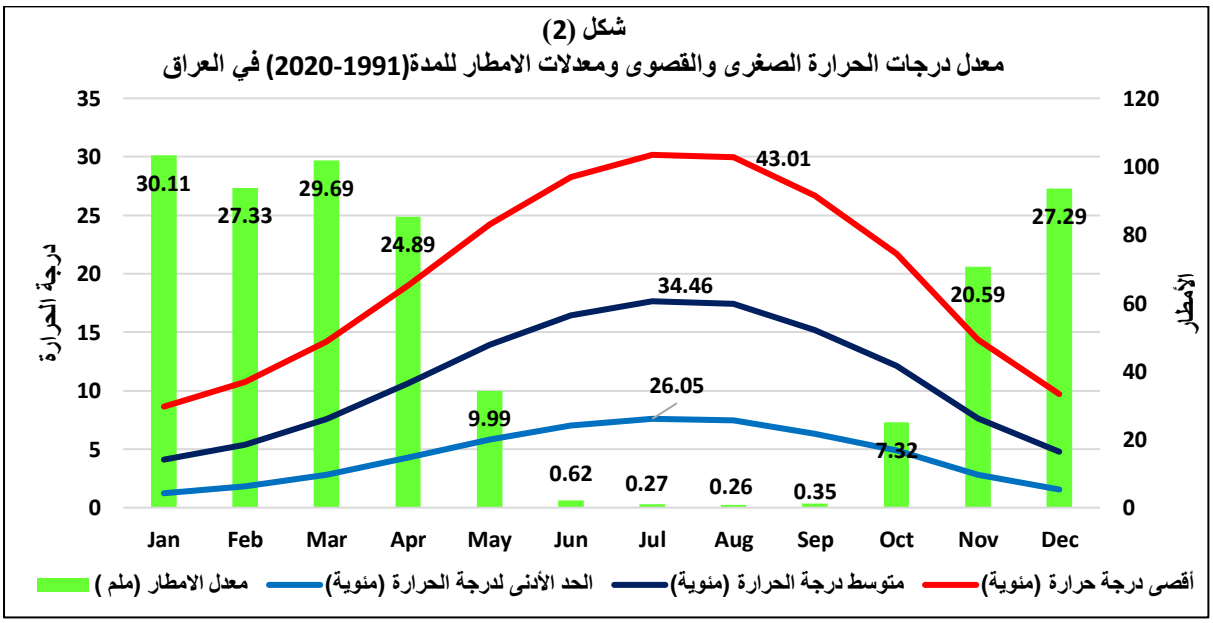

Source : Climate Change Knowledge Portal , Climate change in Iraq, World Bank
https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq/climate-data-historical.

3-5-1 شح المياه وتمدد اللسان الملحي إلى شط العرب:

ادى تزايد الأحداث المناخية المتطرفة إلى الهشاشة البيئية وندرة المياه، إذ شهدت مناسيب مياه الانهار انخفاضاً وذلك لانخفاض معدل هطول الأمطار اضافة إلى بناء السدود في البلدان المصب أو المنبع، التي تسببت في

انخفاض تدفق المياه إلى نهري دجلة والفرات في العراق بنسبة (29٪) و(73٪) على التوالي. أكثر من (50%) من المياه المستخدمة في العراق مصدرها تركيا وإيران وسوريا، واثرت سياسات ادارة المياه الاقليمية إلى وصول كميات اقل من المياه إلى العراق وبالتالي فأن المتضرر الأكبر هو جنوب العراق [1]، اذ اثر شح المياه إلى زيادة التقلبات السنوية في هطول الامطار على القطاع الزراعي بصورة اساسيه الذي بدوره انعكس على الأمن الغذائي والسلام الداخلي على مستوى البلد، فقد تعرض العراق إلى مخاطر نقص المياه وفق مؤشر متوسط مخاطر المياه الذي يتحدد بين اكبر من (3) مرتفع جداً و أقل من (1.25) منخفض جداً وكان العراق بدرجة (5) وهو مؤشر متوسط عالي المخاطر للمياه[2]، وتؤدي تقلبات تدفق المياه وانخفاض كميات المياه ذات النوعية الجيدة إلى جعل العراق عرضة للتغيرات المناخية التي تساهم في زيادة مساحات التصحر والعواصف الترابية، ففي الآونة الأخيرة ازدادت وتيرة العواصف الرملية بسبب انخفاض الغطاء النباتي وشح المياه وتدهور التربة .

كما حصل تمدد اللسان الملحي إلى شط العرب الذي بدوره هو الاخر يشكل تهديد على المناطق الساحلية البحرية المطلة على الخليج العربي سيما في محافظة البصرة جنوبي العراق من جراء ارتفاع مستوى سطح البحر، وأحترار المياه والتأثير على الشُعَبْ المرجانية والتنوع البيولوجي في البيئة البحرية وفقدان مساحات من الأراضي الساحلية.

ويعمل العراق على اعداد خطة التكيف الوطنية (NAP) وبتمويل من صندوق المناخ الأخضر (GCF) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والتي ستكون من ضمن الخطط الأساسية التي سيعتمد عليها البلد في تنفيذ هذه السياسة لضمان تحقيق المرونة للقطاعات الوطنية الهشة كافة ذات الأولوية خلال الثلاث سنوات القادمة، لتقليل المخاطر المحتملة وإيجاد وسائل ناجحة لاستدامة مصادر المياه ومعالجة الشحة المائية الحادة وتردي نوعيتها. وكون ان التحديات السياسية والاقتصادية في العراق كبيرة فان تنفيذه لهذه السياسة سيحتاج إلى تعاون اقليمي ودعم دولي لتمكينه من تأسيس انظمة صحية قوية صامدة ومقاومة للظروف الصعبة لحماية صحة الانسان ولحماية النظم الطبيعية والتنوع البيولوجي وتعزيز المرونة تجاه الآثار ومخاطر الكوارث المرتبطة بالسيناريوهات المحلية لتغير المناخ وتعزيز التكيف في القطاعات الهشة [3].

---

1 Iraq's accession to the Paris Agreement, the United Nations، https://iraq.un.org/en/161240-iraq-joins-paris-agreement-un-calls-further-support-help-country-adapt

2 Institute of Economics and Peace. Environmental Threat Report 2021: Understanding Environmental Threats, Resilience and Peace, Sydney, October 2021. P. 29−94http://visionofhumanity.org/resources

3 وزارة البيئة العراقية، وثيقة المساهمات المحددة وطنياً للعراق بشأن تغير المناخ، 2020.

1-6 دوافع العراق للانضمام إلى اتفاقية باريس لتغيير المناخ [1]:

1-6-1 التغيرات المناخية في العراق:

يعد ارتفاع درجات الحرارة وتراجع مناسيب المياه على الأنهر والبحيرات من ابرز آثار التغيرات المناخية في العراق، سيما وان اغلب منابع الأنهر هي من خارج الحدود، وهذه خاضعة إلى سياسات المائية لدول الجوار (تركيا وايران) والتي تعد تعسفية تركت اثار كبيرة على الرقعة الزراعية والمناطق الخضراء في العراق، بالإضافة إلى تراجع معدلات الأيام المطيرة وبشكل كبير، مما انعكس ذلك على زيادة التصحر وانحسار المساحات الصالحة للزراعة وتمدد اللسان الملحي إلى شط العرب ورافق ذلك انخفاض في معدلات هطول الإمطار مما يجعل العراق امام تغييرات مناخية شديدة وقاسية تتمثل بتحول الأراضي الزراعية العراقية إلى البور وزيادة أملاح التربة وبالتالي زحف الكثبان الرملية بوتيرة اكبر من السابق ومن ثم تشكل العواصف الرملية.

1-6-2 القرار السياسي اتجاه التغيرات المناخية:

كان لزاما على صناع القرار اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لتغير المناخ وتنفيذ إجراءات التكيف والتخفيف، وان يتم معالجة ذلك من طريق المبادرات التي تمنح من قبل الدول المعنية، كون ان انضمام العراق لاتفاقية باريس وأية اتفاقيات أخرى تخص المناخ سينعكس إيجابا على واقع العراق البيئي؛ إذ بدأت الحكومة العراقية للبحث بجدية عن مشاريع كبيرة تخص التغيرات المناخية كإنشاء احزمة خضراء في مناطق الجزيرة والبادية الغربية للعراق وحول المدن الكبيرة وكذلك امكانية الحصول على الدعم الدبلوماسي والمعنوي من الاتفاقية في الضغط على تركيا وايران لضمان حصص العراق المائية، فكل هذا سيساعد كتدابير لتخفيف آثار تغيّر المناخ على العراق، وسهولة التكيّف مع آثار هذه التغييرات المناخية.

1-6-3 التحديات الملزمة اتجاه اتفاقية باريس:

أن التزام العراق ببنود الاتفاقية أو عدم التزامه لا يغير شيئاً، كون أن العراق ليس دولة صناعية والملوثات التي تصدر من العراق هي من القطاع النفطي الذي يلوث هواء المنطقة المنتجة وتربتها ومياهَها السطحية والجوفية، وكذلك العدد الهائل من المركبات التي تنتج غازات اول وثاني أكسيد الكربون ونترات وكبريتات الهيدروجين، وهذه الملوثات موضعية ولا تؤثر كثيرا على المناطق الأبعد عن مصدر التلوث، إلا ان الانضمام إلى هذه الاتفاقية يمكن العراق من الإفادة من الخبرات وتجارب الدول الصناعية الكبرى في هذا المجال ليعود عليه بالفائدة، إضافة إلى وجود ضمانات في الحصول على الدعم الماليّ للمناطق المتضررة من التغيرات المناخية وغيرها من أشكال الدعم والمساعدة من قبل الدول المتقدّمة المشاركة في هذه الاتفاقية، والعراق كان

[1] رمضان حمزة محمد، العراق ينظم رسمياً الى اتفاق باريس لتغير المناخ... هل سينعكس ذلك إيجابا على واقع العراق البيئي والسياسي، https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=706448#

عليه عدد من الالتزامات التي تعهد بها في مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCC) الذي حضره العراق وهي تعد تحديات ملزمه له، وهي كالاتي[1] :

أ- **إطلاق مبادرة صندوق التكيف:** تم إطلاق مبادرة إضافية من قبل صندوق التكيف بمبلغ قدره (356) مليون دولار امريكي من أجل زيادة قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود في الخط الأمامي لتغير المناخ، وهذا الالتزام يمهد الطريق أمام موارد أكبر لتفادي الخسائر والأضرار في العراق وتقليلها إلى أدنى حد ممكن ومعالجتها.

ب- **الموافقة على أجندة الاختراق:** وهي استراتيجية دولية لتقديم تكنولوجيا نظيفة وبأسعار معقولة في كل مكان بحلول عام 2030، وقعها أكثر من (40) من قادة العالم، وهذا الالتزام أمر بالغ الأهمية لمساعدة التحول التدريجي للطاقة النظيفة في العراق وتسريع الحلول منخفضة الكربون.

ج- **الموافقة على التعهد العالمي لتمويل الغابات:** وهو التزام بإنهاء إزالة الغابات بحلول عام 2030، اذ تعهد العراق على توسيع نطاق جهوده للحفاظ على الغابات، وتسهيل التجارة لتعزيز التنمية المستدامة وزيادة فرص العمل الريفية.

د- **الالتزام بتحسين الشفافية والسلامة البيئية:** تنفيذ المادة (6) من اتفاق باريس بشأن الاتجار الدولي بالانبعاثات، أي إدارة مخزونات أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ويؤيد العراق تأييدا تاما لإنشاء آلية مستقلة لمعالجة الأضرار المحتملة ودعم إنشاء أسواق جديدة لتجارة وحدات الكربون من قبل القطاعين العام والخاص على حد سواء.

7-1 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوي في العراق[2] :

يعد الانتقال إلى عالم صافي انبعاثاته صفر أحد أكبر التحديات التي واجهتها البشرية، ولن يتحقق ذلك سوى بتحول كامل في كيفية طرق الإنتاج والاستهلاك واستخدام الطاقة التي تعد مصدر نحو ثلاثة أرباع انبعاثات غازات الدفيئة اليوم إذ أنها تمثل المفتاح لتجنب أسوأ آثار تغير المناخ، ومن شأنه استبدال الطاقة الملوثة من الفحم والغاز والنفط بالطاقة الصديقة للبيئة المستمدة من مصادر متجددة مثل الرياح أو الشمس، وهذا سوف يقلل بشكل كبير من انبعاثات الكربون.

---

[1] United Nations Framework Convention on Climate Change Conference (UNFCC), Negotiations of the 26th United Nations Climate Change Conference Climate change (COP26). https://iraq.un.org/en/158447-cop26-negotiations-conclude-call-urgent-climate-action-iraq-louder-ever

[2] CO_2 emissions dataset ، Our World in Data.

1-7-1 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون القائمة على الاستهلاك[1]**:**

هنالك عدة دراسات أكدت على ضرورة تبنِّي وسيلة جديدة للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من طريق التحكُّم في استهلاك الطعام ووسائل التخلُّص من مخلفاته، إذ أن المستهلكين في المدن يمكنهم الإسهام إلى حدٍّ كبير في خفض البصمة الكربونية لمدنهم من طريق أمرين أساسيين:

الأول: يتمثل في تقليل إنتاج اللحوم واستهلاكها؛ لأن 80% من الانبعاثات المرتبطة بالمزارع تتعلق بالمنتجات الحيوانية، وإذا أضيف إليها متطلبات الطاقة اللازمة لعمليات التبريد والإعداد، فيمكن توفير نسبة لا بأس بها من انبعاثات الكربون، ولهذا يفضَّل إحلال الدواجن محل اللحوم.

الثاني: من طريق ترشيد سكان المدن لاستهلاكهم من الطعام؛ لتجنُّب وجود مخلفات غذائية، وخاصةً بالنسبة للأغذية التي يتطلب إنتاجها استخدام الكربون بصورة مكثفة، مثل المنتجات الحيوانية"، وتمثل تغذية السكان في المناطق الحضرية – بدءًا من إنتاج الطعام ونقله وتجميده وطهي الوجبات، وانتهاءً بالتخلص من المخلفات – ما بين(20 – 30)% من الانبعاثات الدفيئة على مستوى العالم. ولهذا يُعد التحكم في النظام الغذائي بين أولويات الباحثين وواضعي السياسات لخفض البصمة الكربونية للمدن، وفي العراق يلحظ من طريق الشكل (3) إن المعدل العام لإنبعاثات (CO_2) السنوية القائمة على الاستهلاك بلغ (139.3) مليون طن، إذ سجلت أعلى نسبة لها أثناء عام 2019 بحصة بلغت (223) مليون طن، أما الحصة الأقل فكانت أثناء عام 2007 والتي بلغت فيها (61.2) مليون طن، ويمكن تخفيض هذه الحصة من طريق زيادة الرقعة الزراعية لشغل نصف مساحة الأراضي الخالية في المدن، لأن ذلك سيعمل على تقليل الانبعاثات المرتبطة بالغذاء، وكذلك التحوُّل من الكهرباء المعتمدة على الوقود الأحفوري إلى مصادر للطاقة خالية من الكربون سيقلل الانبعاثات، وأن خفض مخلَّفات الطعام على مستوى تجار التجزئة والمستهلكين سيحد من الأنبعاثات، كما أن إحلال الدواجن محل استهلاك اللحوم يعمل على خفض الانبعاثات.

1) أوجين موهارب" –من كلية إدارة الإنشاءات والهندسة بجامعة "ريدينج" في بريطانيا والباحثة الرئيسية في الدراسة– في تصريحات لـ"للعلم".

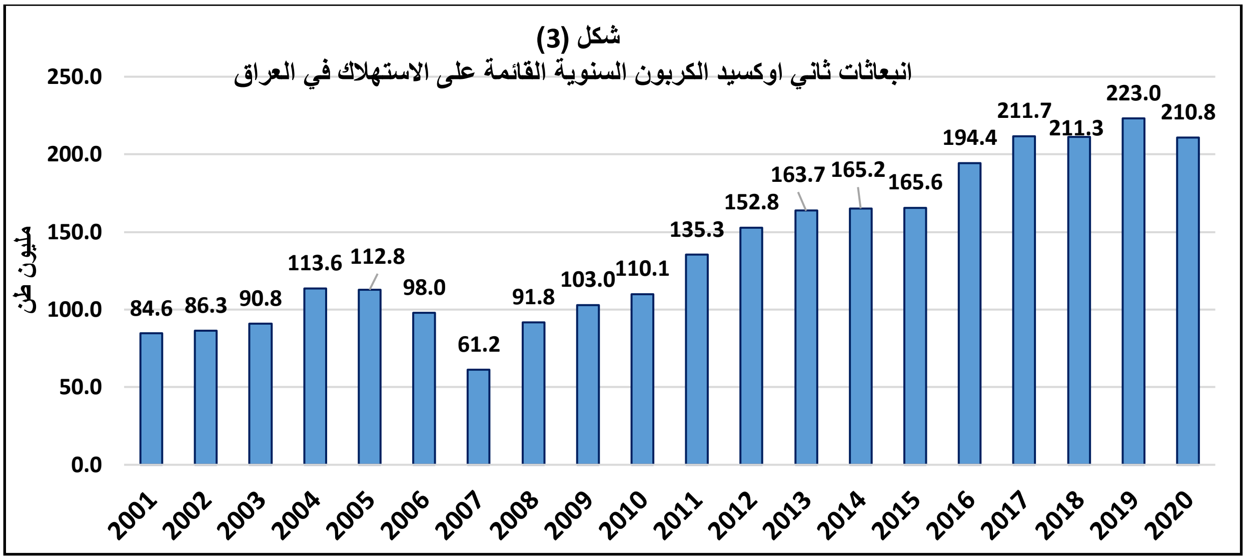

Source: Our World in Data based on the Global Carbon Project OurWorldInData.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions https://ourworldindata.org/co2/country/iraq.

1-7-2 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون القائمة على الإنتاج:

إن قطاع الصناعة مسوؤل عن نسبة كبيرة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويلحظ تزايد هذه النسبة أثناء القرن الحالي بسبب عمليات التنمية الصناعية التي تشهدها كثير من مناطق العالم، وماتحتاجة تلك التنمية لتلبية متطلبات قطاعات مثل الطيران وشحن البضائع لمسافات طويلة وتصنيع الأسمنت والحديد، إذ يصعب تجنب انبعاثاتها مثلما حدث في مجالات السيارات الكهربائية وتوليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ففي العراق يلحظ من طريق الشكل (4) إن المعدل العام لإنبعاثات (CO2) السنوية القائمة على الانتاج بلغ (183.9) مليون طن، إذ سجلت أعلى نسبة لها أثناء عام 2019 بحصة بلغت (354.6) مليون طن، أما الحصة الأقل فكانت أثناء عام 2007 والتي بلغت فيها (25) مليون طن، ومن أجل تخفيض تلك الانبعاثات من الإنتاج ينبغي استخدام نوعيات جديدة من الوقود للمساعدة على خفض الانبعاثات بدرجة كبيرة، مثل تصنيع الهيدروجين باستخدام الفائض من الطاقة الشمسية في أثناء النهار وتحويله إلى كهرباء داخل خلايا وقود بعد غروب الشمس، وكذلك احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون الناتج عن إنتاج الحديد والأسمنت، اللذَين يعتمدان في تصنيعهما على الحجر الجيرى أو فحم "الكوك" المعروف باحتوائه على كميات كبيرة من الكربون الأحفوري، وهي المواد التي يؤدي تسخينها إلى تسلل الكربون للغلاف الجوي.

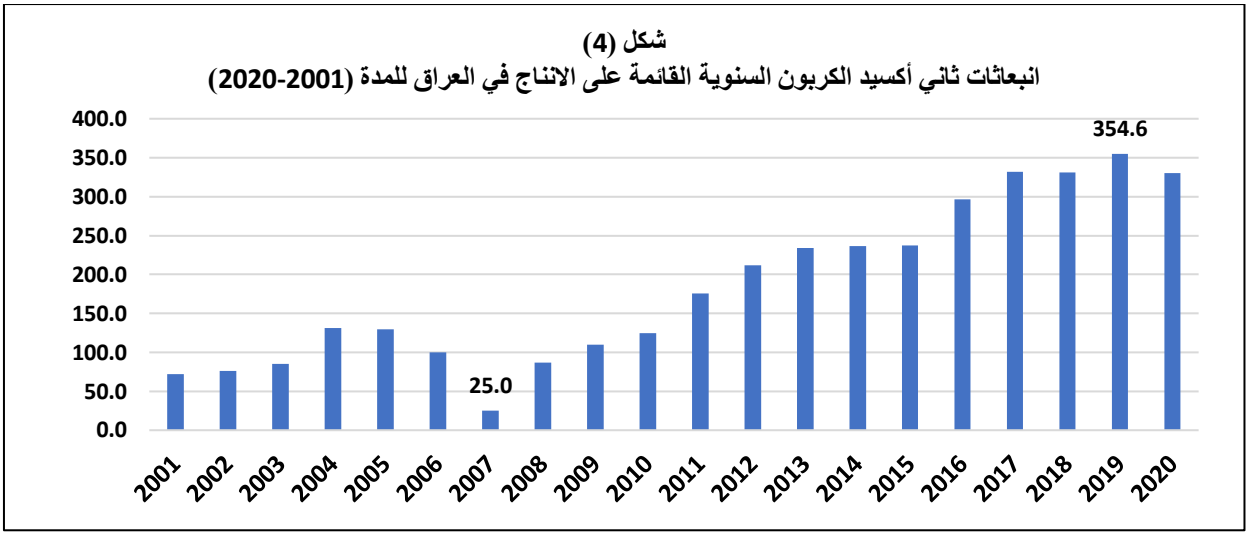

Source: Our World in Data based on the Global Carbon Project OurWorldInData.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions https://ourworldindata.org/co2/country/iraq.

8-1 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية[1]:

إن الانبعاثات الناتجة اليوم عن احتراق الوقود الأحفوري وإنتاج الأسمنت وإزالة الغابات وغير ذلك من تغير في استخدام الأراضي أدت إلى ارتفاع تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وقد يفشل البعض في إدراك المسؤولية التاريخية عن الانبعاثات في العقود أو القرون الأخيرة لأنها في تزايد مستمر وهذا يسمح لنا بفهم مقدار إجمالي الانبعاثات التراكمية لثاني أكسيد الكربون حتى الآن، ويلحظ من الشكل (5) إن الانبعاثات التراكمية لثاني أكسيد الكربون هي في تزايد مستمر منذ عام 2001 والذي بلغت فيه (1.955) مليار طن واستمر هذا التزايد على طول المدة المذكورة ليصل عام 2020 (4.657) مليار طن.

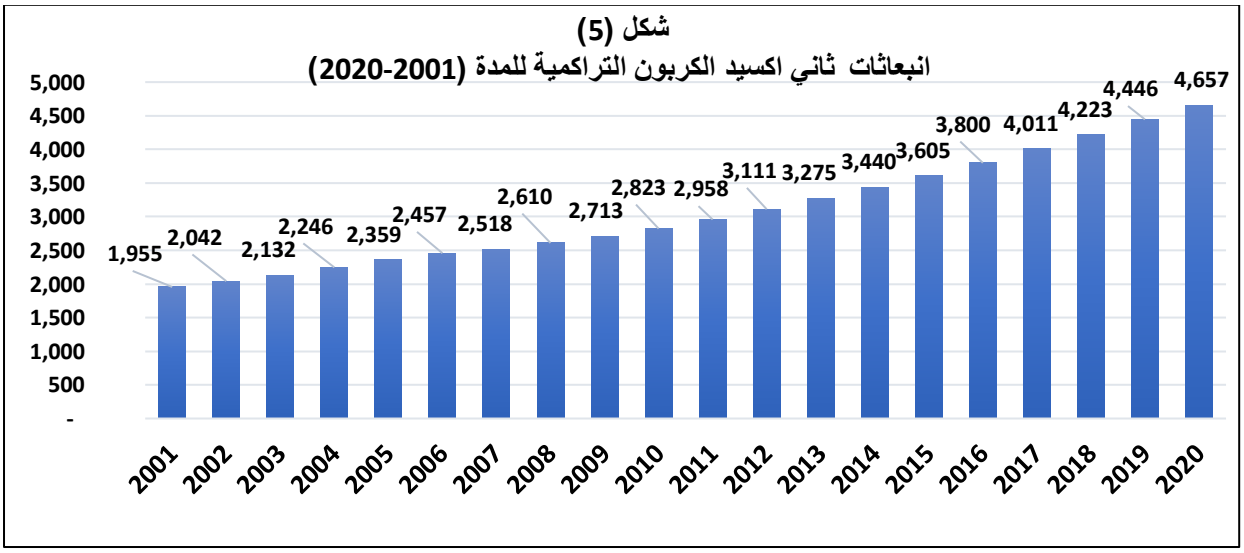

Source: Our World in Data based on the Global Carbon Project OurWorldInData.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions https://ourworldindata.org/co2/country/iraq.

[1]) CO_2 emissions dataset ،Our World in Data https://ourworldindata.org/co2-dataset-sources

9-1 حصة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتم إنتاجها من أنواع الوقود المختلفة.

أن ثاني أكسيد الكربون يهيمن على الانبعاثات من حرق الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة، والإنتاج الصناعي للمواد مثل الأسمنت، ويبين الشكل (6) توزيع ثاني أكسيد الكربون السنوي من الانبعاثات في العراق حسب مصدر الطاقة كالنفط أو الغاز أو المحروقات أو إنتاج الأسمنت، ويلحظ ارتفاع حصة انبعاث اكسيد الكربون من انتاج النفط بحصة بلغت (131.6) مليون طن يليها انتاج الغاز بحصة (43.4) مليون طن ومن ثم المحروقات بحصة (32.3) مليون طن أثناء عام 2020، ومن ثَمَّ يُعتبر قطاع النفط والغاز المساهم الرئيسي في انبعاثات الغازات الدفيئة في العراق. تُمثل الانبعاثات المتسرّبة من هذا القطاع وحده أكثر من (40٪) من إجمالي الانبعاثات في البلد، ويرجع ذلك إلى حد كبير لارتفاع مستويات حرق الغاز المصاحب (يحتل العراق المرتبة الثانية في العالم من حيث إجمالي الحرق بعد روسيا)، فأن انخفاض المحروقات ووقف حرق الغاز خصوصا، سيساهم في تحسين كفاءة الطاقة في قطاع النفط والغاز مما يؤثر ايجاباً على خفض مستويات الانبعاثات وزيادة الإيرادات الحكومية ومن ثَمَّ زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي[1]، بالإضافة إلى أن أكثر المناقشات الدولية عن تغير المناخ تركز على ثاني أكسيد الكربون في حين إن ثاني أكسيد الكربون ليس الغاز الوحيد الذي يقود إلى تغير المناخ العالمي، هناك عدد من الغازات الأخرى كالميثان وأكسيد النيتروز ومجموعة "الغازات النزرة" التي ساهمت بقدر كبير من الاحتباس الحراري حتى الآن ، ومساهمة كل قطاع في انبعاث الغازات الدفيئة.

شكل(6)
حصة ثاني اكسيد الكربون من انواع الوقود المختلفة للمدة (2001-2020)

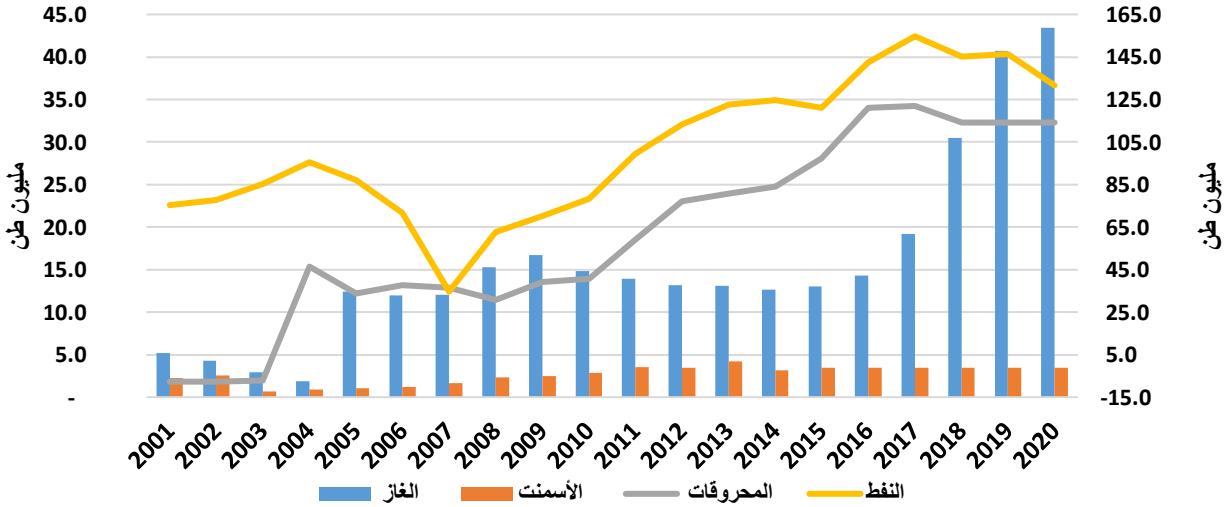

Source: Our World in Data based on the Global Carbon Project OurWorldInData.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions https://ourworldindata.org/co2/country/iraq.

[1]) رئاسة جمهورية العراق، مشروع إنعاش بلاد الرافدين لمواجهة التغيّر المناخي في العراق، 17/10/2021.
https://presidency.iq/Details.aspx?id=10239 .

1−10 انبعاثات الغازات الدفيئة حسب القطاعات الاقتصادية في العراق:

أن الغازات الدفيئة المشار إليها هي أكسيد النيتروز (N2O) وثاني أكسيد الكربون (CO2) والميثان (CH4)، وجميعها تسهم في تغيُّر المناخ والاحترار العالمي ومن ثمَّ فإنَّ لها أثر عميق في استدامة القطاعات الاقتصادية.

1−10−1 القطاعات الاقتصادية الأكثر انبعاثاً للغازات الدفيئة في العراق:

تشكل انبعاثات الغازات الدفيئة أكبر تهديد طويل الأمد للقطاعات الاقتصادية، والأكثر من ذلك أن تداعياتها بدأت في الظهور سريعاً، إذ تحتاج الحكومات إلى تبني واسع النطاق للاقتصاد منخفض الكربون إذ إن التقدم الاقتصادي الذي يعتمد على الوقود الأحفوري فاقم من أزمة تغير المناخ مما سينعكس سلباً على التقدم والنمو الاقتصادي في مرحلة ما، ومن ثَمَّ تبرز أهمية تسريع استخدام الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الكربونية، إذ يلحظ من الشكل (7) إن قطاع الكهرباء والحرارة هو الأكثر تضرراً من الغازات الدفيئة بمعدل بلغ (55.3) مليون طن، إذ بلغت أعلى قيمة لها أثناء عام 2018 (99.6) مليون طن، في حين سجلت ادنى قيمة لها في عام 2007 بقيمة بلغت (17.9) مليون طن يليها كل من قطاع النقل وقطاع الانبعاثات الهاربة وقطاع المباني بمعدلات عامة بلغت (27.9) و(16.9) و(10.2) مليون طن على التوالي، فيما حصل قطاع التصنيع والبناء على المعدل الأقل من بين القطاعات أعلاه بقيمة بلغت (9.3) مليون طن، ومن أجل تخفيض تلك الانبعاثات من الغازات الدفيئة فيجب على الحكومة العراقية، استخدام الدورات المركبة في زيادة انتاج الطاقة الكهربائية، وتغيير نوع الوقود السائل إلى الوقود الغازي في محطات انتاج الطاقة الكهربائية وتحسين نوعية الوقود المستخدم بما يساهم في خفض الانبعاثات الكربونية باعتماد اليات تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها ومن ثَمَّ تحويل محطات الطاقة الكهربائية التي تعمل بالوقود الثقيل إلى استخدام وقود الغاز البترولي المسال الـLPG والغاز الجاف والذي بالإمكان توفيرهما عن طريق اصطياد الغاز المصاحب وتخفيف انبعاثات غاز الميثان، واستخدام الطاقة الكهرومائية والتي تعتبر مصدر نظيف للطاقة، استخدام تقنيات اصطياد وخزن الكربون CCS او اصطياد تخزين واستخدام الكربون CCUS لتقليل انبعاثات الكربون والاستفادة منه في العمليات الصناعية، وتوطين تكنولوجيا الطاقة المتجددة وخصوصاً فيما يتعلق بالطاقة الشمسية وذلك بسبب موقع العراق الاستراتيجي والذي يعتبر منطقة واعدة لتوطين هذا النوع من التكنولوجيا، واستخدام وسائل النقل العام المتطورة والمستدامة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة مثل إنشاء مشروع القطار المعلق والتحول التدريجي نحو النقل المستدام، والتحول التدريجي نحو المركبات الهجينة والصديقة للبيئة، واستخدام طائرات بمحركات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود ونظام تشغيل أكثر فاعلية، مراجعة القوانين الحالية وتحديثها وتحديد الحاجة إلى قوانين جديدة فيما يتعلق بقوانين التجارة والاستثمار الصناعي والتعرفة الكمركية، وإنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح في المناطق الواعدة خاصة في إقليم كردستان ودعم مشاركة القطاع الخاص في تطوير منظومة النقل العام وفق اليات تشاركية مع القطاع العام.

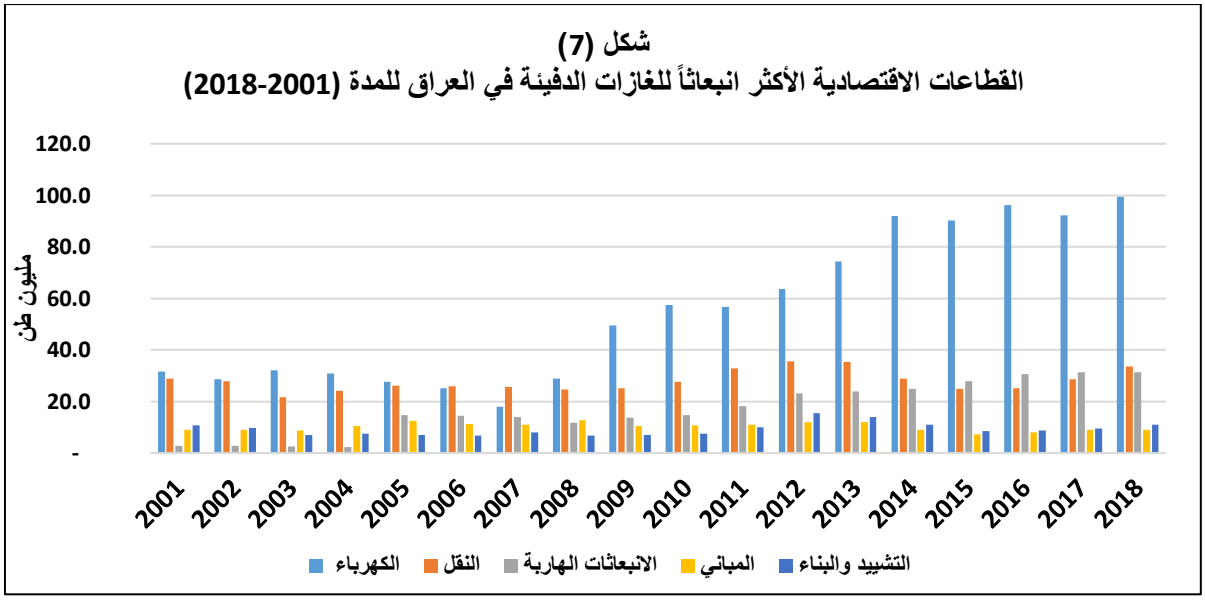

Source: Our World in Data based on the Global Carbon Project OurWorldInData.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions https://ourworldindata.org/co2/country/iraq.

1-10-2 القطاعات الاقتصادية الأقل انبعاثاً للغازات الدفيئة في العراق:

أن العراق أحد البلدان الأقل قدرة على تحمل التغيرات المناخية، لأنه يُعدَّ من الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات والتي تقع تحت ضغوط الانكشاف للمخاطر المناخية والتعرض لحدوثها، ويلحظ من الشكل (8) ان القطاعات الاقتصادية الأقل انبعاثاً من الغازات الدفيئة هي قطاع النفايات بمعدل (8.9) مليون طن ومن أجل تخفيض ذلك المعدل فعلى الحكومة دعم الإدارة المتكاملة للنفايات وتعزيز وتحسين إدارتها وتدويرها لإنتاج الطاقة من النفايات الصلبة والمحافظة على البيئة، وتحسين نوعية المياه المعالجة، والتقليل من استهلاك الطاقة كجزء من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يليها كل من قطاع الزراعة والصناعة واحتراق الوقود الأخرى بمعدلات بلغت (7.3) و(5.3) و(1.4) مليون طن على التوالي، ومن أجل النهوض بالقطاع الزراعي فينبغي العمل على زيادة مرونة القطاع الزراعي تجاه تغير المناخ لحماية وتعزيز الأمن الغذائي للبلد والحد من تدهور التربة وزيادة الإيرادات الزراعية لتحقيق التنوع الاقتصادي والتقليل من مستوى الفقر ودعم المرأة الريفية من طريق استخدام التقنيات والتكنولوجيات الحديثة كجزء من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أما بالنسبة للصناعة فينبغي تطوير وتأهيل العمليات الصناعية في المشاريع القائمة بإدخال التقنيات منخفضة الكربون (Developing and qualifying industrial processes in existing projects) كما في صناعة الإسمنت والطابوق والأسمدة والبتروكيمياويات، وإعادة التدوير وإدارة النفايات (Recycling and waste management) كمشاريع تدوير الحرارة والغازات المنبعثة من الأفران الصناعية وتدوير البلاستك والإطارات، ودعم القطاع الصناعي الخاص في مجال خفض الانبعاثات من خلال تطبيق الآليات المذكورة ضمن الاستراتيجية الصناعية مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لدعم التطور في المسالك التكنولوجية والابتكار ونقل التكنولوجيات الصناعية الصديقة للبيئة.

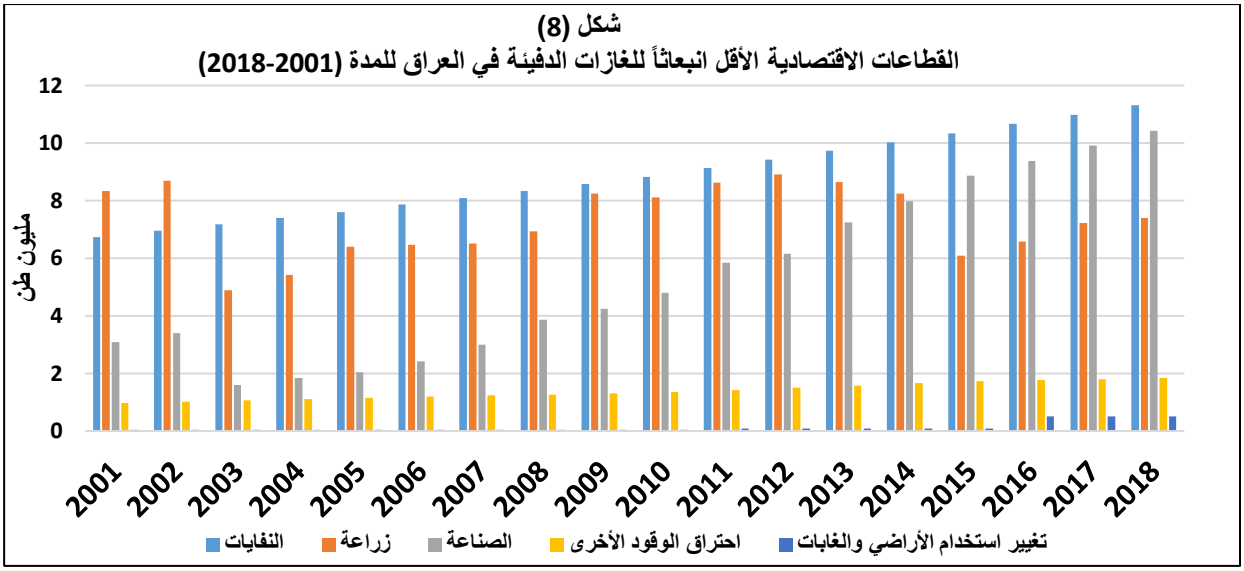

Source: Our World in Data based on the Global Carbon Project OurWorldInData.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions https://ourworldindata.org/co2/country/iraq.

1-10-3 حصة الفرد من الانبعاثات الغازات الدفيئة في العراق:

اما على مستوى نصيب الفرد من متوسط الانبعاثات السنوية للشخص الواحد في العراق فنجد أن هذه النسبة سجلت متوسط معدل (3.9) مليون طن للمدة 2001-2018 إذ أعلى معدلاتها ما يقارب (4.9) مليون طن للأعوام 2013، 2018،2014، مقارنة بالسنوات السابقة التي كانت تبلغ فيها ادنى معدلات بمقدار (2.8) مليون طن للعامين 2003، 2007، على النحو المبين في الشكل (9) وتزداد هذه النسبة سنوياً بتزايد النشاط الاقتصادي مع الاستخدام غير الرشيد للطاقة وزيادة حرق النفط وعمليات تنقيته، وتستند هذه النسبة إلى الانبعاثات "الإنتاجية" أو "الإقليمية" (أي الانبعاثات الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري، أو إنتاج الأسمنت داخل حدود البلد). وهي لا تنظر في انبعاثات السلع المتداولة (الانبعاثات القائمة على الاستهلاك).

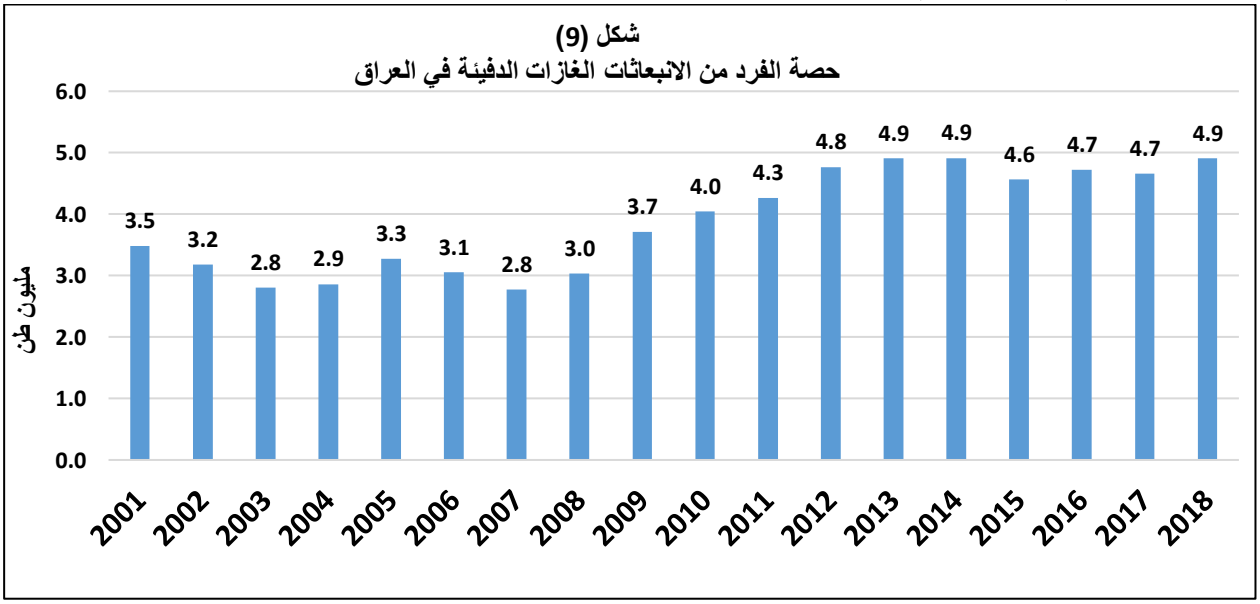

Source: Our World in Data based on the Global Carbon Project OurWorldInData.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions https://ourworldindata.org/co2/country/iraq.

1-11 الكربون وكفاءة الطاقة

كفاءة الطاقة وهي مقدار الطاقة التي تستخدم لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي ان الطاقة تساهم بشكل كبير في أحادي أكسيد الكربون، ويمكن أن يساعد تقليل استهلاك الطاقة في تقليل الانبعاثات، ومع ذلك، فإن بعض استهلاك الطاقة ضروري لرفاهية الإنسان وارتفاع مستويات المعيشة، وتقيس كثافة الطاقة كمية الطاقة المستهلكة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يقيس بفعالية مدى كفاءة استخدام بلد ما للطاقة لإنتاج كمية معينة من الناتج الاقتصادي، وان انخفاض كثافة الطاقة يعني أنها تحتاج إلى طاقة أقل لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يلحظ من الشكل (10) انخفاض الطاقة لكل ناتج محلي إجمالي من (3.22%) لعام 2001 إلى (1.08%) لعام 2018.

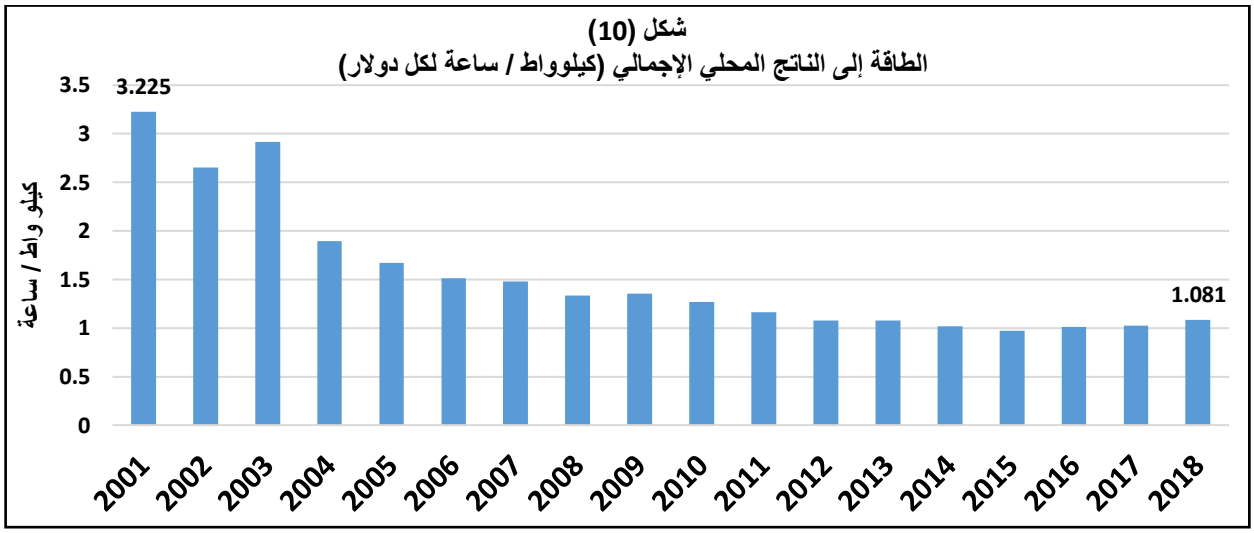

Source: Our World in Data based on the Global Carbon Project OurWorldInData.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions https://ourworldindata.org/co2/country/iraq.

1-12 كثافة الكربون: مقدار الكربون المنبعث لكل وحدة من الطاقة

تعد كثافة الطاقة أحد المقاييس المهمة لرصد ما إذا كانت البلدان تحرز تقدما في خفض الانبعاثات، والجزء الرئيسي الآخر من هذه المعادلة هو كثافة الكربون: كمية ثاني أكسيد الكربون التي تنبعث لكل وحدة من الطاقة أي يمكن تقليل الانبعاثات من طريق(استخدام طاقة أقل، استخدام طاقة منخفضة الكربون) وأن هذا المقياس يراقب استخدام طاقة منخفضة الكربون أي نقل مزيج الطاقة لدينا نحو مصادر منخفضة الكربون مثل (مصادر الطاقة المتجددة أو الطاقة النووية)، يجب أن تنخفض كمية الكربون التي تنبعث منها لكل وحدة من الطاقة، يوضح الشكل (11) كثافة الكربون مقاسة بالكيلوغرامات لكل كيلو واط للساعة من ثاني أكسيد الكربون المنبعثة لكل كيلوغرام من المكافئ النفطي المستهلك.

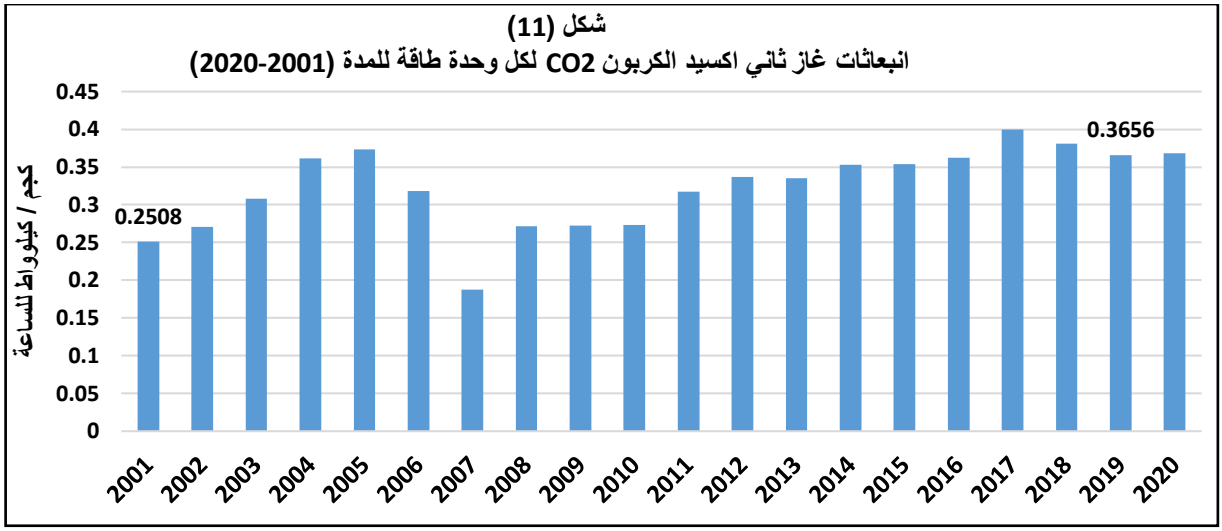

Source: Our World in Data based on the Global Carbon Project OurWorldInData.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions https://ourworldindata.org/co2/country/iraq.

13-1 فصل النمو الاقتصادي عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

بحسب التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والذي يدعو به دول العالم للفصل بين التقدم الاقتصادي عن انبعاثات الكربون مع تسريع وتيرة خفض نصيب الفرد في الدول المتقدمة والمساهمة في الدعم التكنولوجي والمالي اللازم للانتقال نحو مسارات التنمية الخضراء وخاصة في البلدان النامية، ولتحقيق ازدهار متزايد يتعين فصل النمو الاقتصادي عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وقد حققت عدة بلدان ذلك في السنوات الأخيرة، إذ يوضح الشكل (12) ما إذا كان هذا البلد قد حقق ذلك من خلال إظهار التغير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ونصيب الفرد السنوي من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مع مرور الوقت.

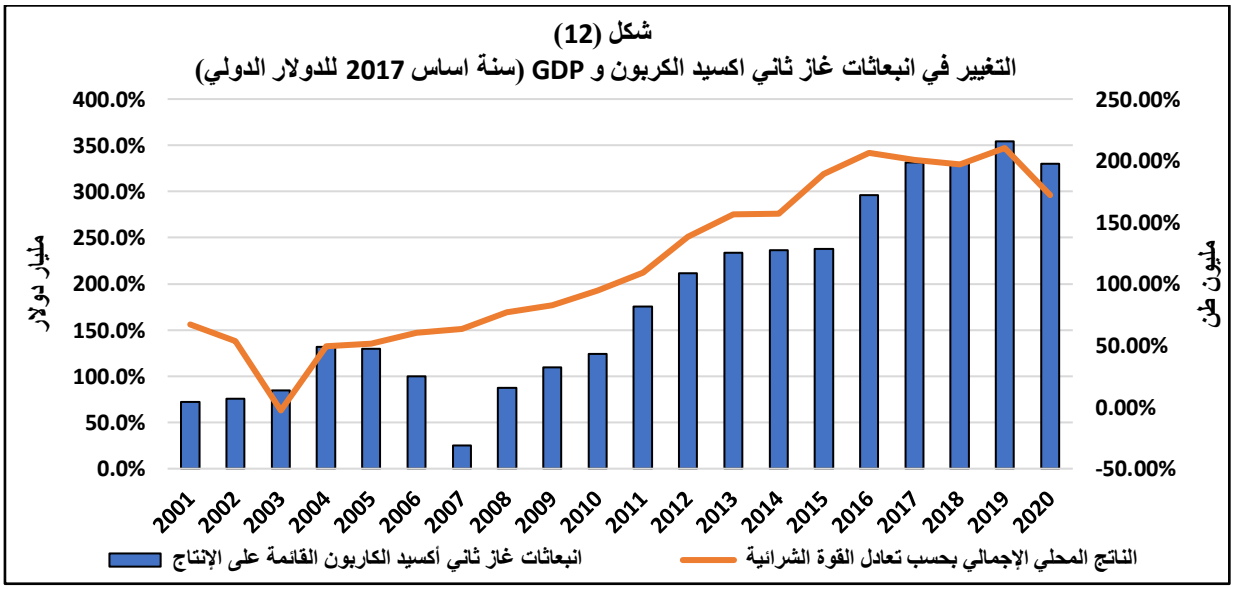

Source: Our World in Data based on the Global Carbon Project OurWorldInData.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions https://ourworldindata.org/co2/country/iraq.

1-14 الاجراءات والسياسات المتبعة لمواجهة تغير المناخ في العراق.

تعد وثيقة المساهمات المحددة وطنياً من أهم الوثائق التي تهدف إلى توجيه التحول الاقتصادي في العالم، من خلال تضمين مفهوم الاقتصاد الأخضر، والتركيز على الطاقات المتجددة والآليات النظيفة، ومحاولة عدم تجاوز متوسط درجة الحرارة العالمية البالغ 1.5 درجة مئوية، وستستقطب الوثيقة في العراق فرصاً استثمارية جديدة وتوفر مشاركة أكبر للقطاع الخاص في مجال تغير المناخ، وهنالك توجه كبير من قبل بعض الوزارات والدوائر المالية ، بالإضافة إلى ما ذكر فان تأثيرات المناخ اضرت بشكل كبير على قطاع الطاقة مما ولَّد ضغطاً على الاقتصاد الوطني وتهديداً لاستقرار البلد وجعل من الصعوبة بمكان تحقيق التنمية المستدامة في قطاعاته الحيوية كافة لذا فان المساعي قائمة على أساس التدخل السريع وإيجاد حلول مبنية على أسس سليمة لمعالجة هذه التأثيرات كان أولها سعي البنك المركزي العراقي إلى المبادرة بتخصيص ترليون دينار بما يعادل اكثر من 600 مليون دولار على شكل قروض بدون فوائد وبعمولة ادارية منخفضة نسبياً، وبمدة سداد خمسة سنوات تمنح من قبل المصارف للأفراد من اجل تمويل شراء منظومات توليد الكهرباء التي تعمل بالطاقة المتجددة فضلاً عن استفادة القطاعات التجارية والزراعية والصناعية والمنزلية من هذه المبادرة مما يساهم في تقليل انبعاثات الكربون وتحسن المناخ من طريق استخدام الطاقة النظيفة، وجاء ذلك من أجل تقليل الانبعاثات الكربونية والانتقال إلى استخدام الطاقة النظيفة ومن أهم الإجراءات التي اتبعتها الحكومة العراقية لمواجهة تغير المناخ هي كالاتي [1].

1-14-1 الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة: يتخذ العراق خطوات للتحول نحو اقتصاد أكثر اخضراراً، من خلال تعزيز الاستثمار في الغازات الطبيعية وتخصيص (12) جيجاوات من الطاقة المتجددة.

1-14-2 تقرير المساهمة المحددة وطنياً : وضعت حكومة العراق، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللمسات الأخيرة على تقرير المساهمة المحددة وطنيا (NDC) الذي يتناول التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف إذ بموجبه يتم العمل في مجال تغير المناخ في البلاد – لتخفيف العراق من انبعاثات الغازات الدفيئة والتزامه بتنفيذ مساهماته المحددة وطنياً من عام 2021 حتى عام 2030، والذي يقود إلى تخفيض بنسبة (1-2٪) من انبعاثات (CO_2) وفتح نافذة للاستثمار بقيمة (100) مليار دولار أمريكي في الاقتصاد الأخضر، من القطاعين الخاص والعام على حد سواء على مدى السنوات العشر المقبلة، ركز العراق على المساهمات المحددة وطنياً لتعزيز التنمية المستدامة وضمان السلامة البيئية والشفافية.

1-14-3 تصميم مشاريع مستدامة: لتركز هذه المشاريع على خلق سبل العيش والتنمية المتوسطة والطويلة الأجل، والتي تعزز الاستثمارات في البنية التحتية الفعالة للمياه ومياه الصرف الصحي، والري وإدارة استهلاك المياه، فضلا عن استخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية. وتعمل الأمم المتحدة أيضا مع الحكومة على

---

[1] رئاسة جمهورية العراق، مشروع إنعاش بلاد الرافدين لمواجهة التغيّر المناخي في العراق، 17/10/2021.
https://presidency.iq/Details.aspx?id=10239

التدريب وتنمية المهارات وتعزيز القدرات للتصدي لتغير المناخ، وتعمل جهود الدعوة على زيادة الوعي العام بموضوعي استهلاك المياه والإدارة المستدامة للمياه[1].

[1] Iraq's accession to the Paris Agreement, the United Nations، https://iraq.un.org/en/161240-iraq-joins-paris-agreement-un-calls-further-support-help-country-adapt

الفصل الثاني

تطورات القطاع المالي في العراق

1- تطورات القطاع المالي في العراق

1-2 تطور القطاع المصرفي في العراق:

حدثت تغيرات في هيكل الجهاز المصرفي أثناء عام 2021، جرّاء دخول بعض المصارف المحلية وخروج بعض المصارف الأجنبية من القطاع المصرفي وعلى وجه الخصوص المصارف اللبنانية المستثمرة في العراق، وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية في لبنان التي أدت إلى انسحاب المصارف اللبنانية من بعض البلدان ومنها العراق، وأصبح عدد المصارف العاملة (74) مصرفًا منها (7) مصارف حكومية وتتضمن (3) مصارف مختصة (3) مصارف تجارية ومصرفًا إسلاميًا، في حين بلغ عدد المصارف الخاصة (67) مصرفًا يتضمن (25) مصرفًا تجاريًّا محليًّا و(28) مصرفا إسلاميًّا محليًّا و(14) مصرفًا أجنبيا توزعت بين (2) مصرفين إسلاميين و(12) مصرفًا تجاريًا، وهذا ما يبيّنه المخطط البياني (3)، وبذلك احتلت المصارف الخاصة الحصة الأكبر من حيث عدد المصارف إذ بلغت نسبتها (90.5%) مقارنةً بالمصارف الحكومية التي شكلّت نسبة (9.5%)، ومن حيث تصنيف المصارف إلى تجارية وإسلامية ومختصة، فتشكّل المصارف التجارية ما نسبته (54%) والمصارف الإسلامية (41.8%) والمصارف المختصة (4%) من إجمالي المصارف العاملة في العراق.

المخطط البياني (3) هيكل الجهاز المصرفي العراقي عام 2021

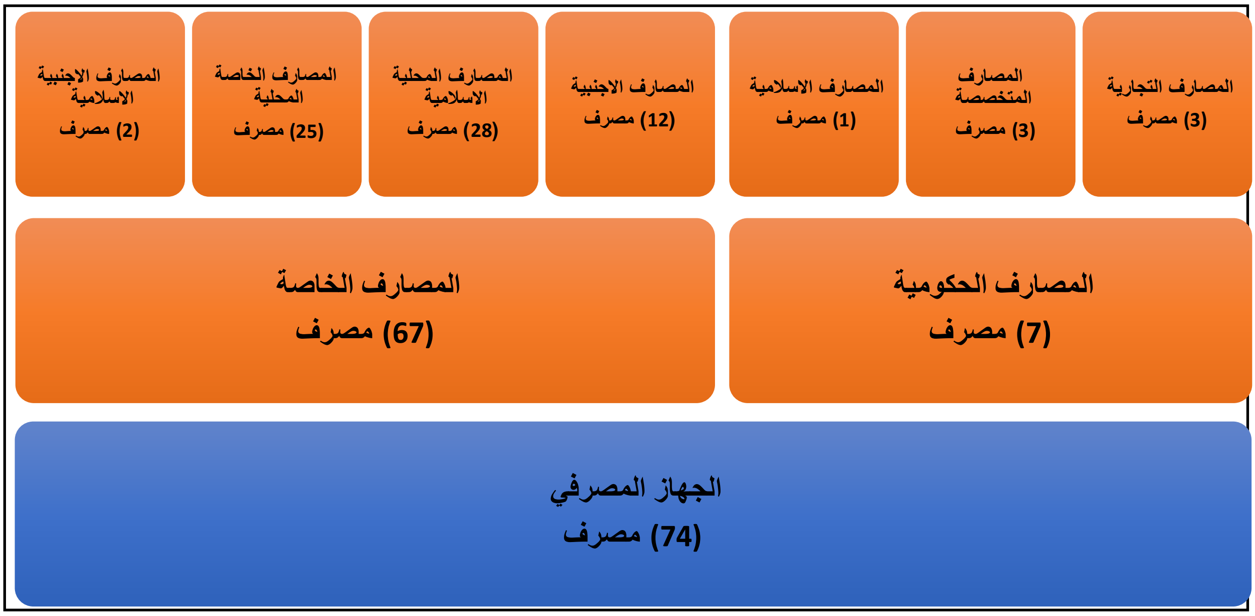

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

1-1-2 موجودات القطاع المصرفي:

بدأت الأوضاع الاقتصادية العالمية بصورة عامة والمحلية بشكل خاص تعود إلى طبيعتها تدريجيًّا بعد انحسار جائحة فيروس كورونا، وعلى وجه الخصوص في العراق، إذ ازدادت موجودات القطاع المصرفي بصورة كبيرة

فقد وصلت في عام 2021 إلى (159.5) ترليون دينار عراقي بنسبة نمو (15.08%) عن عام 2020 الذي كانت فيه قيمة الموجودات (138.6) ترليون دينار عراقي، ذلك نتيجة زيادة موجودات المصارف الحكومية بمعدّل (15.3%) أي بمقدار (16.7) ترليون دينار، فضلًا عن زيادة قيمة الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي من (26.7) ترليون دينار في عام 2020 إلى (28.9) ترليون دينار عراقي، بسبب فرق سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، فضلًا عن ارتفاع قيمة الموجودات الأُخرى بقيمة (2.5) ترليون دينار عراقي نتيجة ارتفاع مستوى النشاط المصرفي، ونجد من خلال الشكل (13) أن مستوى تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف بحسب مؤشر (هيرفندل – هيرشمان) (Herfindahl–Hirschman)[1] بلغ (1920.0) نقطة عام 2021 إذ يُعدُّ مستوى تركز مرتفع نسبة إلى القيمة المعيارية البالغة (1800)، وعند مقارنتها بالعام السابق نجد أنّ قيمتها بدأت بالانخفاض، إذ إنّ انخفاض مستوى التركز يعني التوجه نحو ارتفاع مستوى المنافسة بين المصارف وتقديم خدمات مالية جديدة فضلًا عن زيادة استخدام الأدوات التكنولوجيا المالية وارتفاع مستوى الوعي المصرفي.

شكل (13)
مستوى التركز لأكبر خمسة مصارف

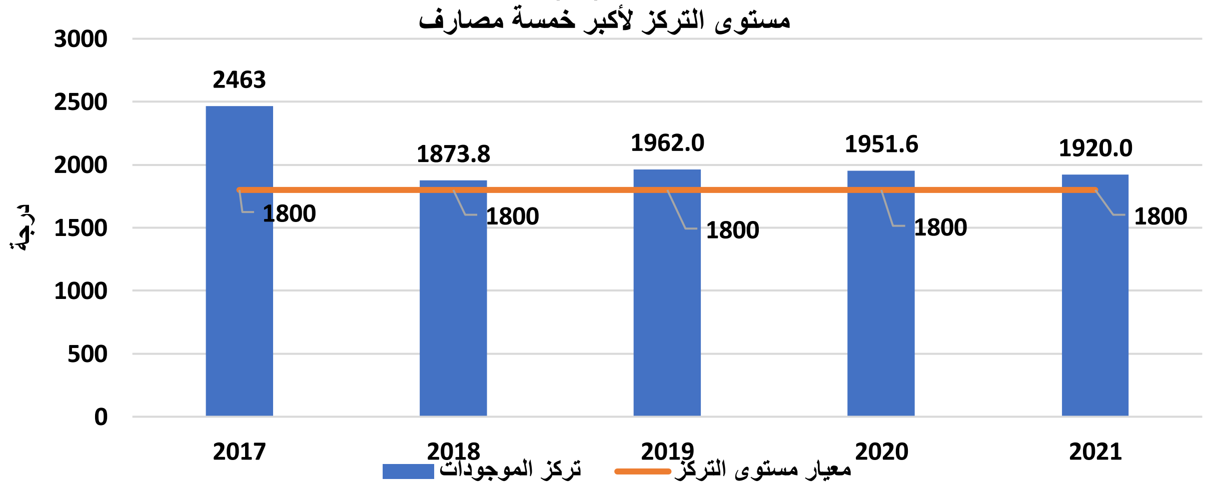

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

ومن خلال الشكل (14) نلحظ أنّ نسبة موجودات المصارف العامة إلى إجمالي موجودات الجهاز المصرفي قد ارتفعت بشكل طفيف، إذ وصلت قيمتها (78.6%) بعد أن كانت خلال عام 2020 (77.5%) وذلك لزيادة قيمة موجوداتها نتيجة الفرق بين سعر صرف الدينار العراقي والدولار الأمريكي، وانخفضت نسبة موجودات المصارف الخاصة لعام 2021 (21.4%)، في حين كانت عام 2020 (22.5%) أي بنسبة تغيّر

1) تراوح قيمة (هيرفندل–هيرشمان) بين (0–10000) فإذا كانت القيمة أقل من (1000) أشار ذلك إلى عدم وجود تركزات وإذا كانت القيمة بين (1000–1800) أشار إلى تركزات معتدلة وإذا كانت القيمة أكبر من (1800) أشار إلى تركزات مرتفعة، ويقاس المؤشر وفقًا للصيغة الاتية $(HHi=\sum si2)$ إذ إنّ (si) يمثل الأهمية النسبية للمتغير.

بلغت (‎-5.1%‎) وهذا نتيجة خروج بعض المصارف الخاصة الأجنبية من القطاع المصرفي إذ يعبّر هذا المؤشر عن مستوى المزاحمة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

شكل(14)
موجودات المصارف العامة والخاصة

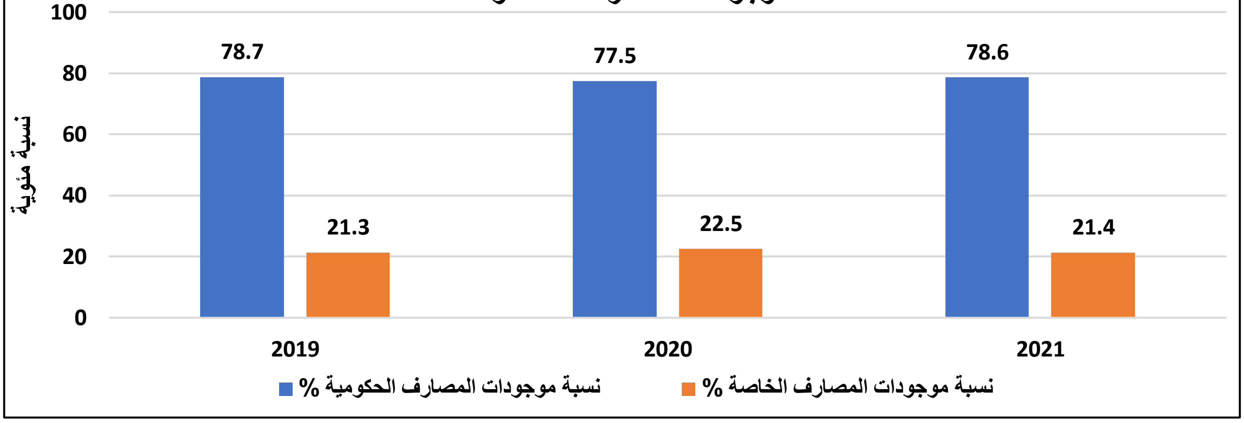

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

أمّا فيما يخصُّ موجودات المصارف التقليدية والإسلامية إلى إجمالي موجودات الجهاز المصرفي، فقد كان للمصارف التقليدية الحصة الأكبر، إذ انخفضت نسبتها بشكل طفيف لتصل إلى (91.4%) أثناء العام 2021 بعدما كانت (92.1%) أثناء العام 2020 من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي وازدادت نسبة موجودات المصارف الإسلامية إلى (8.6%) أثناء عام 2021 بعدما كانت (7.9%) أثناء عام 2020 وهذا ما يوضحه الشكل (15)، ونلحظ أنّ الفرق كبير بين موجودات المصارف التقليدية والإسلامية، وذلك لقدم المصارف التقليدية مقارنةً بالمصارف الإسلامية حديثة النشأة ولكن موجودات المصارف الإسلامية ارتفعت نتيجة ازدياد عدد المصارف الإسلامية إلى (31) مصرف أثناء عام 2021 بعد أن كانت (30) مصرف عام 2020 وكذلك زيادة موجودات بعض المصارف الإسلامية لذات العام.

شكل (15)
نسبة موجودات المصارف التجارية والاسلامية إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي

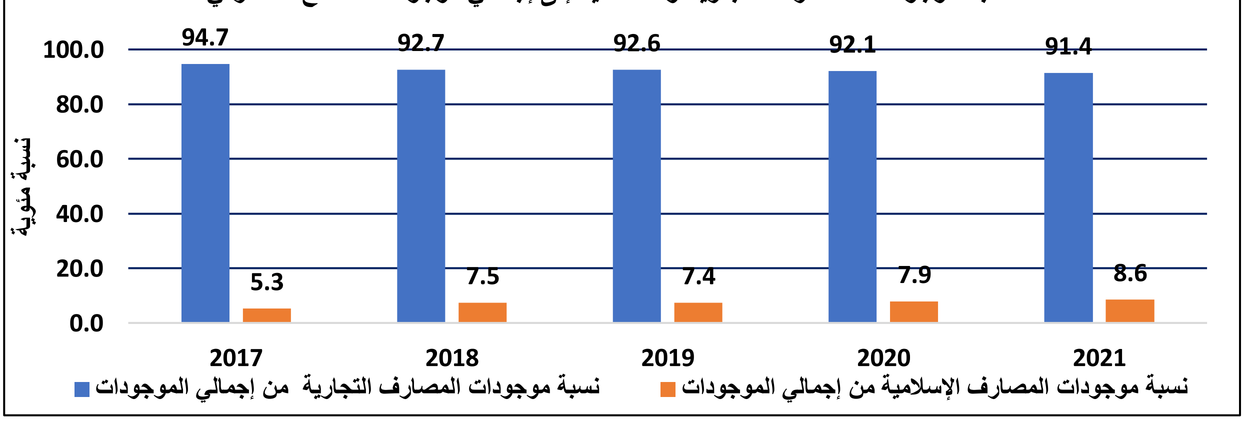

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وقد سجّلت نسبة موجودات المصارف الأجنبية انخفاضًا أثناء العام 2021 لتصل إلى (2.2%) بعدما كانت (2.7%) أثناء العام 2020، في حين كانت النسبة الأكبر للموجودات من حصة المصارف المحلية أثناء العام ذاته والتي وصلت إلى (97.8%) بعدما كانت (97.3%) أثناء عام 2020 وذلك نتيجة انسحاب بعض المصارف الأجنبية (اللبنانية) نتيجة تردي الوضع الاقتصادي في لبنان وهذا ما يوضحه الشكل (16).

شكل (16) نسبة موجودات المصارف المحلية والاجنبية إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي

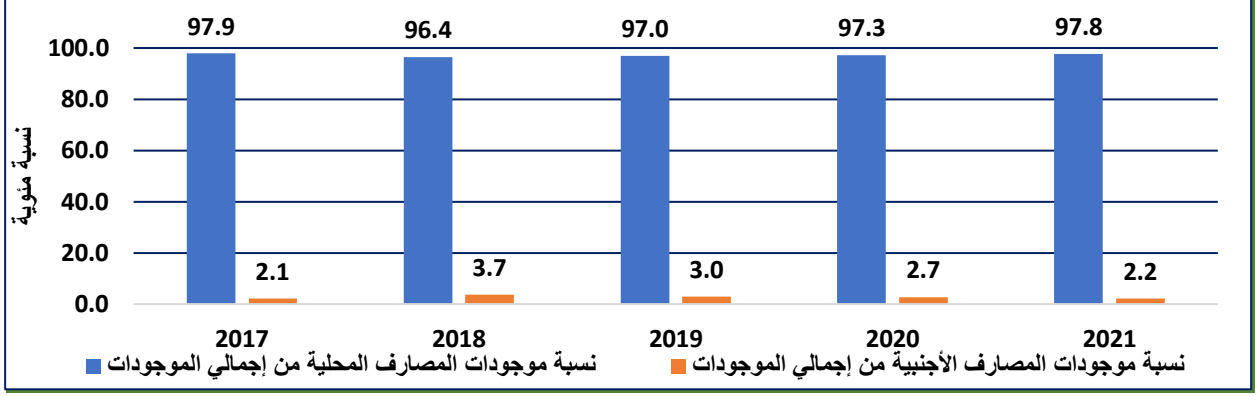

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

2-1-2 ودائع القطاع المصرفي:

سجّل رصيد الودائع لدى القطاع المصرفي ارتفاعًا من (85) ترليون دينار في عام 2020 إلى (96) ترليون دينار عام 2021 وبنسبة بلغت (13.1%)، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة (20.4%) وزيادة ودائع القطاع العام بنسبة (7.8%)، وهذا مؤشر يدل على أنّ الودائع بصورة عامّة جيدة، إذ تشكّل ودائع القطاع الخاص (45%) من إجمالي الودائع المصرفية عام 2021، بمقدار يبلغ (43) ترليون دينار مقارنةً بعام 2020 البالغة (36) ترليون دينار، وكذلك ارتفعت ودائع القطاع العام التي تشكّل (55%) من إجمالي الودائع في المصارف عام 2021 إلى نحو (53) ترليون دينار مقارنةً بـ(49) ترليون دينار عام 2020، على النحو المبيّن في الشكل (17).

شكل (17) نسبة الودائع للقطاعين العام والخاص

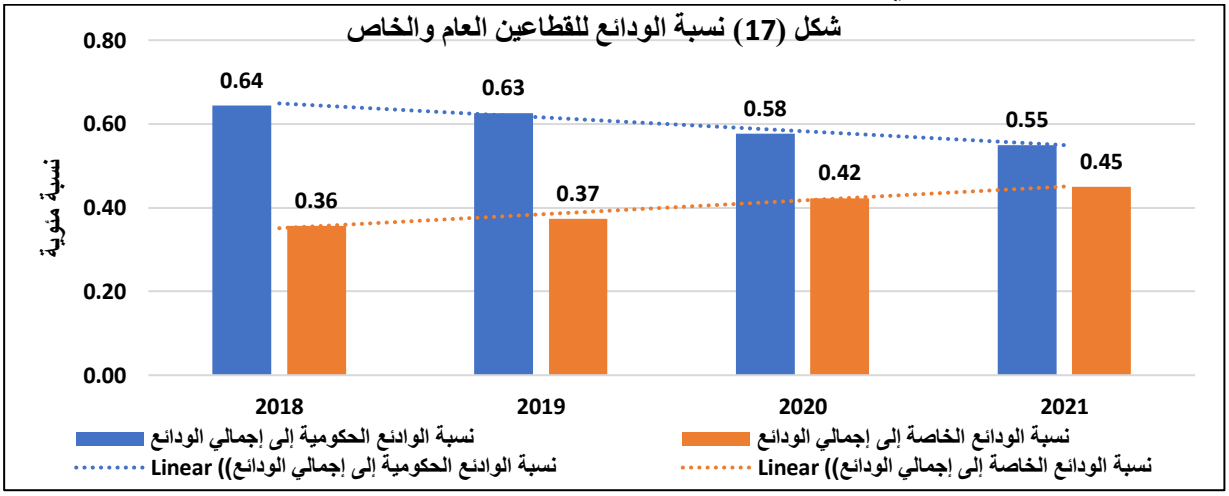

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وإذا ما صُنِّفَت المصارف بحسب نوعها إلى ثلاث مجاميع مختلفة تشمل الأُولى المصارف الحكومية والخاصة، وتشمل الثانية المصارف التقليدية والإسلامية، وتشمل الثالثة المصارف المحلية والأجنبية، فإنَّ توزيع الودائع بينها سيكون بحسب الآتي:

فيما يخصُّ **المجموعة الأولى** فقد استحوذت نسبة ودائع **المصارف الحكومية** على النسبة الأعلى إلى إجمالي الودائع إذ بلغت (87%) عام 2021، اذ شكلت ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) الحصة الأكبر بمقدار (52) ترليون دينار أي بنسبة (61.9%) من اجمالي ودائع المصارف الحكومية والمتبقي (38.1%) لودائع القطاع الخاص بمقدار (32) ترليون دينار لعام 2021، على الرغم من أنَّ المصارف الحكومية عددها يمثّل ما نسبته (9.4%) من عدد المصارف الكلي.

اما حصة ودائع **المصارف الخاصة** فقد شكّلت نسبة (13%) من إجمالي الودائع لعام 2021، اذ بلغت ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) ما مقداره (1.06) ترليون دينار أي بنسبة (8.8%) من اجمالي ودائع المصارف الخاصة والحصة الأكبر لودائع القطاع الخاص بمقدار (11) ترليون دينار بنسبة (91.2%) لعام 2021.

الا إنَّ ارتفاع ودائع المصارف الحكومية الى إجمالي الودائع يعكس الثقة العالية للجمهور بالمصارف الحكومية؛ لكونها مضمونة من الدولة بجانب خضوعها لضمان مؤسسة ضمان الودائع، فضلًا عن امتلاكها شبكة فروع واسعة منتشرة في جميع أنحاء العراق، إذ تبلغ حصة المصارف الحكومية من عدد الفروع إلى مجموع عددها (46%)، في حين حصة فروع المصارف الخاصة هي (54%) لعام 2021، ويبيّن الشكل (18) نسب الودائع للمصارف الحكومية والخاصة للمدة (2017-2020).

شكل (18)
نسبة ودائع المصارف الحكومية والخاصة الى اجمالي الودائع

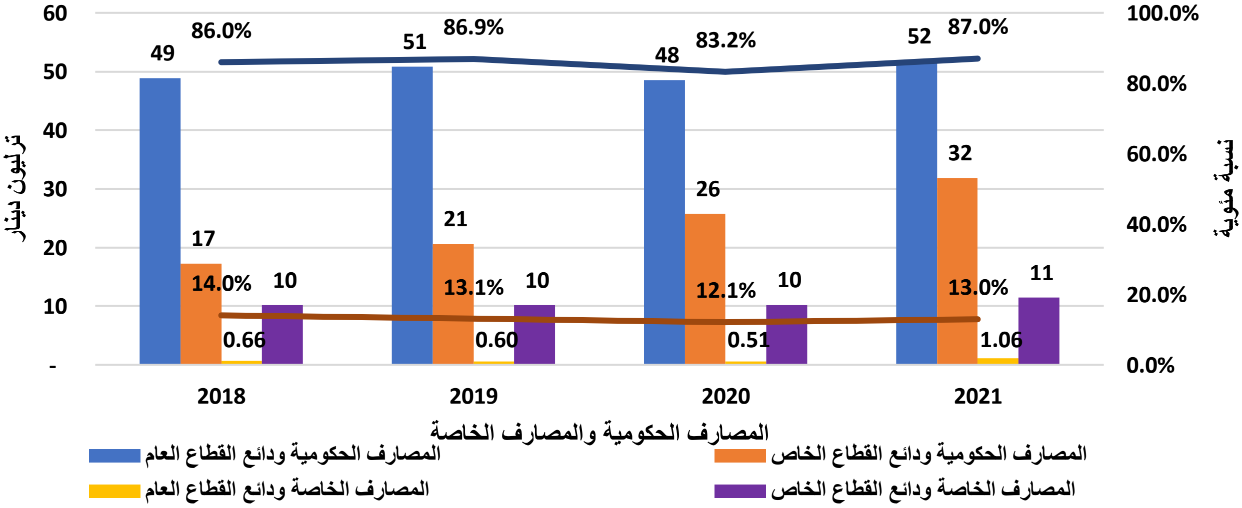

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وأمّا **المجموعة الثانية** المتمثّلة بحصة الودائع للمصارف التقليدية والإسلامية كُلٍّ على حِدَة إلى إجمالي الودائع، فقد استحوذت المصارف التقليدية على النسبة الأعلى منها، إذ بلغت حصتها (96.41%) عام 2021، في حين بلغت حصة المصارف الإسلامية (3.59%) للعام نفسه، وهذا يعكس دورًا محدودًا للمصارف الإسلامية في جذب الودائع مقارنةً بالمصارف التقليدية لأنها تشكّل (21.1%) من إجمالي عدد المصارف، في حين تشكّل المصارف التقليدية (78.9%) من إجمالي عدد فروع المصارف العاملة في العراق، إنّ السبب في محدودية الودائع في المصارف الإسلامية هو أنّ معظمها تأسس حديثًا وفي ظلّ تقلبات سياسية واقتصادية أثرت في أدائها، وعلى النحو المبيَّن في الشكل (19):

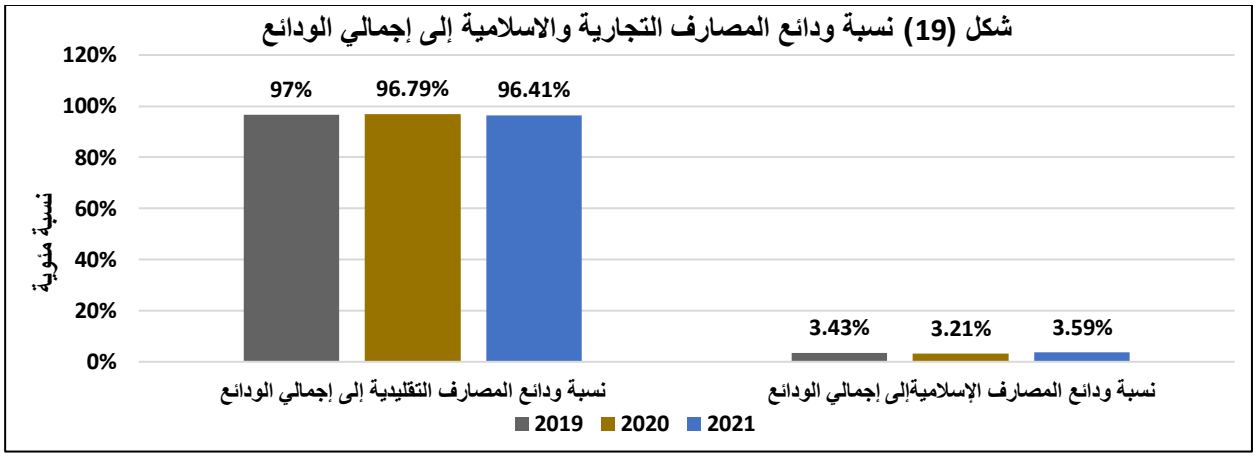

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

أمّا **المجموعة الثالثة** المتمثّلة بحصة الودائع للمصارف المحلية والأجنبية كُلٍّ على حِدَة إلى إجمالي ودائع فقد استحوذت ودائع المصارف المحلية على الحصة الأكبر من إجمالي الودائع إذ بلغت (97.37%) في حين بلغت حصة ودائع المصارف الأجنبية إلى إجمالي ودائع المصارف (2.63%) لعام 2021، إنَّ عدد المصارف الأجنبية يمثّل (18.9%) من مجموع عدد المصارف العاملة في العراق و(20.9%) من عدد المصارف الخاصة، ويبيّن الشكل (20) هذه النسب.

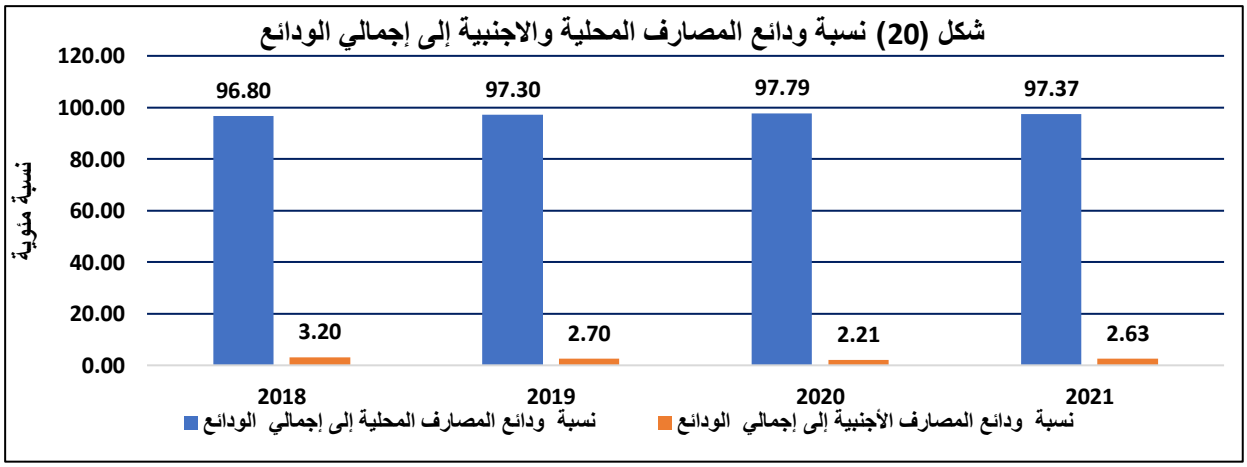

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية..

أمّا فيما يخصُّ تقسيم الودائع من حيث نوعها (الودائع الجارية، ودائع التوفير والودائع الثابتة) فقد استمرت الودائع الجارية في احتلال الجزء الأكبر من إجمالي الودائع، إلّا أنّها انخفضت بنسبة (2%) عن العام السابق إذ بلغت نسبتها (73.15%) أثناء العام 2021 بعدما كانت (74.65%) عام 2020، في حين ارتفعت نسبة مساهمة الودائع الثابتة وودائع التوفير من (25.35%) عام 2020 لتصل إلى (26.85%) لعام 2021، إذ على الرغم من انخفاض نسبة مساهمة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع إلّا أنّ الفجوة بين الودائع الجارية من جهة وودائع التوفير والثابتة من جهة أُخرى تتجه نحو التقلص بارتفاع حجم ودائع التوفير والودائع الثابتة وعلى النحو الموضح في الشكل (21).

شكل (21)
نسبة مساهمة الودائع الجارية والودائع الثابتة وودائع التوفير إلى الودائع الكلية

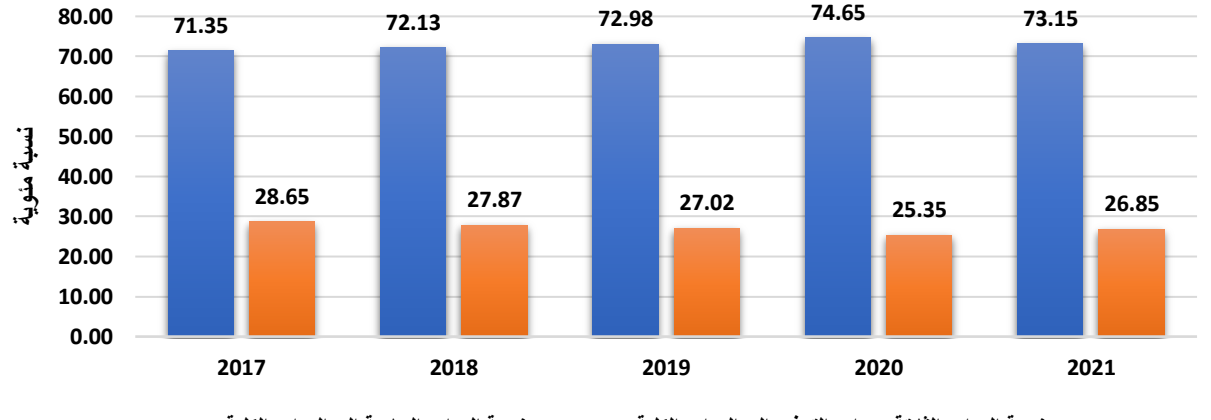

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

فيما يخصُّ معدّل نمو الودائع، فإنّ ودائع القطاع العام حقّقت نموًّا بنسبة (20.4%) وارتفعت ودائع القطاع الخاص بمعدّل (7.8%) نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة، أمّا معدّل نمو إجمالي الودائع فقد بلغ (13.1%)، ويوضح الشكل (22) معدّلات النمو لودائع القطاعين العام وإجمالي الودائع.

شكل (22)
معدل نمو الودائع للقطاعين العام والخاص

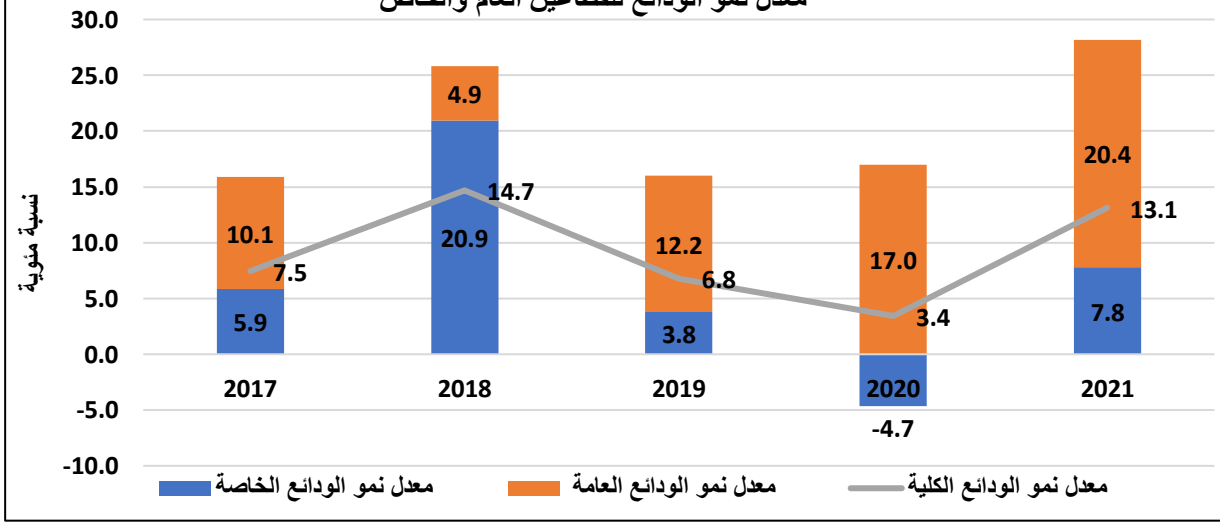

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

إنَّ مستوى تركّز الودائع لأكبر خمسة مصارف بحسب مؤشر (هيرفندل – هيرشمان) بلغ (3383.0) نقطة عام 2021 وهذا يشير إلى مستوى تركّز مرتفع مقارنةً بمستوى التركّز أثناء العام 2020 والبالغ (3339.2) نقطة، إذ إنّ ارتفاعه عن عام 2020 بنسبة بلغت (1.3%)، فنجد أنّ المؤشر أعلى من معيار مستوى التركّز البالغ (1800) نقطة ولا يزال يعبّر عن ارتفاع تركّز الودائع لأكبر خمسة مصارف، وهو دليل واضح على ثقة الجمهور بتلك المصارف؛ لكون أغلبها تابع للقطاع العام، ومن ثَمَّ فهي مضمونة من الدولة، لذلك فإنَّ ارتفاع التركّزات فيها لا يُشكِّل خطرًا حقيقيًّا؛ إذ من المستبعد أن تمتنع هذه المصارف عن الإيفاء بالتزاماتها في حال زيادة سحوبات المودعين لودائعهم، ويوضح الشكل (23) تركّز الودائع لأكبر خمسة مصارف.

شكل (23)
مستوى تركز الودائع لاكبر خمس مصارف

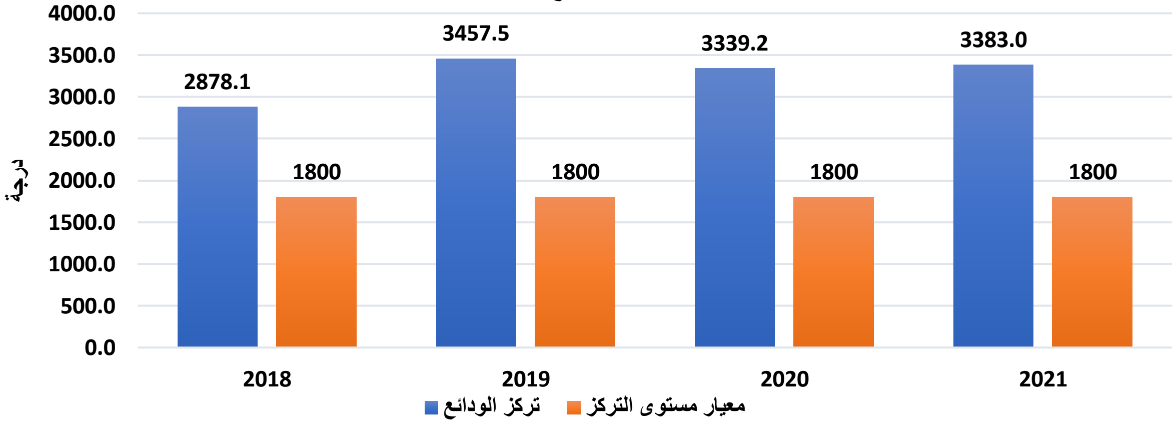

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

2-1-3 رأس مال القطاع المصرفي:

ارتفعت رؤوس أموال المصارف بمعدّل (5.3%) في عام 2021 لتصل إلى (17.8) ترليون دينار بعد أن كانت (16.9) ترليون دينار في عام 2020، وإذا صُنِّفت المصارف بحسب نوعها إلى ثلاث مجاميع مختلفة تشمل الأُولى المصارف الحكومية والخاصة، وتشمل الثانية المصارف التقليدية والإسلامية، وتشمل الثالثة المصارف المحلية والأجنبية، فإنَّ توزيع رأس المال بينها سيكون على النحو الآتي:

فيما يخصُّ **المجموعة الأولى** فقد شكلّت نسبة رأس مال المصارف الخاصة النسبة الأعلى إلى إجمالي رأس المال، إذ بلغت (74.83%) عام 2021، في حين كانت نسبة مساهمة المصارف الحكومية (25.17%) للعام نفسه، وذلك نتيجة لارتفاع عدد المصارف الخاصة مقارنةً بالمصارف الحكومية، فضلًا عن التزام المصارف الخاصة بتعليمات البنك المركزي الخاصة برفع رأس المال إلى (250) مليار دينار، ويوضح الشكل (24) نسب المساهمة للنوعين من المصارف.

شكل (24)
نسبة رأس مال المصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي رأس المال

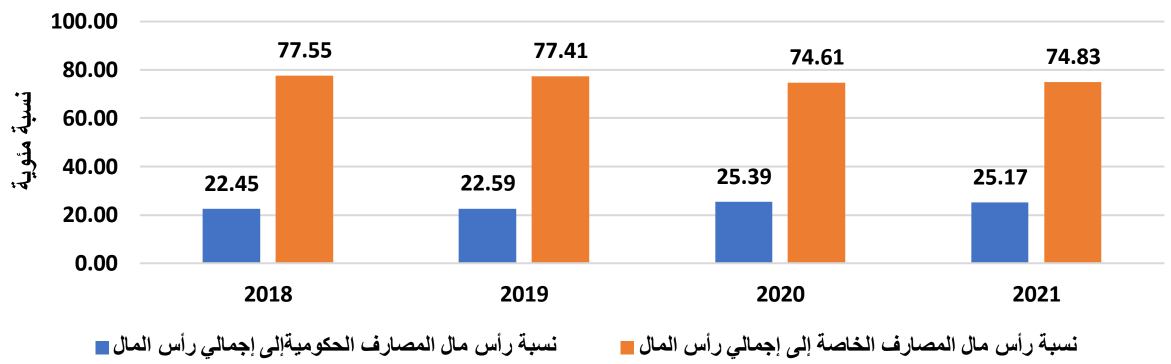

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وأمّا **المجموعة الثانية** المتمثّلة بنسبة رأس المال للمصارف التقليدية والإسلامية كُلٍّ على حِدَة إلى إجمالي رأس المال، فقد استحوذت المصارف التقليدية على النسبة الأعلى منه إذ بلغت حصتها (62.09%) عام 2021، في حين بلغت حصة المصارف الإسلامية (37.91%) للعام نفسه، وذلك يتناسب وعدد كُلٍّ منها في الجهاز المصرفي، إذ يُشكِّل عدد المصارف التقليدية (58.1%) من مجموع عدد المصارف، في حين يُشكِّل عدد المصارف الإسلامية (41.9%) من إجمالي المصارف العاملة في العراق، ويبيّن الشكل (25) نسب المساهمة لهذه المجموعة.

شكل (25)
نسبة رأس مال المصارف التقليدية والاسلامية الى اجمالي رأس المال

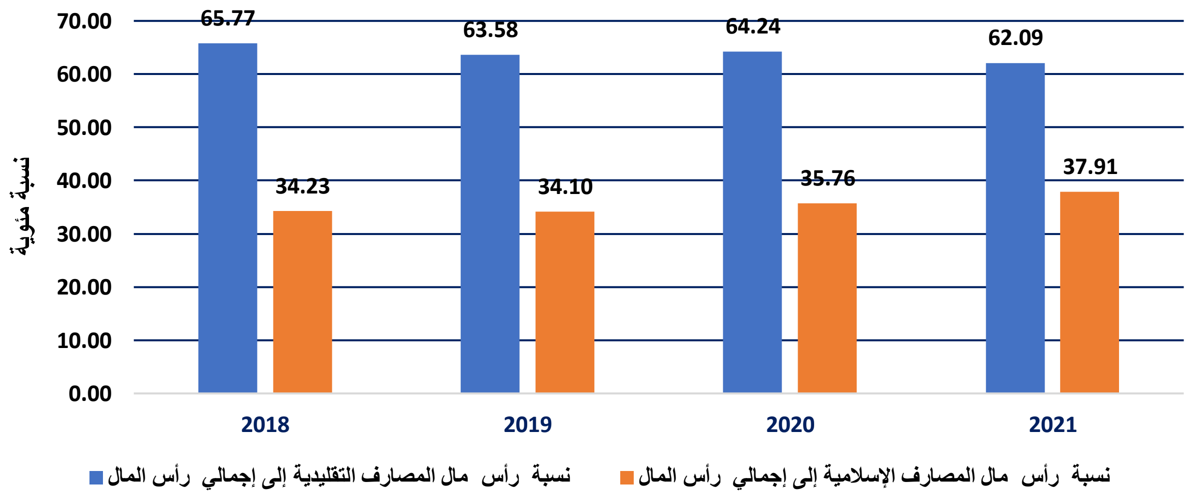

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وأمّا **المجموعة الثالثة** المتمثّلة بنسبة رأس المال للمصارف المحلية والأجنبية كُلٍّ على حِدَة إلى إجمالي رأس المال، فقد شكَّلَ رأس المال المصارف المحلية النسبة الأعلى من رأس المال، إذ بلغ في عام 2021 ما

نسبته (94.92%)، في حين بلغ رأس المال للمصارف الأجنبية ما نسبته (5.08%)؛ وذلك لقلة عدد المصارف الأجنبية مقارنةً بالمصارف المحلية، فضلًا عن أنَّ متطلبات رأس المال للمصارف الأجنبية أقلّ من المصارف المحلية وعلى النحو المبيّن في الشكل (26). إذ يبلغ الحدّ الأدنى لمتطلبات رأس المال للمصرف الخاص المحلي (250) مليار دينار في حين أنَّ متطلبات رأس المال للمصرف الأجنبي يبلغ (50) مليون دولار أي ما يعادل (73) مليار دينار عراقي.

شكل (26)

نسبة رأس مال المصارف المحلية والاجنبية الى اجمالي رأس المال

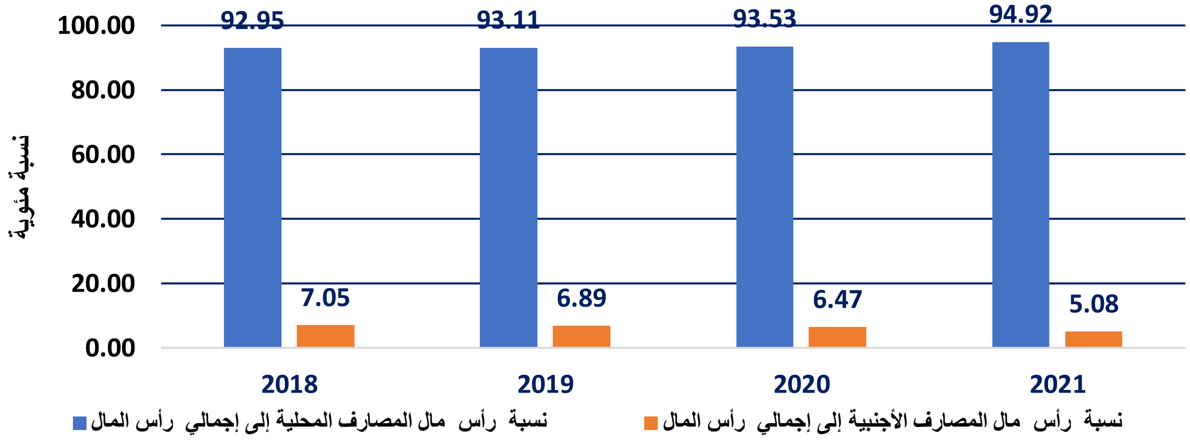

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

2-1-4 الائتمان المصرفي:

2-1-4-1 تطور الائتمان المصرفي:

سجّل الائتمان المُقدَّم من المصارف للقطاع العام والخاص (الائتمان النقدي والائتمان التعهدي) ارتفاعًا بنسبة (7.1%) عام 2021 ليصل إلى (80.62) ترليون دينار بعدما كان (75.26) ترليون دينار في عام 2020.

وهذا الارتفاع حدث في الائتمان النقدي الذي ارتفع ليصل إلى (52.97) ترليون دينار في عام 2021 بعد أن كان (49.81) ترليون دينار عام 2020 وبمعدّل نمو بلغ (6.4%) في المقابل انخفضت أهميته النسبية إلى إجمالي ائتمان الكلي من (66.2%) عام 2020 إلى (65.7%) عام 2021، إذ ارتفعت معدّلات نمو الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية وللمؤسسات العامة وللقطاع الخاص بمعدّل (4.0%) و(56.3%) و(40%) لكُلّ منها على التوالي، أثناء عام 2021، على النحو المبيّن في الجدول (1).

جدول (1) الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية للمدة (2017 –2021)
(ترليون دينار، معدل نمو، نسبة مئوية)

البيان / السنوات	مجموع الائتمان الكلي	معدل نمو الائتمان الكلي	الائتمان النقدي	معدل النمو %	الأهمية النسبية %	الائتمان التعهدي	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
2017	65.60	-6.9	37.95	2.1	57.9	27.65	-16.9	42.1
2018	63.82	-2.7	38.48	1.4	60.3	25.33	-8.4	39.7
2019	67.32	5.5	42.05	9.3	62.5	25.26	-0.3	37.5
2020	75.26	11.8	49.81	18.5	66.2	25.45	0.7	33.8
2021	80.62	7.1	52.97	6.4	65.7	27.64	8.6	34.3

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

أمّا فيما يخصُّ الائتمان التعهدي فقد ارتفع من (25.45) ترليون دينار عام 2020 ليصل إلى (27.64) ترليون دينار عام 2021 وبمعدّل نمو بلغ (8.6%)، إذ سجّل كُلٌّ من الائتمان التعهدي الممنوح للحكومة المركزية والمُقدَّم للقطاع الخاص ارتفاعًا بمعدّل النمو بنسبة (9.3%) و (20%) لكُلّ منهما على الترتيب، في حين شهد الائتمان التعهدي الممنوح للمؤسسات العامة تراجعًا طفيفًا بنسبة (-0.4%) ، والشكل (27) يوضح الائتمان النقدي والتعهدي المُقدَّم من المصارف التجارية.

شكل (27)
الأئتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية

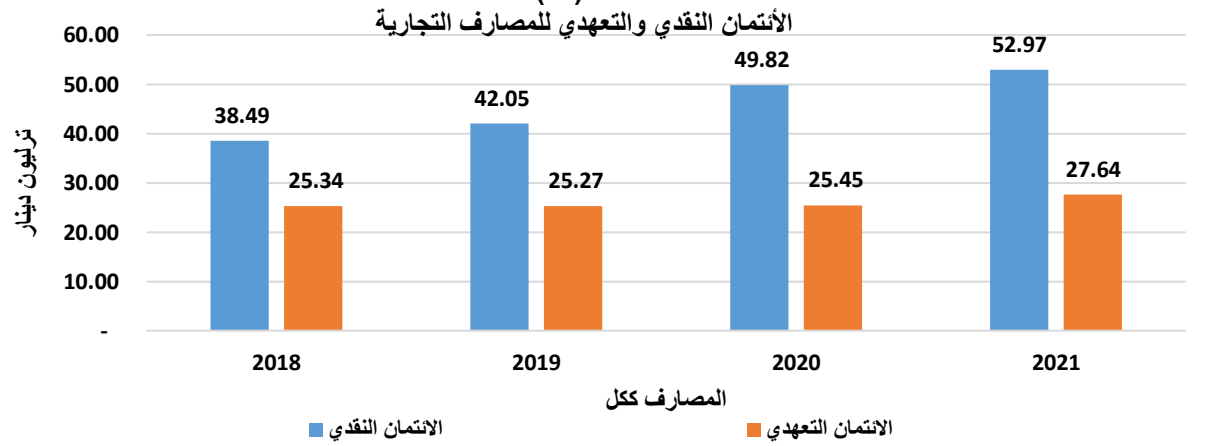

المصدر: بيانات الجدول (1).

2-4-1-2 التوزيع القطاعي للائتمان النقدي:

ارتفع نصيب الائتمان النقدي المُقدَّم للقطاع الخاص من (49.97%) عام 2020 إلى (55.84%) عام 2021 في حين انخفض نصيب الائتمان النقدي المُقدَّم للقطاع العام من (50.03%) عام 2020 إلى

(44.16%) عام 2021، إذ إنّ خفض الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية بنسبة (‎-9.4%)، على النحو المبيَّن في الشكل (28).

شكل (28)

توزيع الائتمان النقدي حسب القطاعين العام والخاص

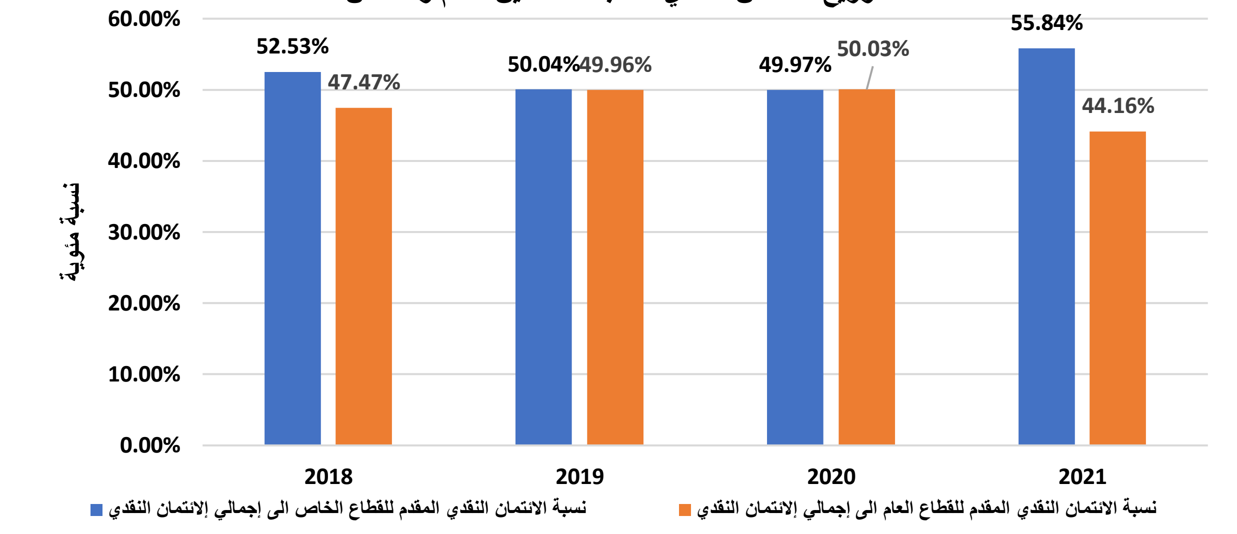

المصدر: بيانات الجدول (1).

ويتبيّن الاستمرار في نمو الفجوة بين نسبة الائتمان النقدي الخاص ونسبة الائتمان النقدي العام لصالح الأول، وهذا مؤشر جيد يدلّ على انخفاض أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان النقدي. ومن ناحية أُخرى فقد سيطر قطاع خدمات المجتمع على النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان النقدي الذي تمنحه المصارف، إذ ارتفع من (14.8%) عام 2020 إلى (35.87%) عام 2021 على النحو الموضح في الجدول (2) والشكل (29).

جدول (2) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي بحسب نوع القطاع للمدة (2017 – 2021)

(نسبة مئوية)

البيان / السنوات	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء، الكهرباء والغاز	التجارة المطاعم والفنادق	النقل، التخزين والمواصلات	التمويل والتامين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء	المجموع
2017	4.59	0	4.56	6.04	16.07	6.96	2.76	38.19	0	20.78	100%
2018	5.10	0.23	4.64	5.20	15.51	4.99	3.00	35.89	0.10	25.34	100%
2019	5.2	0	5.6	3.6	18	4.9	2	36.9	0	23.8	100%
2020	4.2	0.02	2.8	0.8	42.7	3.2	11.2	14.8	0.03	20.2	100%
2021	3.98	0	4.46	2.47	19.22	3.24	9.68	35.87	0.02	21.06	100%

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (29)
نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع إلى إجمالي الائتمان النقدي

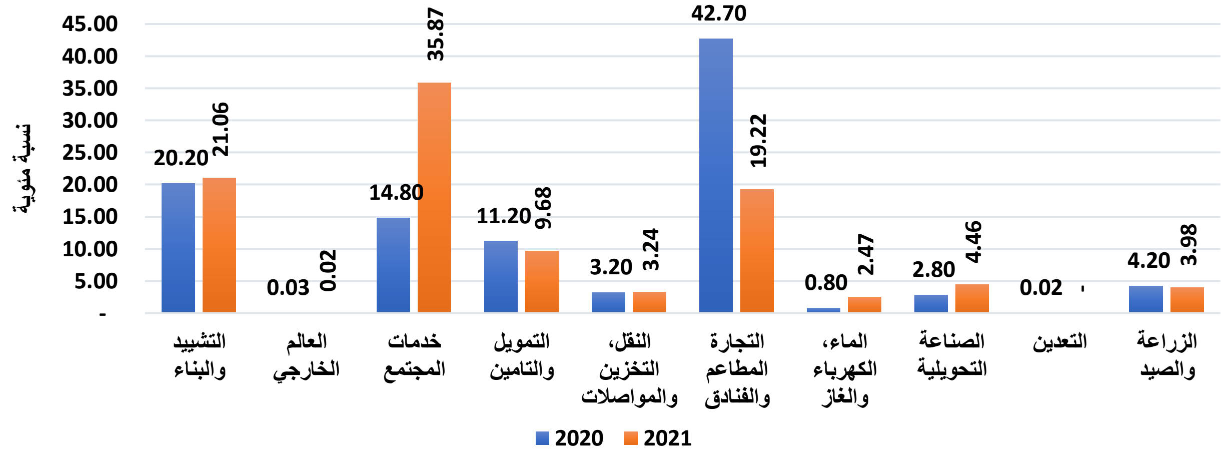

المصدر: بيانات الجدول (2).

استحوذ قطاع خدمات المجتمع على النسبة الأكبر من حجم الائتمان النقدي، وانخفضت نسبة الائتمان المتعثر في هذا القطاع إلى إجمالي ائتمان النقدي المُقدَّم للقطاع نفسه، إذ بلغت (%2.7) عام 2021 بعد ما كان (%13.2) عام 2020 ممّا يعني أنّ هنالك انخفاضًا في المخاطر على النظام المصرفي، إذ بلغت نسبة الديون المتأخرة التسديد لهذا القطاع إلى إجمالي الديون المتأخرة التسديد (%11) لعام 2021 منخفضة عن عام 2020 الذي بلغت فيه (%22) ممّا يعكس انخفاض مخاطر هذا القطاع على الجهاز المصرفي، وكما أشرنا سابقًا.

ويلي قطاع خدمات المجتمع كُلٌّ من قطاع التشييد والبناء بنسبة (%21.06)، في حين انخفضت نسبة الائتمان النقدي المُقدَّم إلى قطاع التجارة والمطاعم والفنادق لتصل إلى (%19.22) بعدما كان (%42.7) لعام 2020، أمّا القطاعات الأُخَر مثل الصناعة التحويلية والزراعة والصيد وغيرها فقد حصلت على نسب أقلّ من إجمالي الائتمان الممنوح، وهذا يشير إلى أنَّ المصارف العراقية تعتمد كثيرًا على منح القروض التجارية والبناء والتشييد نظرًا إلى الضمانات (Collateral) التي تستطيع هذه القطاعات توفيرها مقارنةً بالقطاعات الأُخَر. ومن ناحية أُخرى فقد أسهمت طبيعة النشاط الاقتصادي الحقيقي الذي تطغى عليه هذه النشاطات (خدمات المجتمع والبناء والتشييد والمطاعم والفنادق والتجارة) ومحدودية النشاطات الأُخَر (الصناعية والزراعية وغيرها)، أسهمت في تشكيل خارطة التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي.

وإذ ما صُنِّفَت المصارف بحسب نوعها إلى ثلاث مجاميع مختلفة، تشمل الأُولى المصارف الحكومية والخاصة، وتشمل الثانية المصارف التقليدية والإسلامية، وتشمل الثالثة المصارف المحلية والأجنبية، فإنَّ توزيع الائتمان النقدي بينها سيكون على النحو الآتي:

فيما يخصُّ **المجموعة الأولى** فقد استحوذت المصارف الحكومية على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي نسبةً إلى إجمالي ائتمان النقدي، والتي بلغت (%84.05) عام 2021، في حين كانت نسبة مساهمة المصارف

الخاصة (15.95%) للعام نفسه، وعلى الرغم من أنَّ عدد المصارف الحكومية يشكّل (9.4%) فقط من مجموع عدد المصارف، فإنَّ استحواذها على (87%) من إجمالي الودائع نتيجة ثقة الجمهور بها، جعلها تستحوذ على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي، ويوضح الشكل (30) نسب المساهمة للمصارف الحكومية والخاصة.

شكل(30) نسبة الائتمان النقدي للمصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي الائتمان النقدي

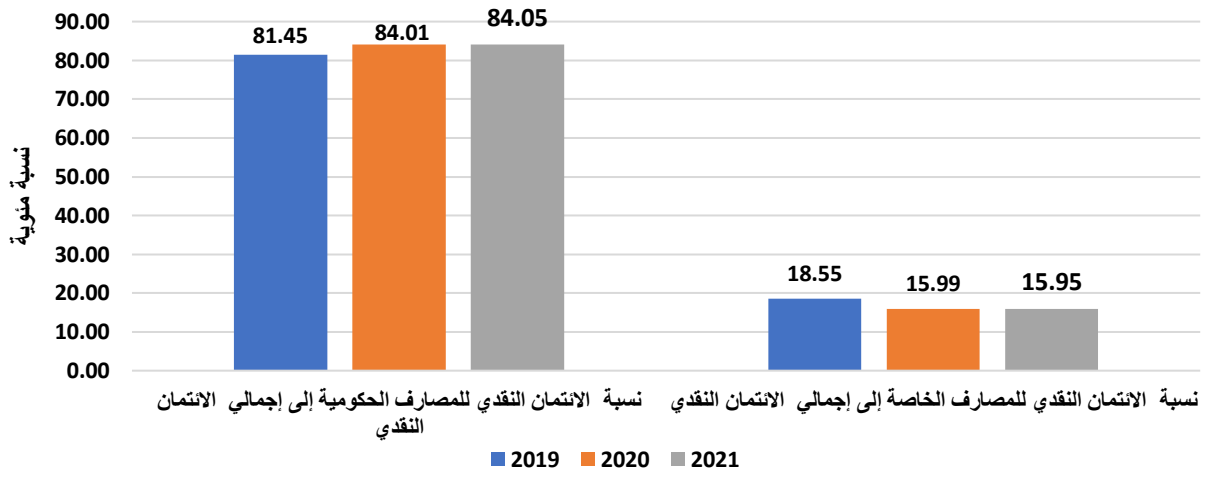

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

أمّا **المجموعة الثانية** المتمثّلة بحصة الائتمان النقدي للمصارف التقليدية والإسلامية كُلٍّ على حِدَة إلى إجمالي ائتمان النقدي، فقد استحوذت المصارف التقليدية على الحصة الأعلى منه إذ بلغت نسبة مساهمتها (95.46%) عام 2021، في حين بلغت حصة المصارف الإسلامية (4.54%) للعام نفسه، ويبيّن الشكل (31) هذه النسبة.

شكل (31) نسبة الائتمان المقدم للمصارف التقليدية والاسلامية إلى إجمالي الائتمان النقدي

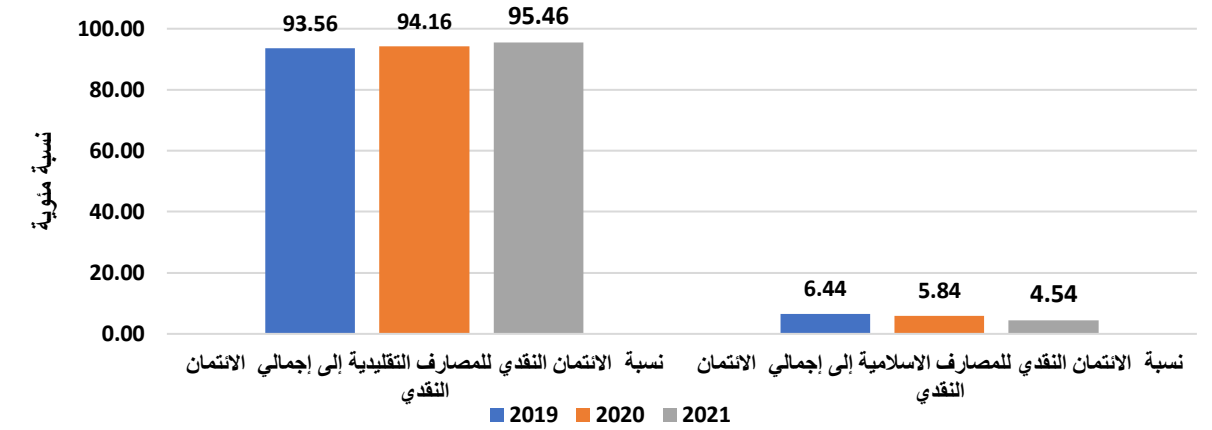

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

في حين أنَّ **المجموعة الثالثة** المتمثّلة بحصة الائتمان النقدي للمصارف المحلية والأجنبية كُلٍّ على حِدَة إلى إجمالي ائتمان النقدي فقد كانت (98.26%) المصارف المحلية و(1.74%) للمصارف الأجنبية في عام

2021، وهذا يبيّن محدودية مساهمة المصارف الأجنبية في دعم الاقتصاد الوطني، على الرغم من أنَّ عددها يُشكِّل (18.9%) من مجموع عدد المصارف العاملة في العراق، ويبيّن الشكل (32) هذه النسبة.

شكل (32)
نسبة الائتمان النقدي للمصارف المحلية والاجنبية إلى إجمالي الائتمان النقدي

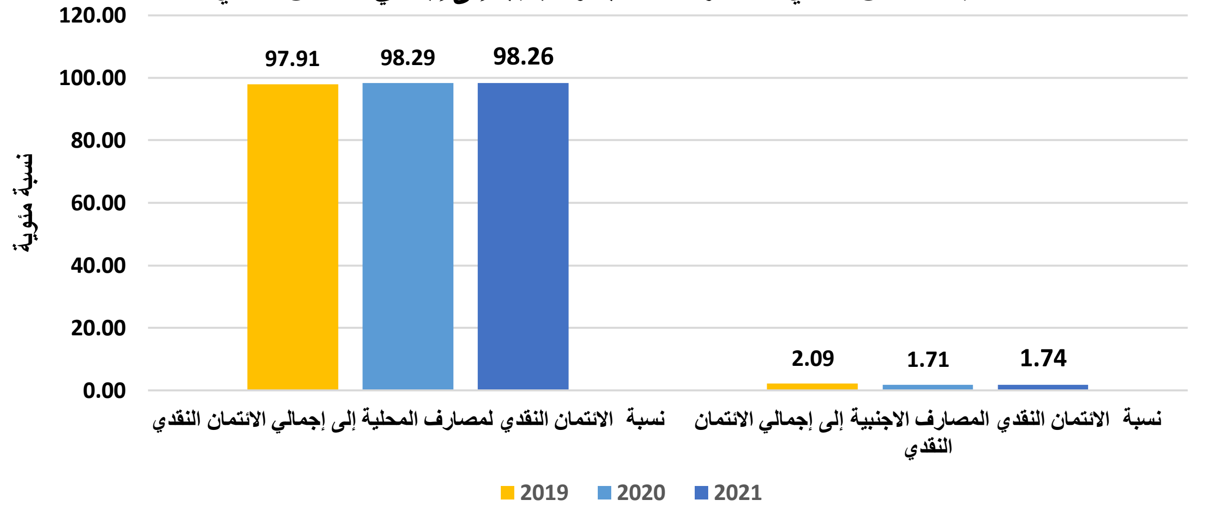

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

3-4-1-2 تركزات الائتمان المصرفي:

استمرت سيطرة المصارف الحكومية على النسبة الكبرى من الائتمان الذي يقدّمه القطاع المصرفي، فقد بلغت نسبة الائتمان المُقدَّم من أكبر خمسة مصارف حكومية (82.6%) من إجمالي الائتمان النقدي لتكون الحصة السوقية مرتفعة في المصارف الحكومية، وقد سجّلت درجة تركّز الائتمان لأكبر خمسة مصارف عام 2021 لتبلغ (2037.9) نقطة منخفضة عن عام 2020 البالغة (2197.4) نقطة .

إنَّ تركّز الائتمان لدى المصارف الحكومية يكشف عن أثرها في السيطرة على القطاع المصرفي، وهذه نتيجة طبيعية لشبكة فروعها المنتشرة في أنحاء العراق كافةً، وسهولة الوصول إلى خدماتها، ودورها التنموي الواضح من طريق زيادة الائتمان الذي تقدّمه مقارنةً بمصارف القطاع الخاص، فضلًا عن التوعية المصرفية للمصارف الحكومية من طريق وسائل الاتصال المختلفة المرئية والمسموعة والخدمات التي تقدّمها حتى للمتقاعدين من طريق منحهم سلفًا، وعلى النحو المبيَّن في الشكل (33).

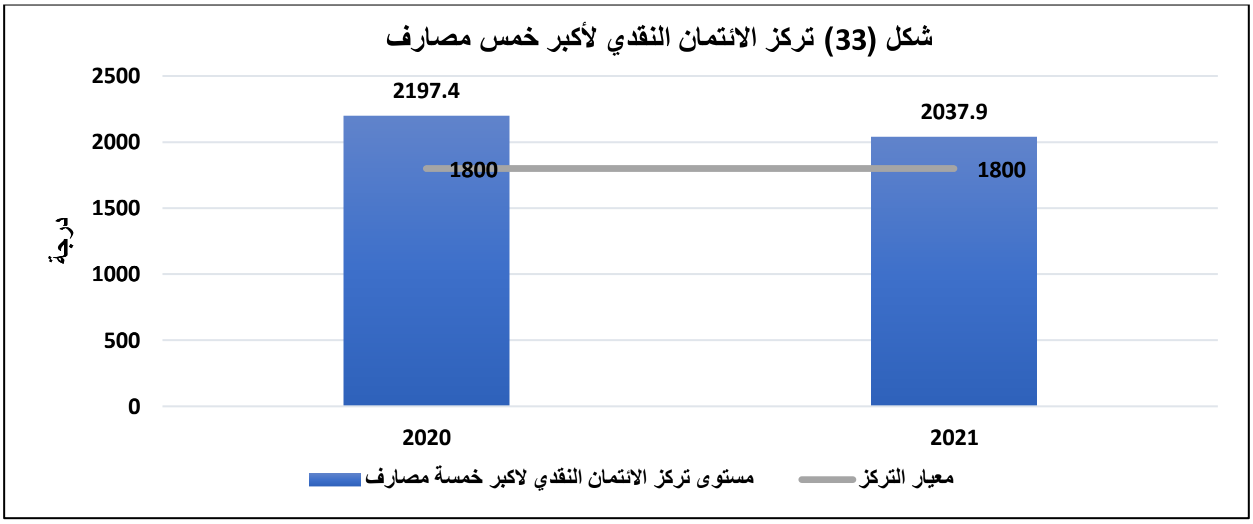

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

2-1-4-4 تحليل فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي Credit to GDP Gap :

إنَّ الفجوة تُقاس بين نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي واتجاهها طويل الأجل لمواجهة التقلبات الدورية، وتُعدُّ فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا قويًّا لقياس نقاط الضعف داخل الجهاز المصرفي، إنَّ الفجوة الموجبة تشير إلى تسارع نمو النسبة عِبرَ اتجاهها التاريخي ولذلك من الضرورة بناء مصدّات Buffers (من رأس المال الاحتياطي) لحماية النظام المصرفي من المخاطر المحتملة، فإذا زادت قيمة الفجوة عن قيمة الحدّ الأعلى وهي (10) فإنّ هذا يشير إلى وجود مخاطر من زيادة منح الائتمان بنسبة أكبر من معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ممّا يتطلّب بناء مقدار أكبر من احتياطيات رأس المال الإضافي لمواجهة الخسائر المتوقعة التي قد يتعرّض لها النظام المالي لكي يبقى قادرًا على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية.

إنَّ نسبة العمق المصرفي ما تزال منخفضة، سواء كانت مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي مع النفط أم من دون النفط، فقد بلغت عام 2021 (9.81%) مع الناتج المحلي الإجمالي النفطي و(18.09%) مع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كما في الشكل (34) فعلى الرغم من أنّ نسبة الائتمان كانت مرتفعة عام 2020 إذا بلغت (12.85%)، (18.42%) مع النفط ومن دون النفط على التوالي، وإنَّ انخفاض هذه النسبة هو نتيجة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ، ويُعدُّ انخفاض نسبة العمق المصرفي مؤشرًا سلبيًّا على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الحقيقي، فإنَّ الإيجابية الوحيدة الناتجة عنها هو تأثيرها في انخفاض حجم المخاطر المتحقّقة من احتمالية تسارع معدّل نمو الائتمان المصرفي في العراق.

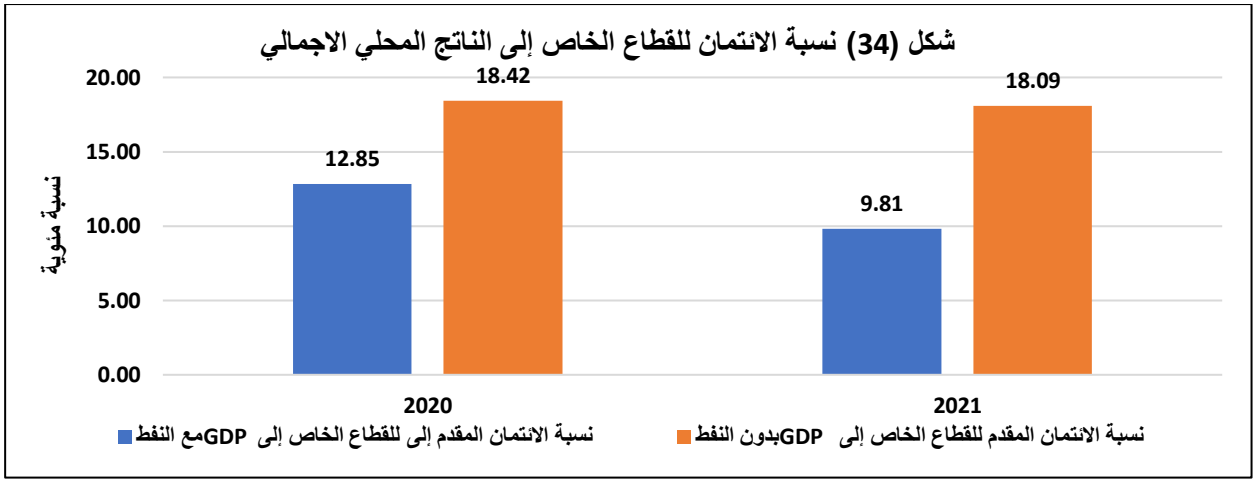

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

تمَّ استعمال طريقة Hodrick - Prescont (HP) Filter التي اقترحتها لجنة (BCBS) في حساب فجوة الائتمان[1] إلى الناتج المحلي الإجمالي Credit to GDP Gap في العراق، والنتائج الموضحة في الشكل (35) تشير إلى أنَّ هذه الفجوة تقع بضمن الحدّ الأدنى، فقد أظهرت فجوة سالبة مع اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بنسبة (0.752−%) وذلك للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمي، فضلًا عن ظهور فجوة موجبة في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط بنسبة (0.907%) وذلك لزيادة الائتمان المُقدَّم للقطاع الخاص بنسبة (14.3%) خلال عام 2021، وهذا يشير إلى أنَّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون أن يؤثر في الاستقرار داخل النظام المالي العراقي، مع مراعاة المعايير والأُسس[2] الواجب توافرها عند منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

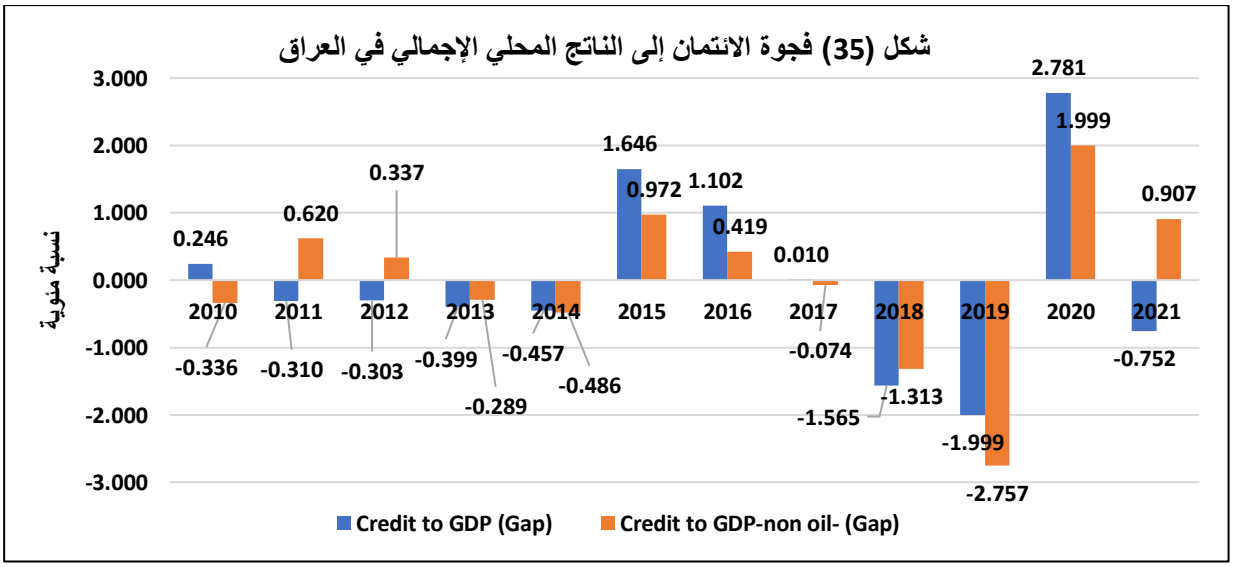

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

---

[1] يشمل الائتمان المُقدَّم للقطاع الخاص فقط.

[2] على سبيل المثال معايير 5Cs التي تتضمن الشخصية Character، القدرة Capacity، رأس المال Capital، الضمان Collateral، الظروف المحيطة Conditions.

2-1-4-5 الديون المتأخرة التسديد:

شهد حجم الديون المتأخرة التسديد ارتفاعًا من (4.5) ترليون دينار في عام 2020 إلى (4.6) ترليون دينار عام 2021 بنسبة نمو (2.2%) من إجمالي الديون المتأخرة التسديد بعدما كانت نسبة نموها (7.1%) للعام 2020، وهذا يعكس ارتفاعًا لنسبة الالتزام في سداد القروض المستحقة لعام 2021، فضلًا عن أنَّ معدّل نمو الديون المتأخرة التسديد تباين أثناء المدة (2018 – 2021) على النحو المبيّن في الشكل (36).

شكل(36)
إجمالي الديون المتأخرة التسديد ومعدل نموها

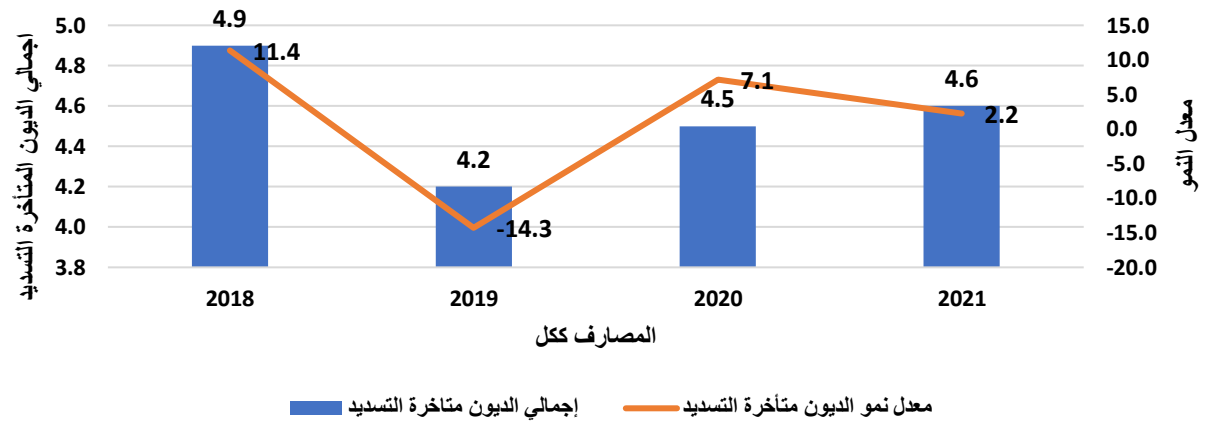

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

كذلك شهدت نسبة إجمالي الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي ائتمان النقدي تراجعًا أثناء العام 2021 لتصل إلى (8.68%) بعدما كانت (9.3%) أثناء العام 2020، ممّا يعكس حالة تراجع في المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي، ولا سيّما المخاطر الناتجة عن نشاط القطاع الخاص الذي تشكّل قروضه المتأخرة التسديد النسبة الأكبر، وعلى النحو المبيَّن في الشكل (37).

شكل (37)
نسبة الديون متاخرة التسديد إلى الائتمان النقدي

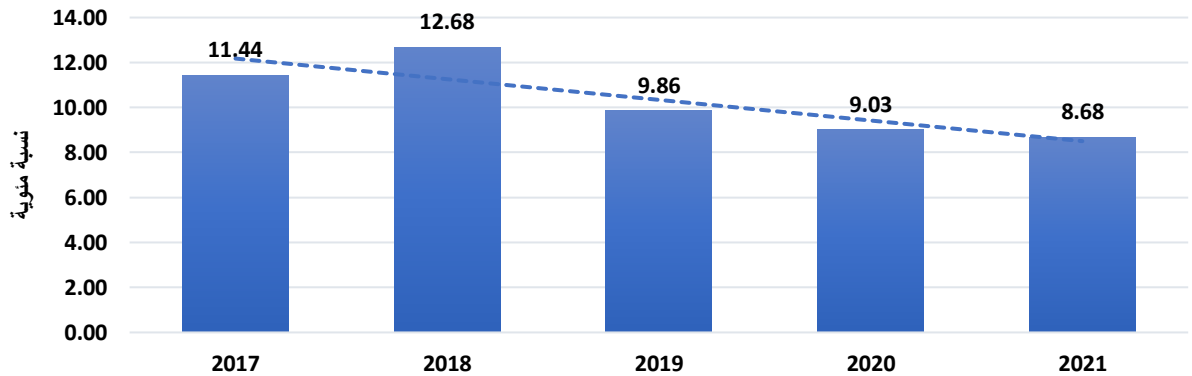

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

يتضح من الشكل (38) أنّ القطاع الخاص استمر في الحصول على النسبة الأكبر من الديون المتأخرة التسديد أثناء المدة (2017 –2021)، إذ بلغت نسبته أثناء العام 2021 (98.35 %)، وهذا الأمر يتطلب عناية أكثر من السلطات الرقابية لموضوع الائتمان المُقدَّم للقطاع الخاص، إذ إنّ (12.84%) من القروض التي تقدّمها المصارف الحكومية للقطاع الخاص و(22.23%) من القروض التي تقدّمها المصارف الخاصة للقطاع الخاص هي ديون متأخرة التسديد. وقد انخفضت هذه النسب عن عام 2020 للمصارف الحكومية الذي كانت فيه (13.73%)، وانخفضت كذلك هذه النسبة للمصارف الخاصة عن عام 2021 الذي كانت فيه (24.01%)، وهذا يعكس كفاءة أعلى للمصارف الحكومية في تحصيل ديونها المتأخرة التسديد وتوجه المصارف الخاصة بالاتجاه نفسه لتحصيل ديونها المتأخرة التسديد. وهذا الأمر يتطلَّب من المصارف دراسة الجدارة الائتمانية للزبون بصورة جيّدة، ولا سيّما المكوّنات الخمسة الأساسية لمنح الائتمان ووضع خطة رصينة لتحصيل ديونها المتأخرة التسديد.

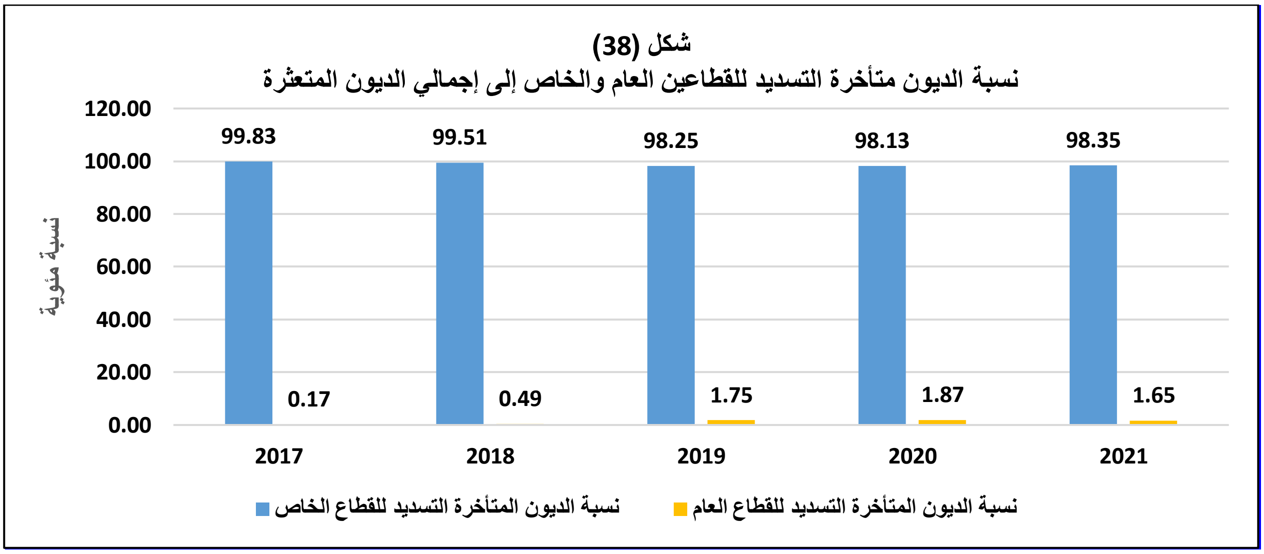

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ويبيّن الشكل (39) نسب الديون المتعثرة للقطاعات الاقتصادية وقد كانت النسب متفاوتة لكُلّ قطاع، فقد احتلّ قطاع التجارة، المطاعم والفنادق المرتبة الأُولى في عام 2021 وبنسبة ديون متعثرة (35.80%)، وحلَّ بعده كُلٌّ من قطاع الصناعة التحويلية والتشييد والبناء بنسبة ديون متعثرة بلغت (23.31%) و(11.90%) على التوالي لعام 2021، مقارنةً بعام 2020 التي بلغت فيه (4.43%) و(11.35%) على التوالي، وتعكس هذه النسب التعثر الكلي للقطاعات الاقتصادية.

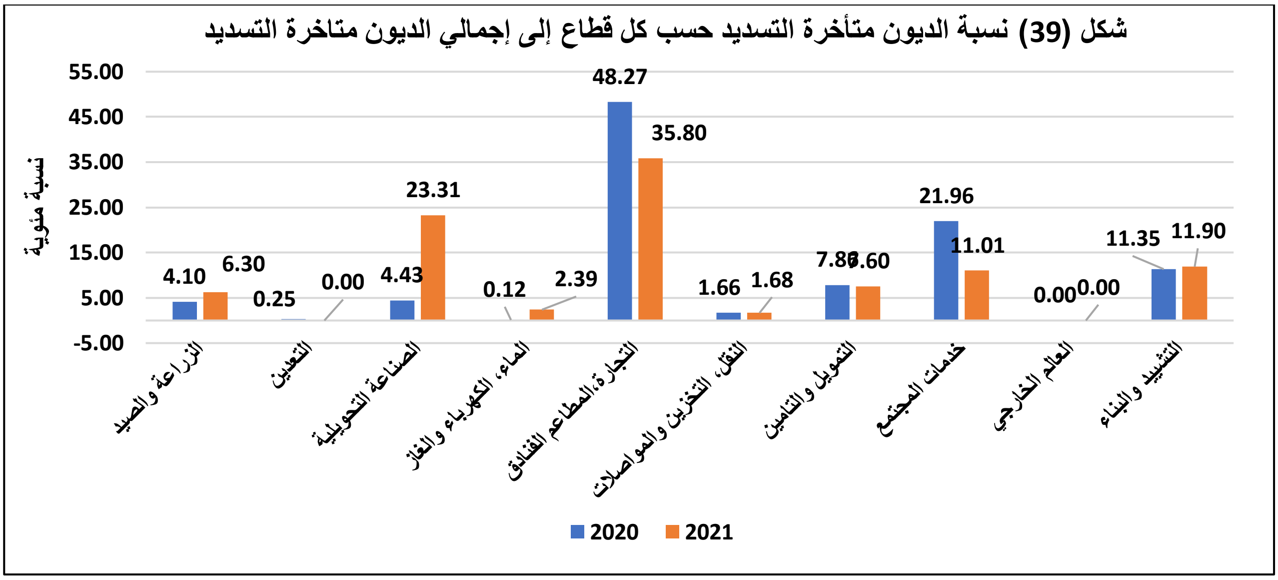

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وقد أظهرت نسبة الديون المتأخرة التسديد لكُلّ قطاع إلى إجمالي ائتمان النقدي الممنوح للقطاع نفسه ارتفاع نسب مخاطر التعثر في كُلٍّ من قطاع الصناعة التحويلية الذي بلغت نسبته (46.07%) يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة (16.41%)، وبعده قطاع الزراعة والصيد بنسبة (13.95%)، في حين لوحظ انخفاض النسبة في قطاع التعدين إذ بلغت (0.0%)، أمّا القطاعات الأُخرى فقد سجّلت نسبًا متفاوتة، على النحو المبيَّن في الشكل (40).

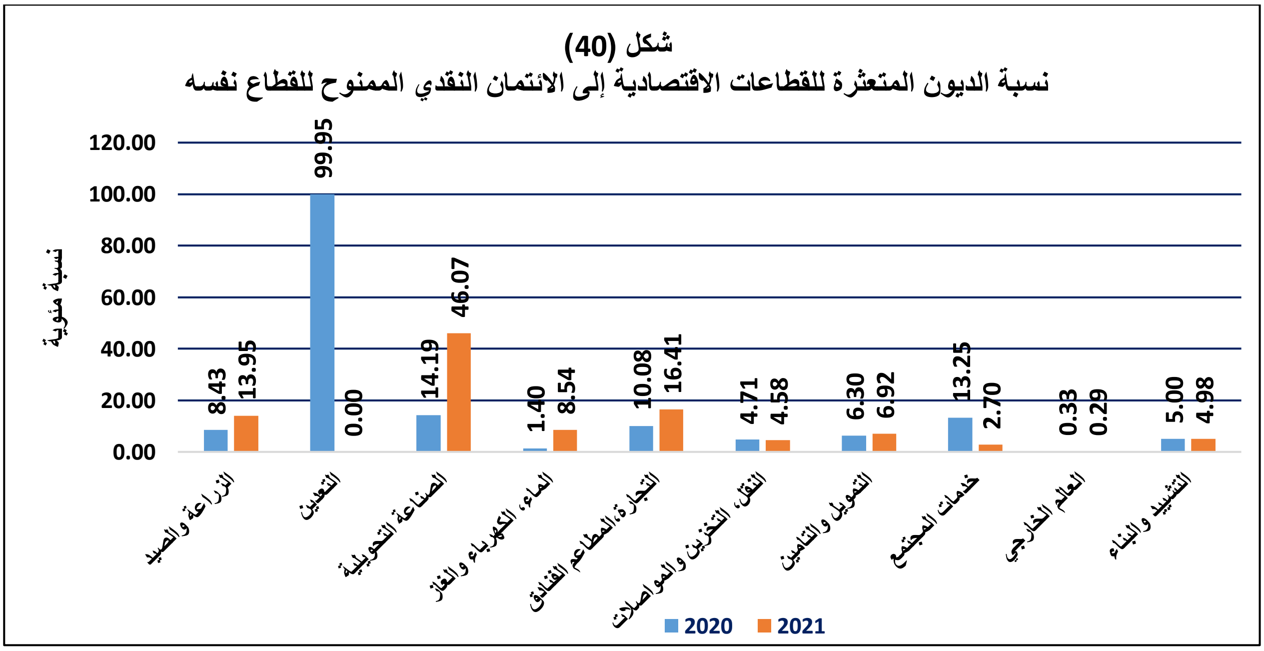

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

2-2 سوق العراق للأوراق المالية:

يُعدَّ سوق العراق للأوراق المالية إحدى المؤسسات المالية المستقلة التي يكون أساس عملها هو تنظيم عمليات تداول الأسهم والسندات الحكومية داخل السوق، ومن خلال تحليل البيانات الواردة في تقرير سوق العراق للأوراق المالية لعام 2021 نجد أنَّ هنالك ارتفاعًا في بعض المؤشرات السنوية، وأنَّ هذا التحسن جاء نتيجة انفتاح البلاد وتخفيف إجراءات قيود فيروس كورونا وزيادة نسبة التلقيح بين المواطنين العراقيين، إذ نجد أنّ مؤشر السوق (ISX60) قد ازداد إلى (569) نقطة في آخر جلساته لعام 2021 مرتفعًا بنسبة (12%) عن عام 2020 الذي بلغ (508) نقطة وذلك خلال (226) جلسة تداول.

وقد جرى التداول على (80) شركة من إجمالي (105) مسجّلة وكانت عدد الشركات الموقوفة (22) شركة خلال العام نفسه بزيادة عن عام 2020 إذ بلغ عدد الشركات المتداولة (75) شركة بنسبة نمو (6.7%) أمّا فيما يخصُّ الأسهم المتداولة فقد ازدادت (131%) بعدد أسهم (930) مليار سهم وبقيمة (812) مليار دينار عراقي بنسبة نمو (146%) لعام 2021، وقد بلغ عدد العقود المنفّذة (114467) عقدًا بزيادة (56.1%) عن عام 2020 إذ بلغت عقوده المنفّذة (56.1)، ويشير هذا الارتفاع بالعقود المنفّذة إلى الدور الذي يلعبه سوق الأوراق المالية في دعم النشاط الاقتصادي داخل البلد.

2-2-1 نسبة التوزيع القطاعي للشركات والأسهم والقيمة المتداولة والعقود المنفذة:

بلغت إجمالي الشركات المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية (80) شركة من مجموع (105) شركة وتركّزت أغلب الشركات في القطاع المصرفي، إذ إنّ عدد الشركات المتداولة وصلت إلى (32) شركة من أصل (44) شركة وبنسبة (40%) من إجمالي الشركات المتداولة تلاها كُلٌّ من قطاع الصناعي بنسبة (20%) والفنادق والسياحة (10%) والخدمات (8.75%) وباقي القطاعات بنسبة (6.25%) فما دون تواليًا، أمّا فيما يخصُّ الأسهم المتداولة فقد تركّزت أغلب التداولات في القطاع المصرفي بنسبة (95.90%) من إجمالي الأسهم المتداولة وجاء بعدها كُلٌّ من القطاع الصناعي (2.7%) أمّا فيما يخصُّ باقي القطاعات فقد انخفضت نسب التداول إلى أقلّ من (0.54%)، إنَّ القسم الأكبر من العقود المنفّذة كانت في القطاع المصرفي بنسبة (35.70%) والقطاعات اللاحقة كانت قطاع الصناعي والخدمات والاتصالات والزراعي بنسب (31%، 13.20%، 9.40%، 7%) على التوالي فيما يخصُّ باقي القطاعات فقد راوحت نسبها بين (0.14%- 3.10 %) وهي نسب ضئيلة مقارنةً بباقي القطاعات وعلى النحو الموضح في الجدول (3)، إذ نلحظ أنّ نتائج الجدول أدناه توضح أنّ القطاع المصرفي كان له النسبة الأكبر في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لما له من دور مهم في تنشيط ودعم العملية الاقتصادية مستقبلًا.

جدول (3) نسبة التوزيع القطاعي للشركات والأسهم والقيمة المتداولة والعقود المنفذة لعام 2021						
القطاعات	عدد الشركات	الشركات المتداولة	نسبة الشركات المتداولة إلى إجمالي شركات المتداولة	نسبة الأسهم المتداولة إلى إجمالي أسهم	نسبة القيمة المتداولة إلى القيمة الإجمالية	نسبة العقود المنفذة إلى إجمالي عقود
المصارف	44	32	40%	95.90%	82%	35.70%
الاتصالات	2	2	2.5%	0.4%	3.70%	9.40%
الصناعي	21	16	20%	2.7%	10.30%	31%
الفنادق والسياحة	10	8	10%	0.05%	0.84%	3.10%
الخدمات	10	7	8.75%	0.54%	1.70%	13.20%
الزراعي	7	5	6.25%	0.1%	0.40%	7%
الاستثمار المالي	6	5	6.25%	0.25%	0.07%	0.26%
التأمين	5	5	6.25%	0.02%	0.02%	0.14%

المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2021.

2-2-2 التداول في السوق النظامي:

بعد انتشار فايروس كورونا أثناء عام 2019 الذي ألقى بظلاله على الاقتصاد العالمي والتي تأثرت القطاعات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص الأسواق المالية العالمية، وقد أدى إلى توقف معظم المبادلات والعقود المنفّذة وارتفاع الركود الاقتصادي، والعراق ليس بعيدًا عن هذه المشاكل والمعوقات فقد كان تأثير ذلك كبيرًا في سوق العراق للأوراق المالية خلال عام 2020 ولكن بعد انخفاض إجراءات الحظر وانتشار اللقاحات ضد الفيروس وعودة الوضع الاقتصادي إلى طبيعته تدريجيًّا فقد استعاد السوق المالي انتعاشه خلال عام 2021، إذ تغيّرت بعض المؤشرات في السوق النظامي وارتفع عدد العقود المنفّذة خلال عام 2021 بنسبة (52%) بمقدار (107840) عقدًا مقارنةً بعام 2020 الذي بلغت إجمالي عقوده (70945) عقدًا وتوزعت خلال العام نفسه على القطاع المصرفي بنسبة نمو (128%) وتلتها كُلٌّ من قطاع الزراعة والخدمات والفنادق والسياحة والاتصالات والصناعة بنسب (62%، 58%، 30%، 19%، 16%) على التوالي، أمّا قطاع التأمين فقد انخفضت نسب العقود المنفّذة بنسبة (75-%).

نجد أنّ قيمة التداولات قد ارتفعت بنسبة (189%) إذ بلغت إجمالي قيمة المبادلات لعام 2021 (236818.3) مليون دينار عراقي عن عام 2020 بمقدار (683335.4) مليون دينار عراقي وتركز هذا الارتفاع في القطاع المصرفي فقد ازدادت بنسبة (425%) تلاها كُلٌّ من قطاع (الصناعة والزراعة والخدمات والفنادق والسياحة) بنسب (95%، 68%، 49%، 42%) على التوالي وقد انخفضت في كُلٍّ من قطاعي (التأمين والاتصالات) (79-%، 59-%) على التوالي.

ولا يقتصر الارتفاع فقط على المؤشرين السابقين ففيما يخصّ الأسهم المتداولة فقد ارتفعت خلال عام 2021 بنسبة (198%) وكانت الحصة الأكبر للقطاع المصرفي بنسبة نمو (226%) ويتبعها كُلٌّ من قطاع (الصناعة والزراعة والخدمات) بنسب (43%، 9%، 7%) أمّا القطاعات التي انخفضت فيها (التأمين والاتصالات والفنادق والسياحة) إذ بلغت (80-%، 63-%، 56-%) على التوالي ويظهر في الجدول (4) أنّ القطاع المصرفي كان له نسب النمو الأكبر من بين القطاعات في السوق العراق للأوراق المالية.

جدول (4) عدد الأسهم والعقود المنفذة وقيمة الأسهم المتداولة في السوق النظامي لعامي (2020-2021)
(مليون دينار عراقي، نسبة مئوية)

القطاعات	عدد العقود المنفذة		معدل النمو (%)	قيمة التداولات (مليون دينار عراقي)		معدل النمو (%)	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)		معدل النمو (%)
	2020	2021		2020	2021		2020	2021	
قطاع المصارف	17176	39078	128%	103854.2	545583.3	425%	229721.5	748921.5	226%
قطاع الاتصالات	8989	10689	19%	73068.3	29752.6	-59%	9703.3	3548.5	-63%
قطاع التأمين	263	65	-75%	342.3	73	-79%	616.3	124.7	-80%
قطاع الخدمات	8421	13299	58%	8209.3	12253.3	49%	3617.9	3853.7	7%
قطاع الصناعة	28336	33009	16%	39942.2	77736	95%	17056.9	24344.1	43%
قطاع الفنادق والسياحة	2747	3575	30%	4819	6859.9	42%	1153.7	511.6	-56%
قطاع الزراعة	5013	8125	62%	6583	11077.3	68%	1041.9	1137.5	9%
المجموع	70945	107840	52%	236818.3	683335.4	189%	262911.5	782441.6	198%
عدد الجلسات	183	226		183	226		183	226	

المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعامي 2020، 2021

أمّا صافي الاستثمار الأجنبي للسوق النظامي فقد بلغ (420.1) مليون دينار عراقي لعام 2021 بعدما كان (16005.9) مليون دينار عراقي عام 2020 وهذا التغير جاء نتيجة التقارب بين قيمة شراء وبيع الأجانب وقد كان لقطاع الصناعة الجزء الأكبر تلاه كُلٌّ من قطاع الخدمات والفنادق والسياحة، أمّا القطاعات التي خرج منها المستثمرون فهي التأمين والاتصالات والمصارف وعلى النحو الموضح في الجدول (5).

جدول (5) قيمة تداول الأجانب في السوق النظامي لعام 2021 (مليون دينار)						
القطاعات	2020			2021		
	شراء الأجانب	بيع الأجانب	صافي الاستثمار الأجنبي	شراء الأجانب	بيع الأجانب	صافي الاستثمار الأجنبي
قطاع المصارف	23618.4	5126.8	18491.6	32284.8	34345.6	-2060.8
قطاع الاتصالات	1207	7140.2	-5933.2	5799.2	7214.8	-1415.6
قطاع التأمين	1846	0.412	1845.588	0.209	0.268	-0.059
قطاع الخدمات	693.7	111	582.7	1934.8	506	1428.8
قطاع الصناعة	6620	6212	408	8401.2	6744.2	1657
قطاع الفنادق والسياحة	700.9	92.2	608.7	1037.2	236.9	800.3
قطاع الزراعة	2.4	0	2.4	21.2	10.7	10.5
المجموع	34688.6	18682.612	16005.988	49478.8	49058.7	420.1

المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2021.

2-2-2-1 العمق المالي في السوق النظامي:

إنَّ عمق ومرونة (Depth and Resilience) سوق العراق للأوراق المالية يُقاس من طريق مؤشر هيو – هيبل (Hui-Heubel Ratio HHR) ، إذ تشير النتائج إلى أنّ سوق العراق للأوراق المالية يشهد عمقًا واضحًا في السوق النظامي، فقد سجّل مؤشر هيو – هيبل (HHR) معدّلات منخفضة خلال عام 2021 إذ وصل الى أعلى قيمة له في شهر تموز (0.209) وأدنى قيمة سجّلها شهر أيلول بمعدّل (0.038) أمّا باقي الأشهر فقدت شهدت تذبذبًا منخفضًا يراوح بين إلى أعلى وأدنى قيمة إذ يشير هذا الانخفاض إلى الزيادة في معدّل الدوران خلال السنة، إذ بلغ معدّل دوران الأسهم لشهر أيلول (1.88) وذلك نتيجة الارتفاع في إجمالي عدد الأسهم المتداولة وقيمتها في القطاعات الاقتصادية المشاركة في تداولات سوق العراق للأوراق المالية، وهذا يعكس عمق السوق النظامي ومرونته خلال السنة، وعلى النحو المبين في الشكل (41).

شكل (41)
مؤشر (HHR) في السوق النظامي لعام 2021

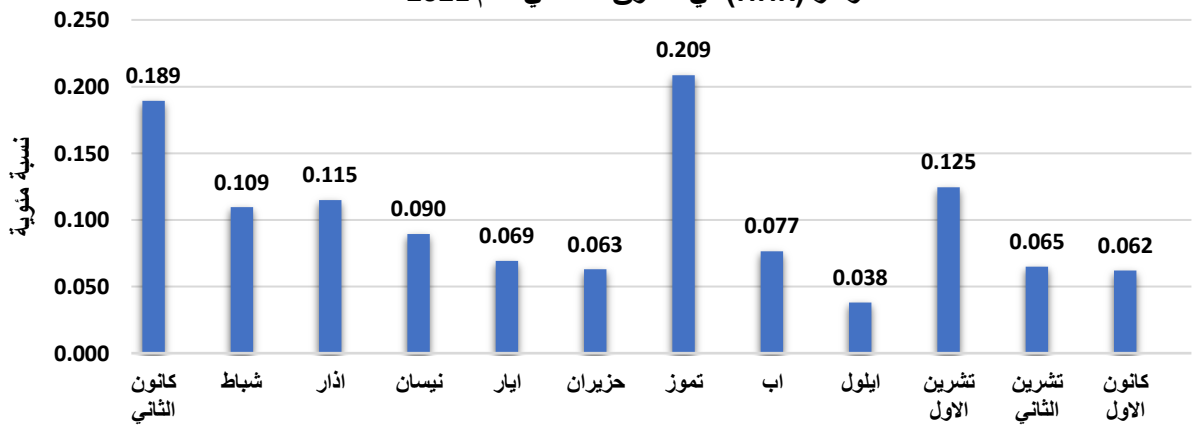

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

3-2-2 التداول في السوق الثاني:

شهد السوق الثاني ارتفاعًا في مؤشراته لعام 2021 إذ ازدادت عدد الأسهم بمعدّل (6%) بارتفاع عدد الأسهم من (140405) مليون سهم عام 2020 إلى (148155) مليون سهم خلال عام 2021 أمّا قيمة التداول فقد زادت بمعدّل (38%) بارتفاع من (93567) مليون دينار إلى (129362.5) مليون دينار، وفيما يخصّ العقود المنفّذة فكانت لها الحصة الأكبر من الزيادة بمعدّل (182%) وبارتفاع من (2346) عقدًا إلى أن وصلت (6627) عقدًا عام 2021، وجاء هذا الارتفاع نتيجة للتخفيف من آثار جائحة كورونا والانفتاح والزيادة في معدّلات التداول داخل سوق العراق للأوراق المالية، وكان لقطاع الخدمات والاستثمار الزيادة الأكبر في معدّل نمو العقود المنفّذة، في حين كانت نمو قيمة التداولات الأعلى لقطاع الخدمات وكانت الزيادة في نمو عدد الأسهم المتداولة لقطاع الاستثمار وعلى النحو المبين في الجدول (6).

جدول (6) عدد الأسهم والعقود الصفقات وقيمة الأسهم المتداولة في السوق الثاني لعامي (2020-2021)
(مليون دينار عراقي، نسبة مئوية)

القطاعات	عدد العقود المنفذة		معدل النمو(%)	قيمة التداولات (مليون دينار عراقي)		معدل النمو(%)	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)		معدل النمو(%)
	2020	2021		2020	2021		2020	2021	
قطاع المصارف	1619	1778	10%	89773	120990.4	35%	138739	143889.8	4%
قطاع الاتصالات	421	83	-80%	112	53.3	-52%	45	22.4	-50%
قطاع التأمين	103	97	-6%	607	69.6	-89%	1313	81.9	-94%
قطاع الاستثمار	5	300	5900%	108	559.9	418%	144	2310.5	1505%
قطاع الخدمات	41	1804	4300%	69	1716.8	2388%	97	1157.9	1094%
قطاع الصناعة	157	2565	1534%	2898	5972.5	106%	67	692.5	934%
المجموع	2346	6627	182%	93567	129362.5	38%	140405	148155	6%
عدد الجلسات	179	220		179	220.0		179	220	

المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعامي 2020، 2021.

سجّل عام 2021 ارتفاعًا في تداول الأسهم المباعة والمشتراة للأجانب في السوق الثاني، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة المشتراة من غير العراقيين عام 2021 (52,1) مليار سهم بمعدّل نمو (30.25%) بقيمة تداول (49.6) مليار دينار بنسبة (49.60%) نفذت بموجب (8285) عقدًا بمعدّل زيادة (25.08%) تعود إلى (44) شركة في السوق الثاني، في حين بلغت عدد الأسهم المتداولة (40) مليار سهم بقيمة تداول (33.2)

مليار دينار بموجب (6624) عقدًا تعود إلى (37) شركة متداولة في السوق الثاني عام 2020، وهذه الزيادة جاءت نتيجة رفع الحظر الناتج عن الجائحة.

وأمّا الأسهم المتداولة المباعة من غير العراقيين أثناء عام 2021 فوصلت إلى (60.8) مليار سهم بمعدّل تغيّر (52.7%)، بقيمة تداول بلغت (49.2) مليار دينار بمعدّل (78.1%) نفذت بموجب (8141) عقدًا بنسبة نمو (33.9%) تعود إلى (42) شركة في السوق الثاني.

2-2-3-1 العمق المالي في السوق الثاني:

سجّل مؤشر هيو – هيبل (HHR) لقياس عمق سوق العراق للأوراق المالية ومرونته تذبذبًا في السوق الثاني لعام 2021، فبلغ أعلى نسبة له خلال شهر تشرين الأول (4.051)، إذ جاء هذا الارتفاع نتيجة انخفاض معدّل سرعة الدوران (0.001)، وبلغت أدنى قيمة للمؤشر لشهر آذار (0.003)، وذلك لارتفاع معدّل دوران الأسهم إذ بلغت قيمته (2.330) وفيما يخصّ الأشهر الأُخرى فقد كانت نسب المؤشر منخفضة وتراوحت نسبها (0.012) و(0.755) أي أقلّ من الواحد الصحيح وهذ يشير إلى عمق ومرونة السوق الثاني، وعلى النحو الموضح بالشكل (42).

الشكل(42) مؤشر(HHR) في السوق الثاني لعام 2021

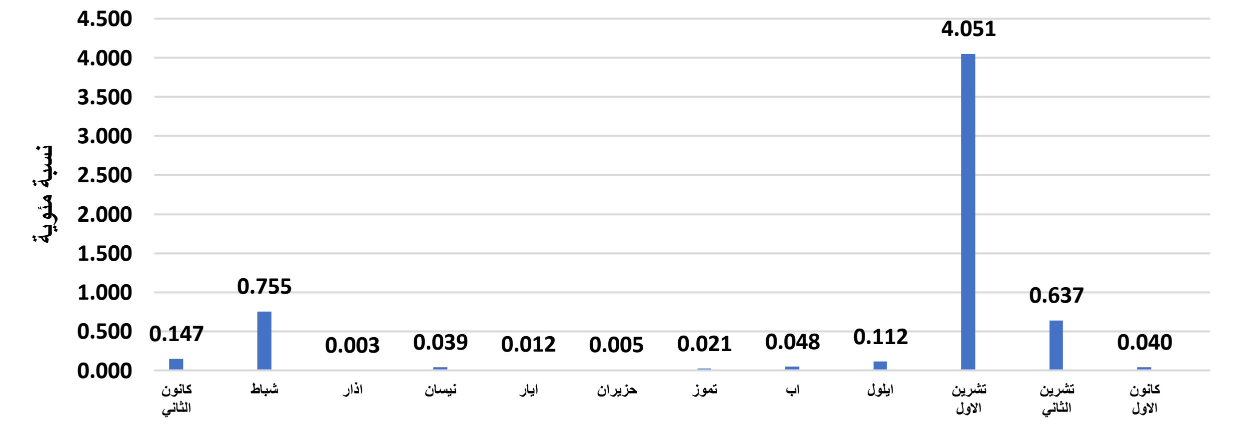

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

2-3 القطاع المالي غير المصرفي في العراق:

يتمثّل القطاع المالي غير المصرفي بالمؤسسات المالية غير المصرفية التي لها دور جوهري في تحقيق النمو والاستقرار المالي والاقتصادي، لما تمتلك من محافظ استثمارية تتوزع على أُصول مالية وغير مالية، لتمارس دورًا فاعلًا في إقراض الأفراد و/ أو الشركات، وكذلك الحكومة من طريق الاستثمار في أُذونات وسندات الخزينة، وأنَّ بعض هذه المؤسسات يخضع لإشراف البنك المركزي العراقي، والبعض الآخر خارج إشرافه، وعلى النحو الآتي:

2-3-1 المؤسسات المالية غير المصرفية ضمن اشراف البنك المركزي:

2-3-1-1 **شركة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة[1]:** هي مؤسسة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعمل بمنزلة وسيط مالي لإدارة وتوجيه الأموال التي تحصل عليها من الجهات الراعية لبرنامج إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشركة العراقية المتمثلة بالمنظمات الدولية أو الحكومية، فضلًا عن دورها التمويلي للمصارف المساهمة في برنامج الشركة، بتقديم القروض للمستفيدين (أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بهدف تطوير الوضع الاقتصادي في العراق.

يبلغ رأس مال شركة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2009 ما مقداره (270) مليون دينار عراقي ثمّ ارتفع بصورة تدريجية ليصل إلى (16.46) مليار دينار عراقي في عام 2020 وبمشاركة (9) مصارف خاصة.

وقد بلغ حجم محفظة القروض التجميعية المسجّلة والمُقدَّمة من شركة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما مقداره (89.6) مليون دولار، في حين بلغت مساهمة المصارف المشاركة (19.5) مليون دولار من المصارف المساهمة في المحفظة الأخيرة، وذلك من طريق تقديم (5831) قرضًا موزعًا على عموم محافظات العراق، إذ تعمد الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على إدارة برامج المنح المُقدَّمة من طريق المصارف المساهمة، وقد توزعت القروض إلى (4) منح كان الجزء الأكبر لمنحة تجارة التنمية الاقتصادية في عموم محافظات العراق بعدد قروض (2457) قرضًا بقيمة (50.3) مليون دولار وجاءت بعدها منحة دعم المجاميع المحرومة في العراق بعدد قروض (2923) قرضًا بقيمة (33.5) مليون دولار، أمّا فيما يخصُّ منحة تمكين (242) قرضًا توزعت بين محافظة نينوى (226) قرضًا بقيمة (860) ألف دولار ومحافظة المثنى (16) قرضًا وبقيمة (425) ألف دولار، وبالمرتبة الأخيرة منحة إنماء لتمويل الإقراض الزراعي بعدد (209) قرضًا وبقيمة (4.5) مليون دولار وعلى النحو الموضح بالجدول(7):

جدول (7) القروض الممنوحة حسب نوع التخصيص إلى عام 2020 (دولار)

المنحة	عدد القروض الممنوحة	قيمة القروض
منحة دعم المجاميع المحرومة في العراق (IVGSP)	2923	33,507,354
منحة تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات	2457	50,304,697
منحة انماء لتمويل الإقراض الزراعي	209	4,545,288
منحة صندوق تمكين		
تمكين نينوى	226	860,814
تمكين السماوة	16	425,170
المجموع	5831	89,643,323

المصدر: الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التقرير السنوي لعام 2020.

1) تأسست الشركة بموافقة البنك المركزي العراقي استناداً إلى شهادة التسجيل الصادرة من دائرة تسجيل الشركات لدى وزارة التجارة المرقمة في 2019/5/18، لأجل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد كان لمصرف الشرق الأوسط الحصة الأكبر من عدد القروض إذ بلغ (1691) قرضًا وبقيمة (23.8) مليون دولار وجاء بالمرتبة الثانية مصرف الشمال (948) مصرفًا وبقيمة (14.8) مليون دولار، أمّا مصرف آشور فقد كان له (961) قرضًا وبقيمة (12) مليون دولار وقد توزع الباقي على المصارف المساهمة وعلى النحو الموضح بالشكل (43).

شكل (43) عدد وقيمة القروض للمصارف المساهمة (الف دولار)

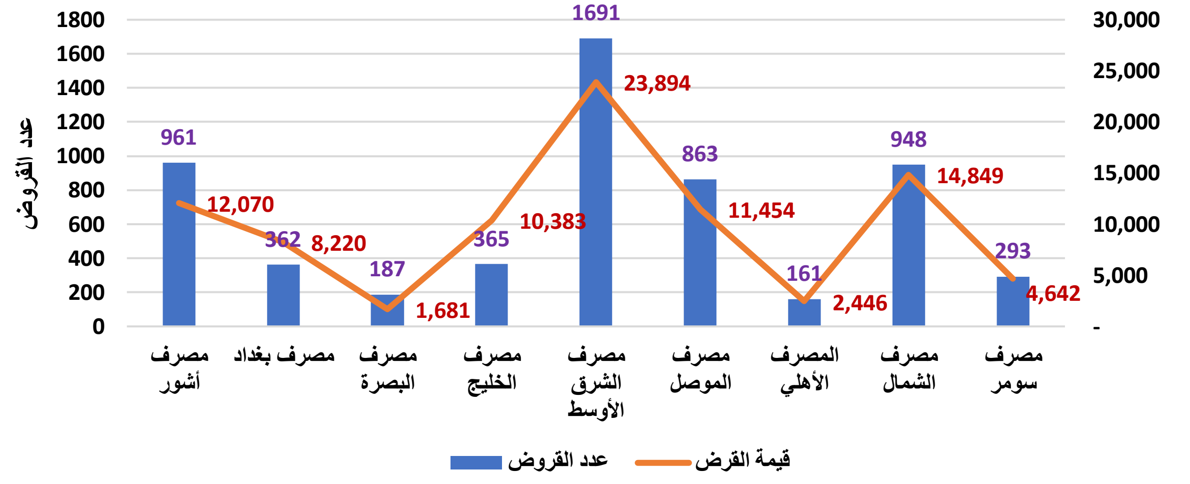

المصدر: الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التقرير السنوي لعام 2020.

2-3-1-2 شركات الصرافة والتوسط ببيع وشراء العملة الأجنبية: -

تُعدُّ شركات الصرّافة إحدى المؤسسات المالية غير المصرفية التي يستعين بها البنك المركزي في رسم سياسته النقدية وقياس حجم تأثيرها في الوضع الاقتصادي، إذ تمارس دورًا مهمًا في تلبية الاحتياجات المحلية من العملات الأجنبية المتنوعة للمعاملات الاقتصادية غير المنظورة، كالسفر أو لأغراض التعليم أو الصحة أو السياحة، وكذلك عمليات الحوالات من المقيمين إلى عوائلهم وأصدقائهم في الخارج .

ويصنَّف عدد شركات الصرّافة البالغ عددها (778) شركة إلى غاية عام 2021، بحسب الآتي:

1. شركات الصرّافة من فئة (A) عددها (66) شركة توزعت بين بغداد والنجف وكربلاء والكوت والحلة، إذ يبلغ الحدّ الأدنى لرأس مال الشركة من هذه الفئة (5) مليار دينار.
2. شركات الصرّافة من فئة (B) بلغ عددها (44) شركة توزعت بين بغداد والنجف وميسان والمثنى وكربلاء، إذ يبلغ الحدّ الأدنى لرأس مالها (2.5) مليار دينار.
3. شركات الصرّافة من فئة (C) عددها (666) موزعة على 15 محافظه، إذ يبلغ الحدّ الأدنى لرأسمالها (500) مليون دينار.

2-3-1-3 شركات الاستثمار المالي: -

هي مؤسسات مالية غير مصرفية تخضع لرقابة البنك المركزي العراقي وتختص بمجال الاستثمار في الأوراق المالية، إذ تقوم بتكوين محافظ الأوراق المالية وإدارتها من طريق تحريك رؤوس الأموال المجمدة باتجاه القنوات الاستثمارية ومن ثَمَّ تنشيط دور الاقتصاد الوطني وتطويره. وبلغ عددها (7) شركات عام 2021، وبحد أدنى لرأس المال بلغ (10) مليار دينار.

2-3-1-4 مزوّدو خدمات الدفع الإلكتروني: -

تُعدُّ شركات الدفع الإلكتروني مؤسسات مالية تقدم خدمات الدفع الإلكتروني للمستخدمين فقد تم استحداث هذه الشركات في ضوء التطورات الحاصلة في طرائق دفع المبادلات التجارية، والتي شهدت نموًّا ملحوظًا نتيجة وان التطور الكبير الذي يحصل في نظام المدفوعات العراقي ساهم في تنفيذ العمليات المالية والمصرفية بسهولة وامان، وبسرعة أكبر، وكلفة أقل، وهذا الأمر ساعد في تحقيق قفزة في استخدام خدمات الدفع الإلكتروني للأفراد والشركات عِبرَ شبكات الإنترنت.

بلغ عدد شركات الدفع الإلكتروني (17) شركه عام 2021 إذ يبلغ الحدّ الأدنى لرأس مال الشركة ما مقداره (10) مليار دينار، أمّا إجمالي رأس مال الشركات فقد بلغ (183) مليار دينار وحجم مطلوباتها (548.3) مليار دينار، وقد ارتفعت موجوداتها لتصل إلى (1102) مليار دينار عام 2021، بعدما كانت (653.6) مليار دينار أثناء عام 2020 وبمعدّل نمو (68.6%)، وهذه الزيادة تعود إلى التحول التدريجي نحو استخدام الدفع الإلكتروني في عمليات الدفع بدلًا من استعمال النقد.

2-3-1-5 شركة الكفالات المصرفية المحدودة [1]: -

بلغ رأس مال شركة الكفالات المصرفية المحدودة (9.6) مليار دينار عراقي في عام 2020، وبعدد مساهمين (16) مصرفًا عراقي خاص بنسبة (99.61%) وشركة وساطة مالية بنسبة (0.24%)، و(15) مساهمًا شخصيًّا بنسبة (0.15%).

تهدف الشركة بصورة رئيسة لتشجيع المصارف الخاصة لمنح قروض مضمونة من الشركة العراقية، لزيادة نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من طريق تقديم كفالات لتلك القروض بنسبة (75%) من قيمة القروض الممنوحة من المصارف المشاركة وتكون حدود هذه القروض من (5) إلى (250) ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالدينار العراقي وتبلغ مدة القرض خمس سنوات حدًّا أعلى وسنة حدًّا أدنى، وتستحصل الشركة إيرادات النشاط الجاري(التشغيلي)، والإيرادات الاستثمارية للقروض بعمولة ضمان تقدر على النحو الآتي:

1 تأسست منذ إذار 2006، كشركة ذات مسؤولية محدودة وباشرت في إعمالها في عام 2007، وبعدها أقرت الهيئة العامة تحولها إلى شركة مساهمة خاصة وزيادة في رأس مالها ودخول مساهمين جدد بموجب موافقة البنك المركزي العراقي في 2009/5/7، وموافقة وزارة التجارة/ دائرة مسجل الشركات في 2009/9/11، وبموجب احكام قانون الشركات رقم (21) لعام 1997.

- (2%) من الجزء المضمون للائتمانات التي تمنحها المصارف الخاصة وبتمويل من الأموال المملوكة للمصرف.
- (0.6-1.5%) للقروض التي تمنح عن طريق مبادرات البنك المركزي العراقي.
- الإيرادات الاستثمارية المتأتية من استثمار رأسمالها بصفة ودائع لدى المصارف المشاركة والتي تستخدم بصفة تمويل لتحقيق الهدف الرئيس، وهو تسهيل مهمة أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في الحصول على القروض لتمويل مشاريع القطاع الخاص لخلق فرص عمل جديدة تسهم في زيادة النمو الاقتصادي للبلد. وقد بلغ عدد الضمانات الصادرة عن قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية المحدودة خلال المدّة (2007-2020) (16413) ضماناً، فقد حصل القطاع التجاري على المرتبة الأولى بعدد (6610)، يليه كُلٌّ من القطاع الخدمي (5822) والصناعي (1468) والسكني (1077) والإنشائي (820) والسياحي (286) والصحي (216) والزراعي (114)[1]، ونلحظ من الجدول (8) أنّ الموجودات ارتفعت بنسبة (2.43%) وكذلك فيما يخصُّ الاحتياطيات فقد ارتفعت بنسبة (6.63%) وازدادت حقوق المساهمين بنسبة (3.03)، في حين انخفضت كُلٌّ من الضمانات الصادرة وإيراد الاستثمار بنسبة (-33.05%)، (-11.97%) على التوالي، وذلك نتيجة لتوقف بعض القطاعات الاقتصادية جرّاء انتشار فيروس كورونا أثناء عام 2020.

جدول (8) المؤشرات المالية الخاصة بشركة الكفالات المصرفية المحدودة لعامي 2019-2020 (ألف دينار)

	2019	2020	نسبة التغير
الموجودات	18850110	19308709	2.43
الاحتياطيات	328504	350274	6.63
الضمانات الصادرة	702	470	-33.05
ايراد الاستثمار	745657	656400	-11.97
حقوق المساهمين	10894743	11224712	3.03

المصدر: الشركة الكفالات المصرفية المحدودة، التقرير السنوي لعامي 2019-2020.

2-3-2 المؤسسات المالية غير المصرفية خارج اشراف البنك المركزي:

2-3-2-1 صندوق الإسكان العراقي: -

تم تأسيس صندوق الإسكان العراقي في عام 2004، بضمن تشكيلات وزارة الإعمار والإسكان لغرض منح القروض للموظفين والمتقاعدين وتتوزع فروعه في عموم محافظات العراق (عدا إقليم كردستان) بعدد (18) فرعًا، تم تعديل قانون الصندوق في عام 2012 برأس مال (1) ترليون دينار عراقي ليشمل جميع المواطنين

1 تقرير الشركة العراقية للكفالات المصرفية المحدودة (شركة مساهمة خاصة)، البيانات والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية عام 2020.

وهنالك مقترح لزيادة رأسماله إلى نحو (2) ترليون دينار عراقي بضمن موازنة عام 2022، والهدف من ذلك توفير سكن لأكبر عدد من المستفيدين فضلًا عن دعم قطاع البناء في ظل الزيادة السكانية والحاجة المتزايدة للوحدات السكنية للحد من أزمة السكن في العراق، ومع بداية مبادرة البنك المركزي العراقي عام 2016 اظهر الصندوق دورًا فاعلًا وايجابيًّا، إذ بلغ إجمالي المبلغ المخصص له من مبادرة البنك المركزي العراقي ما نسبته (42.9%) أي بقيمة (4484) مليار دينار عراقي، أمّا عدد المقترضين فقد ارتفع من (12035) مستفيدًا عام 2019 إلى (19125) مستفيدًا عام 2021 ليوضح مدى الإقبال الكبير على قروض صندوق الإسكان العراقي، ويمكن إيضاح أبرز المؤشرات الخاصة بصندوق الإسكان على النحو الآتي:-

أ- **إجمالي الموجودات لصندوق الإسكان:** -

يُلحَظ من الشكل (44) أنّ حجم الموجودات قد ازداد بين عامي (2020-2021) من (2.344) مليار دينار عراقي إلى (3.367) مليار دينار عراقي عام 2021، أي: بنسبة (43.6%) إذ إنّ هذه الزيادة كانت نتيجة زيادة المخصص من مبادرة البنك المركزي العراقي، وذلك دعمًا للصندوق لما له من أهمية كبيرة في بناء الوحدات السكنية للمواطنين وترميمها.

شكل (44)
إجمالي موجودات صندوق الإسكان العراقي

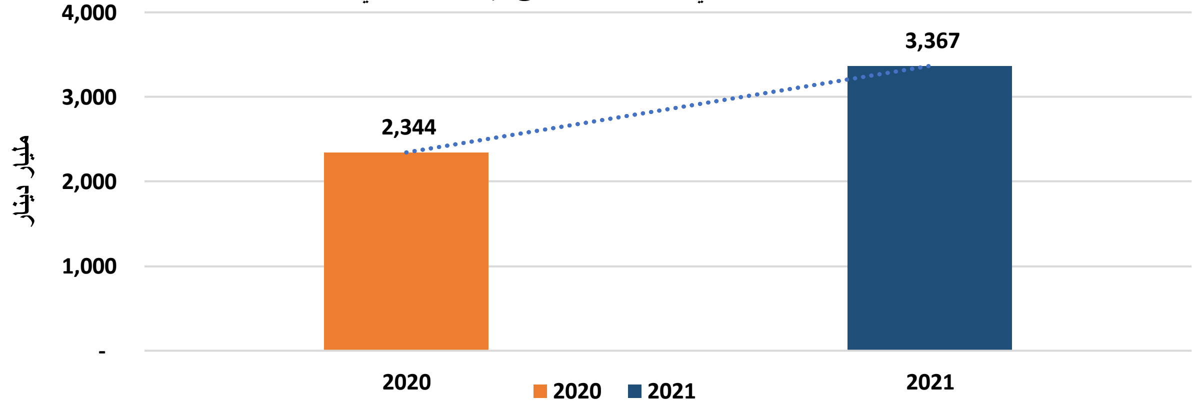

المصدر: وزارة الاعمار والإسكان، صندوق الإسكان العراقي.

ب- **حجم القروض الممنوحة:-** بلغ إجمالي القروض التي منحها صندوق الإسكان للمحافظات العراقية (عدا إقليم كردستان) (848.1) مليار دينار عراقي نهاية عام 2021 بزيادة بلغت (486.8) مليار دينار عراقي عن عام 2020 البالغ (361.3) مليار دينار عراقي، وقد توزعت تلك القروض بحسب المحافظات، إذ سجّلت كُلٌّ من (واسط وميسان وذي قار) التي ازدادت نسبتها (6.1%، 6.7%، 10.6%) على التوالي لعام 2021 مقارنةً بعام 2020 الذي بلغت النسب فيه (3.7%، 5.7%، 9.1%) على التوالي أمّا فيما يخصُّ لمحافظات التي انخفضت فيها نسبة القروض لعام 2021 (بغداد وبابل والبصرة) إلى نحو (19.0%، 6.5%، 6.9%) على التوالي مقارنةً بعام 2020 (20.7%، 7.6%، 7.8%) على التوالي ويعود هذا

الانخفاض إلى إجراءات تدقيقية وروتينية للتأكد من قدرة المقترضين على التسديد، في المقابل نجد أنّ إجمالي القروض قد ازداد بشكل كبير، ولا سيّما في عام 2021 ليوضح مدى التوسع في إعطاء المنح والقروض السكنية وعلى النحو الموضح بالشكل (45).

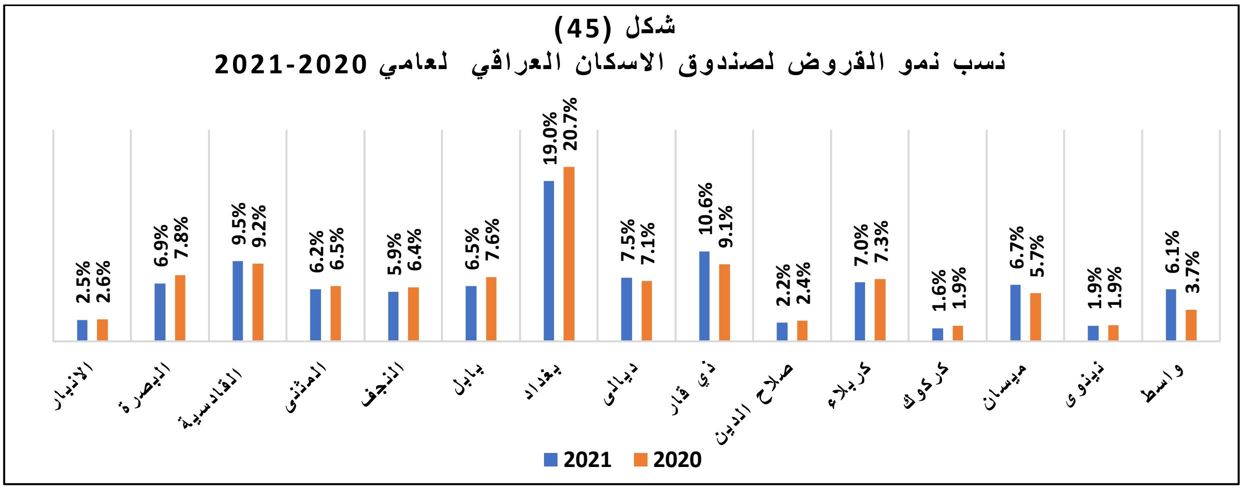

المصدر: وزارة الاعمار والإسكان والبلديات، صندوق الإسكان العراقي.

ت- حجم القروض المتعثرة:

- **نسبة القروض المتعثرة لكل محافظة إلى إجمالي قروض المتعثرة:** يوضح هذا المؤشر حجم القروض المتعثرة لكل محافظة نسبة إلى إجمالي القروض المتعثرة، ونلحظ من الشكل (46) أنّ النسب العليا للتعثر من حصة المحافظات (بغداد، ذي قار، بابل والقادسية) بنسبة (21.6%، 21.7%، 10.9%، 8.9%) على التوالي لعام 2021، أما باقي المحافظات فقد راوحت فيها النسبة من (6.3%) إلى (0.1%) أثناء العام 2021، أمّا نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي قروض فقد بلغت (1.16%) وهي نسبة ضئيلة ولا تؤثر بشكل كبير في قدرة الصندوق في منح القروض.

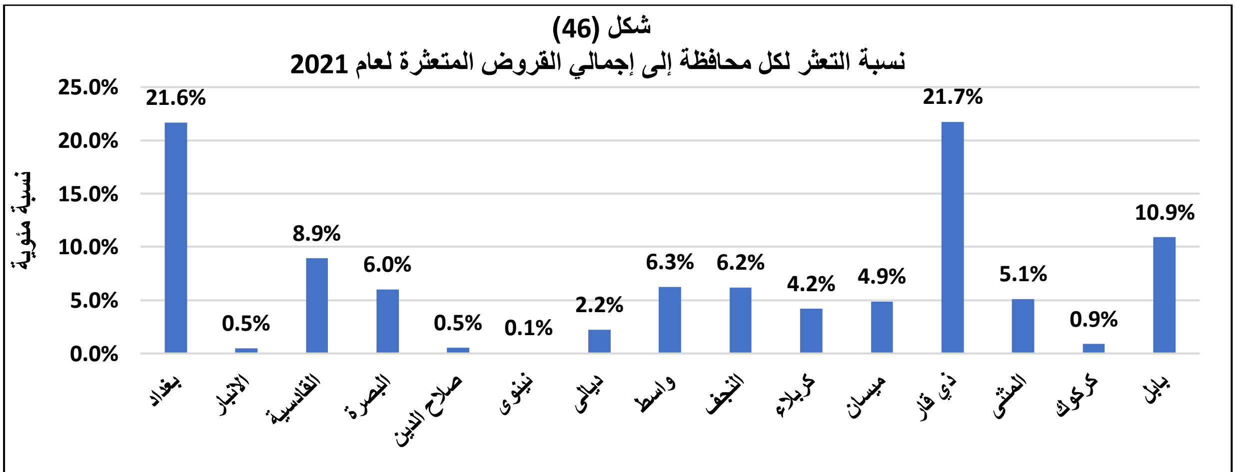

المصدر: وزارة الاعمار والإسكان والبلديات، صندوق الإسكان العراقي.

- **نسبة القروض المتعثرة لكل محافظة إلى إجمالي القروض لكل محافظة:** إنَّ هذا المؤشر يقيس مستوى التعثر الذي يحدّد مخاطر الائتمان ويقوّض عمل صندوق الإسكان في منح السلف للمواطنين، ومن الشكل (47) نلحظ أنّ النسب الأكبر كانت في محافظة (ذي قار) إذ وصلت نسبتها (2.4%) خلال عام 2021 تليها كُلٌّ من (بابل وبغداد والنجف وواسط) بنسب (2.0%،1.3%،1.2%،1.2%) على التوالي للعام نفسه علمًا أنّ هذه النسب ضئيلة وهي لا تؤثر بشكل كبير في عمل صندوق الإسكان العراقي.

شكل(47)
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (بحسب المحافظات) لعام 2021

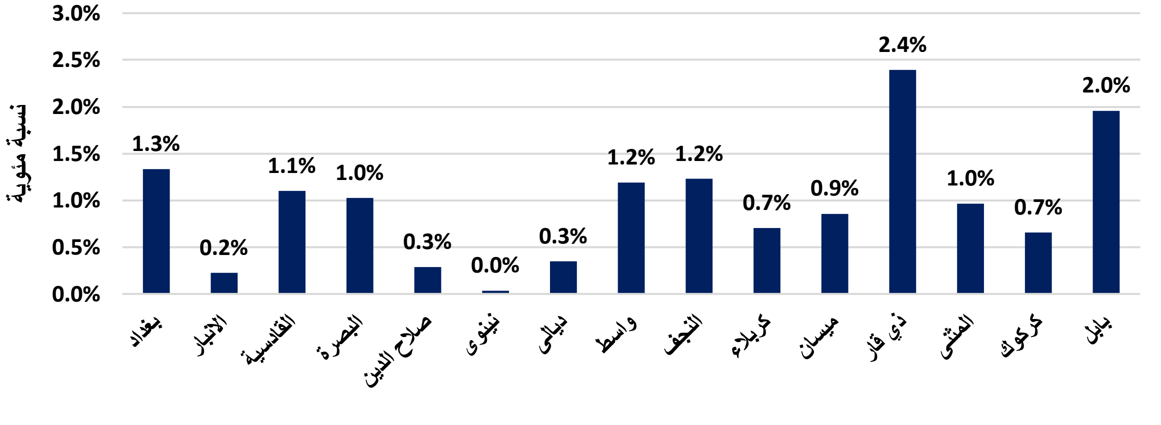

المصدر: وزارة الاعمار والإسكان والبلديات، صندوق الإسكان العراق.

- **إعداد المتعثرين إلى إجمالي المقترضين:** نلحظ من الشكل (48) أنّ عدد المقترضين الكلي قد ارتفع عام 2021 ليصل إلى (19125) مستفيدًا مقارنةً بعام 2020 والبالغ (12035) مستفيدًا، بنسبة زيادة (68.3%) لعام 2021، إذ إنّ أعلى نسبة للمتعثرين إلى المقترضين في المحافظات تركّزت في (بغداد، ذي قار، بابل وواسط، النجف) إذ راوحت نسبتها بين (15.1%) إلى (24.8%) عام 2021، أمّا فيما يخصُّ المحافظات المتبقية فقد راوحت نسبة المتعثرين إلى المقترضين فيها بين (0.8%) (12.5%) للعام نفسه، إنَّ الزيادة في إعداد المتعثرين كانت نتيجة لآثار جائحة كورونا وصعوبة وفاء المقترضين بالتزاماتهم.

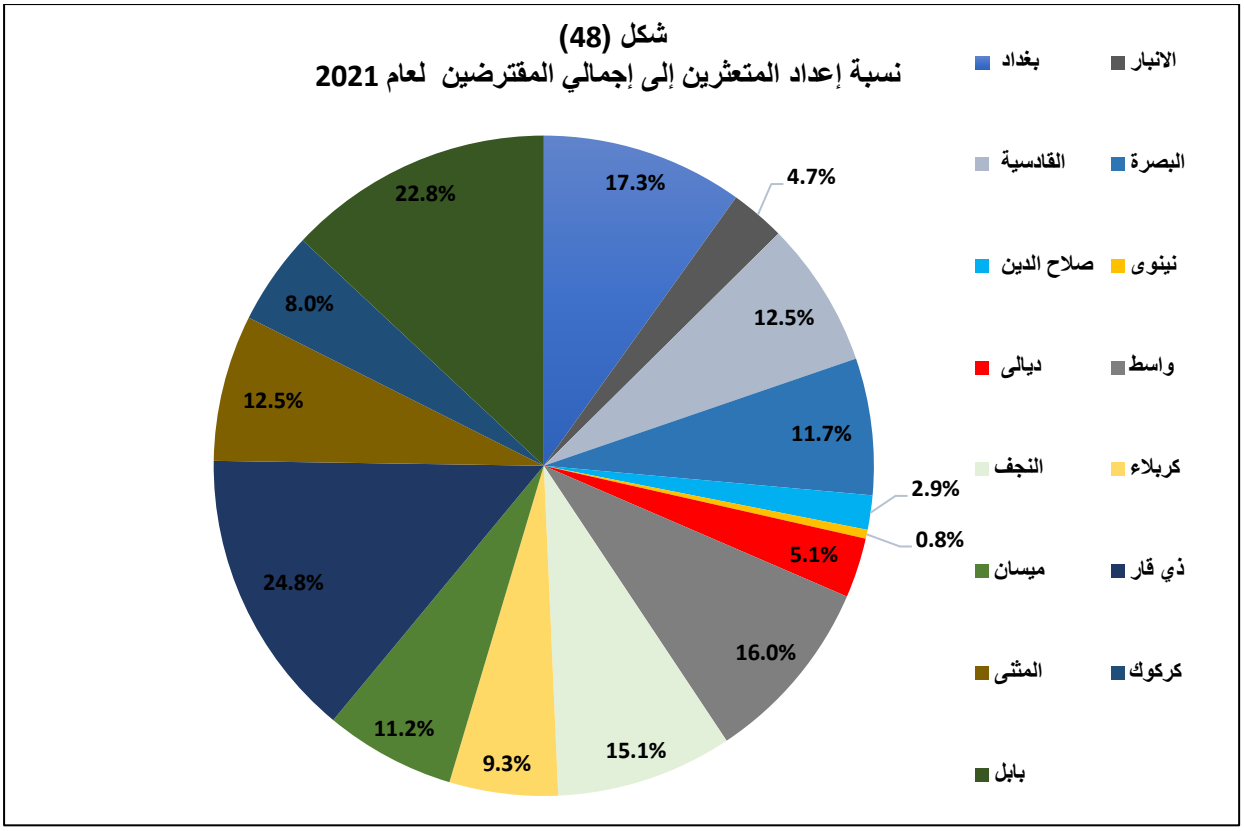

المصدر: وزارة الاعمار والإسكان والبلديات، صندوق الإسكان العراق.

2-2-3-2 صندوق التقاعد الوطني: -

يُعدُّ صندوق التقاعد الوطني إحدى المؤسسات المالية غير المصرفية ذات التأثير العالي في الاستقرار المالي في العراق؛ لكونه يمس حياة المواطنين المتقاعدين، إذ يجمع إيراداته من مصادر عِدَّة متمثلة بـ(جمع الاشتراكات من منتسبي الدولة، الاستثمارات المالية، والمنح)، ومن ثَمَّ استثمار جزء من أمواله، وتبلغ عدد المساهمات في الشركات (44) شركة مساهمة وفقًا للقانون رقم (27) في عام (2006)، المعدّل بالقانون رقم (69) في عام (2007)، وبذلك يقلّل جزءًا عن كاهل الموازنة، وتوجد أقسام تابعة للدائرة في (14) محافظة، وتُحسَب الحقوق التقاعدية للمشمولين بالقانون الأخير وتُوزَّع.

3-2-3-2 صندوق الضمان الاجتماعي: -

يُعدُّ هذا الصندوق إحدى دوائر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تم إنشاؤه على وفق قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (39) لعام 1971، إذ يُموَّل ذاتيًا من طريق مصادر التمويل المتحصلة من اشتراكات الضمان الاجتماعي الشهرية التي يدفعها أصحاب العمل، وديون الشركات المترتبة للدائرة على الغير، والعوائد المتحقّقة من استثمار أموال الصندوق، وإيرادات العقارات، والفوائد التأخيرية الناجمة عن اشتراكات الضمان، والإعانات والتبرعات والهبات التي يقرّر مجلس الإدارة قبولها، يسعى الصندوق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية تتمثل بمعالجة قلة الأمن الخاص بالدخل الفردي من طريق محاولة تقليل الفقر وتوفير جميع الخدمات الصحية للأفراد والحرص على توفير ظروف عيش وعمل مناسبة فضلًا

عن الحدّ من ظاهرة عدم المساواة بين الأفراد وتوفير مساعدات للأفراد الذين يحتاجون لها بوصفه حقا قانونيًّا وتعزيز الاستدامة والكفاءة وتحمل الواجبات الضريبية المترتبة على الأفراد، وبلغ عدد المضمونين إلى نهاية عام 2021 نحو (600) ألف مضمون.

جدول (9) المؤشرات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي لعامي (2020-2021) (ترليون دينار، نسبة مئوية)			
المتغير	2020	2021	نسبة التغير
إجمالي الموجودات	138.6	159.5	%15.08
إجمالي الودائع	85	96	%13.1
رأس المال	16.9	17.8	%5.3
الائتمان الكلي (النقدي والتعهدي)	75.28	80.62	%7.1
نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	%18.42	%18.09	-
نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي مع النفط	%12.85	%9.81	-
اجمالي الديون المتأخرة التسديد	4.5	4.6	%2.2

الفصل الثالث

مؤشرات السلامة المالية

1- مؤشرات السلامة المالية

1-3 مؤشر نسبة كفاية رأس المال:

يُعدُّ مؤشر كفاية رأس المال أحد أهم مؤشرات السلامة المالية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع المصرفي وتعزيز الملاءة المالية للمصارف وقدرتها على تحمل امتصاص الصدمات والخسائر ممّا ينعكس إيجابًا على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي ومتانته، وقد أَولى البنك المركزي العراقي عناية بزيادة رأس مال المصارف لأجل تعزيز مركزها المالي، بوصفه أحد خطوط الدفاع الرئيسة على تجاوز المخاطر المحتملة، واعتمد معيار بازل II لقياس كفاية رأس المال المحدد تبعًا لمخاطر السوق والتشغيل، فضلًا عن تحديد البنك المركزي العراقي نسبة معيارية لكفاية راس المال.

وانخفضت **نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي بصورة كلية** من (358%) في عام 2020 إلى (243%) وبمعدّل انخفاض بلغ (32.1- %) لعام 2021، على الرغم من ارتفاع رأس مال المصارف بصورة كلية من (16.9) ترليون دينار عام 2020 إلى (17.7) ترليون دينار عام 2021 وكون هذا الانخفاض يعكس ارتفاعًا في قيمة الأُصول المرجحة بالمخاطر بمعدّل أعلى من ارتفاع رأس المال للجهاز المصرفي، وعلى الرغم من ذلك فإنّ نسبة كفاية رأس المال عام 2021 أعلى من النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي والبالغة (12%) لذلك تُعدُّ نسبة مرتفعة جدًّا لتعكس كفاءة الجهاز المصرفي وقدرته على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، وحافظت المصارف على هذا المستوى المرتفع من الملاءة المالية نتيجة مكونات رأس المال التي تكون أغلبها من الشريحة الأولى من رأس المال والمتكوّنة من رأس المال الأساس.

أما **نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية** بحسب معيار بازل II فقد بلغت (39%) لعام 2021 مرتفعة بمعدّل (77.3%) عن نسبتها في عام 2020 والبالغة (22%)، على النحو الموضح في الشكل (49)، بسبب ارتفاع رأس مال المصارف الحكومية من (4.3) ترليون عام 2020 إلى (4.5) ترليون لعام 2021، نتيجة لزيادة رأس مال كُلٍّ من مصرفي الزراعي التعاوني بمعدّل (19.65%) والمصرف الصناعي الذي زاد هو الآخر رأس ماله بمعدّل (99.48%) ممّا يؤشر انخفاضًا في الأُصول المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية، إذ تعكس هذه النسبة كفاءةً وقدرةً ماليةً جيدةً للمصارف الحكومية تساعدها في مواجهة المخاطر المحتملة، إذ إنَّ هذه النسبة أكبر من النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي العراقي، البالغة (12%).

شكل (49)
نسبة كفاية رأس المال

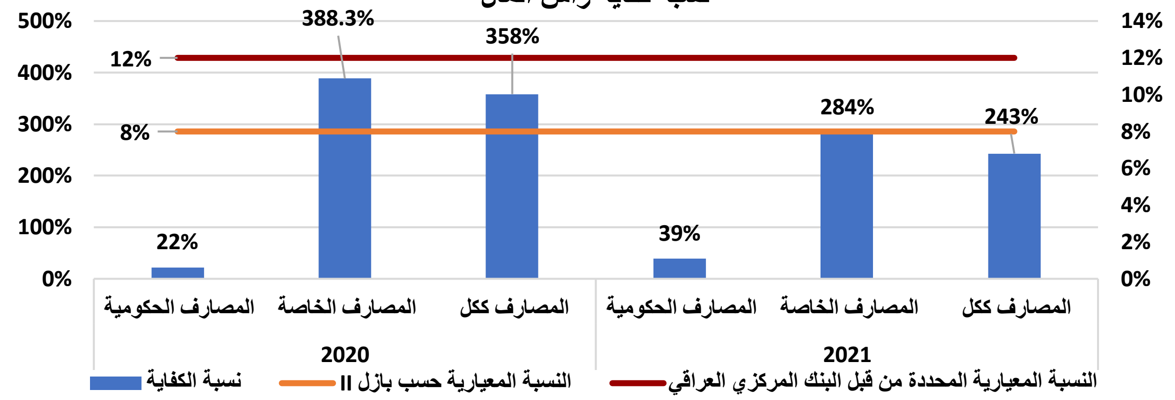

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وإنّ **نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة** بحسب معيار بازل II قد بلغت (284%) في عام 2021 منخفضة بمعدّل (26.9 - %) عن عام 2020 الذي بلغت فيه (388.3%) على الرغم من ارتفاع رأس مالها من (12.6) ترليون دينار عام 2020 إلى (13.4) ترليون دينار عام 2021، على الرغم من ذلك فإنّ نسبة كفاية رأس المال لا تزال تعكس انخفاضًا كبيرًا في المخاطر التي تواجهها المصارف العاملة في العراق، وأنّ هذه النسبة مرتفعة جدًّا وتتجاوز كثيرًا النسبة المحدّدة بحسب معايير بازل II البالغة (8%)، وكذلك النسبة المعيارية المحدّدة من البنك المركزي العراقي البالغة (12%).

يُلحَظ وجود فجوة بين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة لصالح الأخيرة، ويعكس هذا الفرق أنّ إجمالي رأس مال المصارف الخاصة مرتفع قياسًا مع المصارف الحكومية، وذلك يعود إلى ثلاثة عوامل:

العامل الأول/عدد المصارف: إذ يبلغ عدد المصارف الخاصة (67) مصرفًا في حين أنَّ عدد المصارف الحكومية (7) مصارف حتى عام 2021.

العامل الثاني/ رأس المال: إذ نجد ارتفاع في رأس مال المصارف الخاصة نتيجة استجابتها لتوجيهات البنك المركزي بزيادة رأس المال، بحد أدنى (250) مليار دينار لكُلّ مصرف.

العامل الثالث/ وهو الأهم، ارتفاع حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر للمصارف الحكومية مقارنةً بالمصارف الخاصة، إذ إنَّ نسبة مساهمة المصارف الحكومية في كُلٍّ من إجمالي الموجودات والائتمان النقدي والائتمان التعهدي هي (78.6%)، (84.1%) و(62.2%) عام 2021 لكُلّ منها على الترتيب، أي إنَّ المصارف الحكومية على الرغم من انخفاض عددها فإنَّ نشاطها المصرفي أكبر بكثير من نشاط المصارف الخاصة جميعًا، وذلك يرجع إلى قدم تأسيسها، فضلًا عن انتشار شبكة فروعها بصورة واسعة في جميع أنحاء العراق.

3–2 مؤشرات السيولة:

أدخلت بازل III إطارًا جديدًا لتنظيم السيولة، إذ ركّزت على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية (الأسهم الاعتيادية)، يتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة (LCR)، الأمر الذي يتطلب من المصارف أن تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكّنها من مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (30) يومًا، وكذلك من نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، الذي يُعدَّ أداة رقابة بنيوية في قياس مستوى السيولة.

3-2-1 نسبة تغطية السيولة (LCR)[1]:-

بدأ البنك المركزي العراقي بتطبيق نسبة تغطية السيولة ابتداءً من عام 2017 بنسبة (80%)، وتتم بصورة تدريجية حتى تصل إلى (100%) لعام 2021، ويجب ألّا تقل عن هذه النسبة، وعلى النحو الموضّح في الجدول (10).

جدول (10) تطبيق نسب تغطية السيولة والتمويل المستقر المتاح من المصارف

العام / النسبة	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة تغطية السيولة	%80	%90	%100	%100	%100
نسبة التمويل المستقر المتاح	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.

وحقّقت المصارف العاملة في العراق معدّل سيولة عالية لنسبة تغطية السيولة، إذ لم ينخفض المعدّل الشهري لهذه النسبة عن الحدّ الأدنى المقرر لها أثناء عام 2021، فسجّلت نسبة تغطية السيولة أعلى معدّل لها في شهر نيسان الذي بلغت فيه (260%)، في حين كان أدنى معدّل لنسبة تغطية السيولة في شهر تشرين الثاني إذ بلغت (221%)، وهذه النسبة الأخيرة هي أعلى بكثير من الحدّ الأدنى لنسبة تغطية السيولة البالغة (100%)، إذ نجحت المصارف العراقية في تطبيق نسبة تغطية السيولة بصفة قطاع مصرفي كامل، أمّا بصفة مصارف منفردة فهناك بعض المصارف التي لم تستوفِ النسبة المطلوبة في عام 2021 وقد بلغ عدد المصارف غير المستوفية لنسبة السيولة (16) مصرفًا، في حين أنَّ بعض المصارف بلغت نسبًا عالية وصلت إلى حدود مرتفعة، وهذه نسب تعكس قدرتها على مواجهة السيولة

[1] تم حساب معدل نسبتي (LCR) و(NSFR) باستخدام المتوسط الهندسي في حين كان يتم حسابها سابقًا باستخدام المتوسط البسيط.

أثناء (30) يومًا، ويوضّح الشكل (50) المعدّل الشهري لنسبة تغطية السيولة للمصارف العاملة في العراق ومعدّل النمو بين نسبة شهور عام 2020 ونسبة شهور عام 2021.

شكل (50) نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي

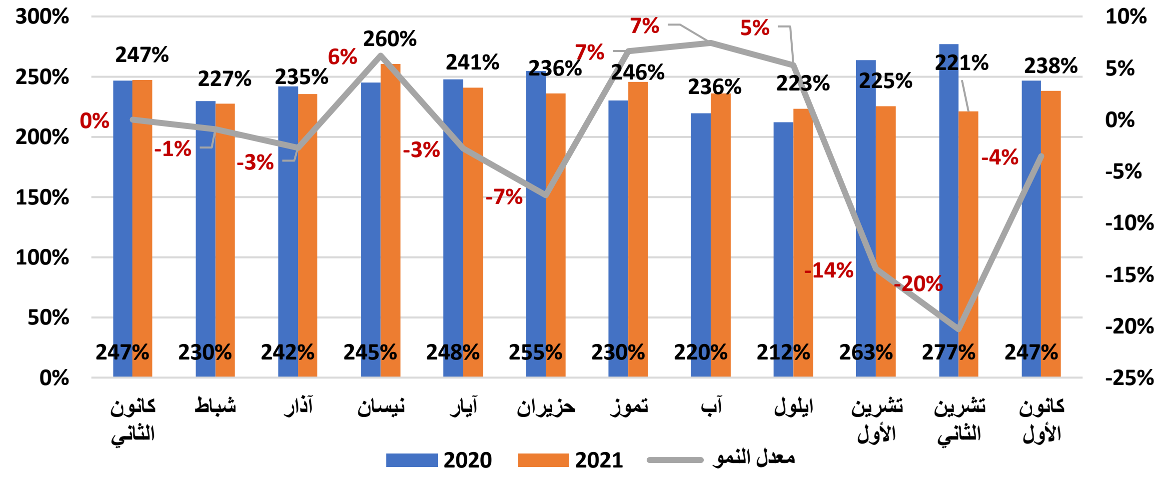

المصدر: البنك المركزي العراقي: دائرة مراقبة الصيرفة.

وبالإمكان تصنيف نسب تغطية السيولة بحسب نوع المصارف (الحكومية والخاصة)، فنجد أنّ نسبة تغطية السيولة للمصارف الحكومية لم تنخفض في عام 2021 عن الحدّ الأدنى المقرّر من البنك المركزي العراقي، فقد بلغت أعلى نسبة في شهر كانون الثاني (186%) وأدنى نسبة (115%) في شهر تشرين الأوّل من عام 2021، وهذا ما يبيّنه الشكل (51)، إذ سجّل النمو معدّلًا سلبيًا لجميع شهور السنة باستثناء شهر نيسان الذي سجّل فيه نموًّا إيجابيًّا طفيفًا:

شكل (51) نسبة تغطية السيولة للمصارف الحكومية

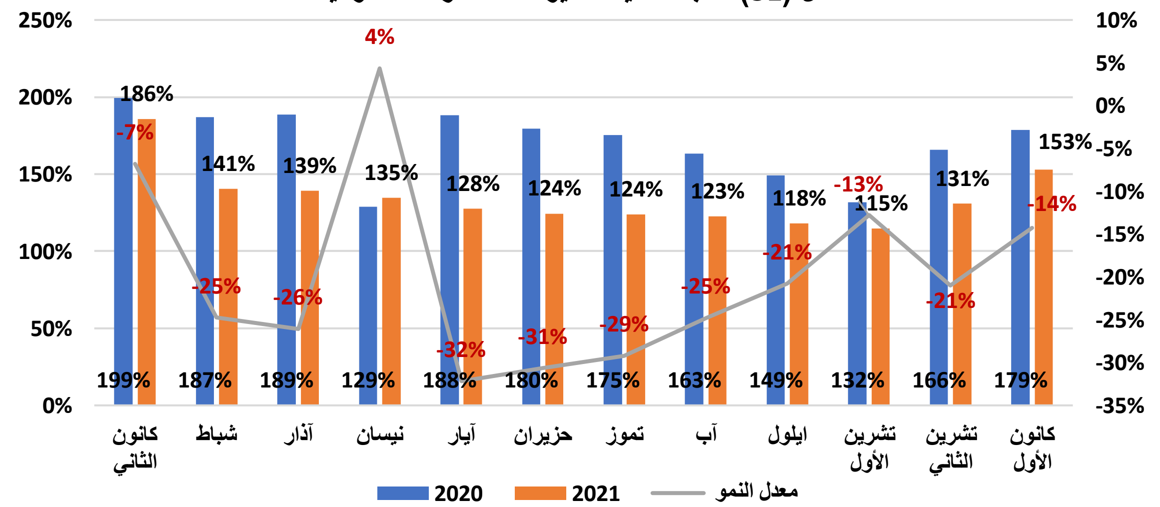

المصدر: البنك المركزي العراقي: دائرة مراقبة الصيرفة.

أمّا نسبة تغطية السيولة للمصارف الخاصة في 2021 فقد راوحت قيمتها بين أعلى نسبة (280%) في شهر نيسان وأدنى نسبة (235%) والتي سجّلت أثناء شهر تشرين الثاني، في حين تذبذب معدّل النمو بين أشهر سنتي 2020 و2021 في تحقيق معدّلات موجبة أو سالبة، وهذا ما يوضّحه الشكل (52):

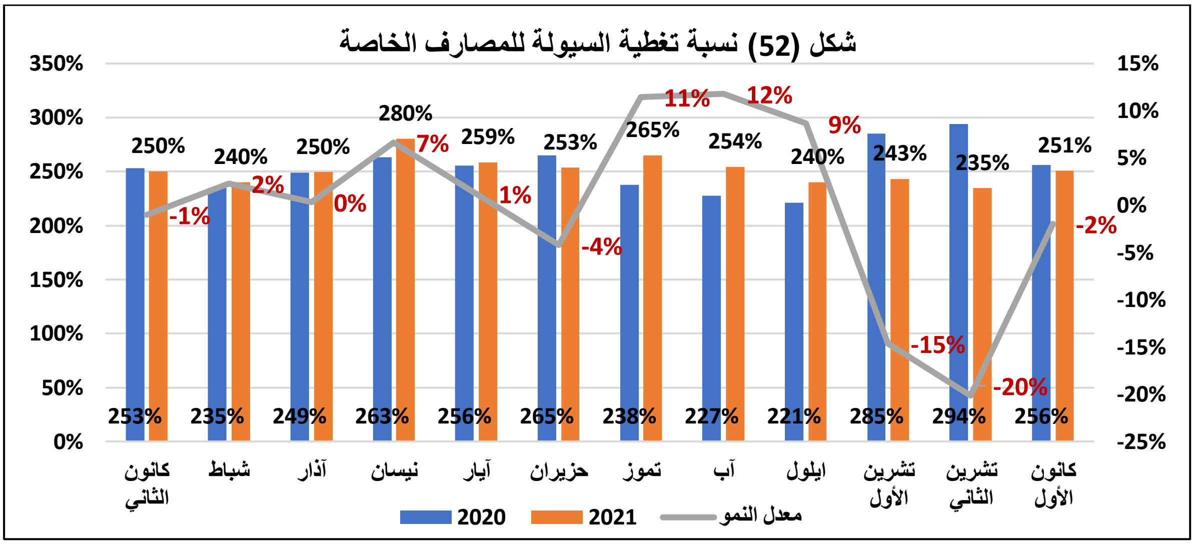

المصدر: البنك المركزي العراقي: دائرة مراقبة الصيرفة.

2-2-3 نسبة صافي التمويل المستقر المتاح (NSFR):-

تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته في الأجل المتوسط، إذ حددت لجنة بازل هذه النسبة بما لا تقل عن (100%)، التي تُمثّل مصادر التمويل لدى المصرف (الخصوم) نسبة إلى استخدامات هذه المصادر (الأُصول).

وحقّقت نسبة صافي التمويل المستقر للجهاز المصرفي في العراق نسبة عالية في جميع فصول عام 2021 بلغت (217%)، (228%)، (240%)، (240%) على الترتيب لكُلّ فصل، وهي نسب مرتفعة قياسًا بالنسبة المحدّدة من بازل III، وهذا يشير إلى أنَّ المصارف لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب، أي إنَّ المصارف قادرة على تمويل جانب الأُصول وفقًا لما تُتيحه مصادر الأموال في جانب الخصوم، هذا على المستوى الكلي أمّا على المستوى الجزئي فقد كانت هذه النسبة منخفضة عن النسبة المقررة لـ(8) مصرف، ويوضح الشكل (53) نسبة التمويل المستقر المتاح لفصول 2019 و2020.

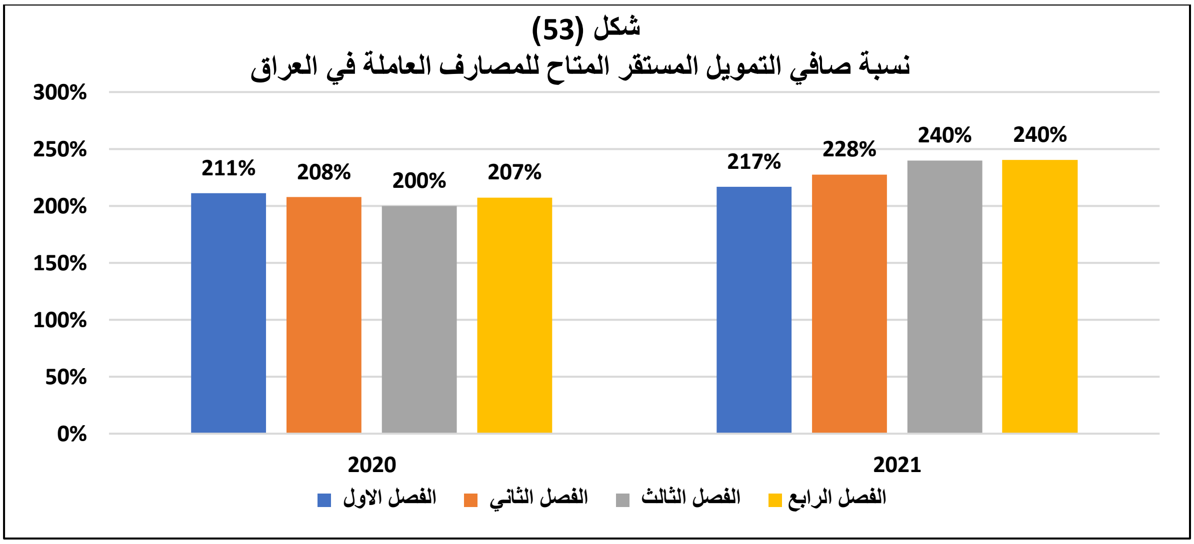

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة.

ومن حيث تصنيف نسبة صافي التمويل المستقر المتاح بحسب نوع المصارف (الحكومية والخاصة)، فإنّ نسبة تغطية السيولة للمصارف الحكومية لم تنخفض في عام 2021 عند الحدّ الأدنى المقرّر من البنك المركزي العراقي وقد بلغت أعلى نسبة في الفصل الرابع (146%) وأدنى نسبة (130%) في الفصل الأوّل، ويبيّن الشكل (54) تطور نسبة صافي التمويل المستقر المتاح للمصارف الحكومية لفصول 2020 و2021.

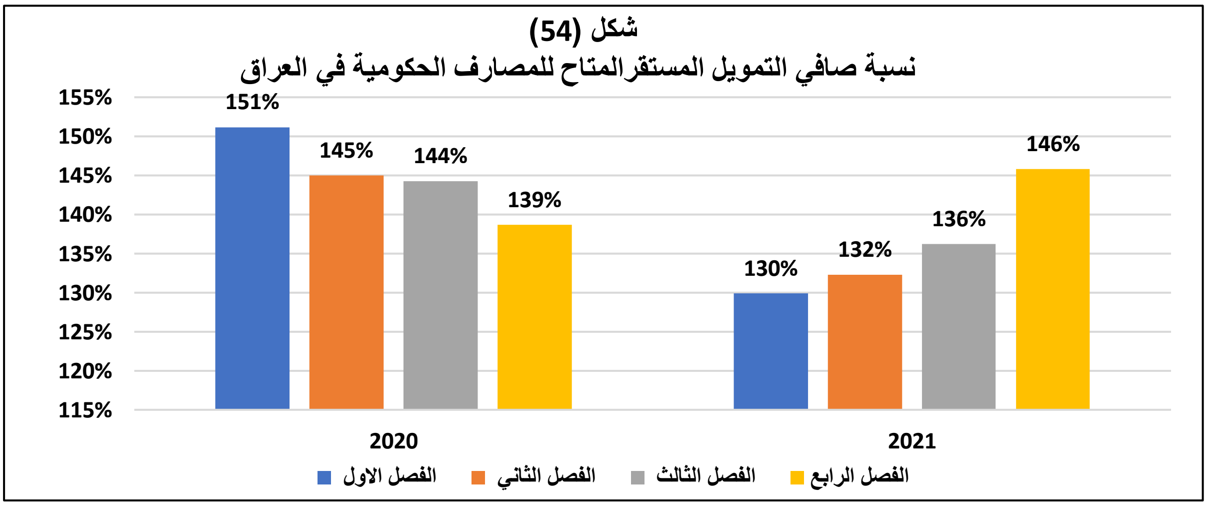

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة.

أمّا نسبة صافي التمويل المستقر المتاح للمصارف الخاصة في عام 2021 فقد راوحت قيمتها بين أعلى معدّل لها الذي سجّل في الفصل الثالث وهو (256%) وأدنى معدّل لها والذي سجّل في الفصل الأوّل وهو (229%)، وهي أعلى من الحدّ الأدنى للنسبة البالغة (100%)، ويوضح الشكل

(55) تطور نسبة صافي التمويل المستقر المتاح في المصارف الخاصة لفصول عامي 2020 و2021.

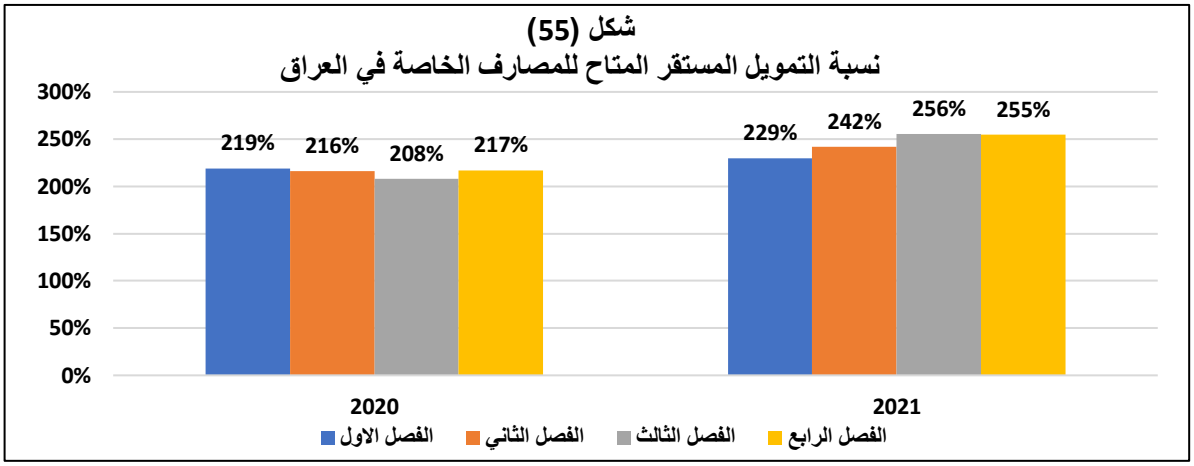

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة.

إنّ امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يُبقي التحدي كبيرًا أمام إدارة المصارف؛ لأنه يكون أمام مفاضلة بين الربحية والسيولة، ففي حال انخفاض مناسيب السيولة يتعرض المصرف إلى مخاطر مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله (BANKRUPTCY) من ناحية، ومن ناحية أُخرى فإنّ ارتفاعها كثيرًا عمّا هو مقرّر يسبّب انخفاضًا في ربحية البنك، ويمكن قياس مؤشرات السيولة وفقًا لأربعة مؤشرات، فضلًا عن المؤشرين السابقين هي الموجودات السائلة إلى المطلوبات القصيرة الأجل، الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع، الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات والائتمان النقدي إلى الودائع، وباحتساب نسب هذه المؤشرات يمكن تحديد ما إذ كان الجهاز المصرفي يمتلك نسبة سيولة عالية تمنحه درعًا ومصدًّا ضد الأزمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرّض لها، ومن ثمَّ فإنّ درجة المخاطرة تكون أقلّ ما يمكن، ويستطيع أن يتجنبها من طريق الأرصدة السائلة المتوافرة لديه، وإن كانت تؤثر في هدف الربحية للمصارف، فضلًا عن ذلك فإنَّ المصارف لها القدرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي، وفقًا لما يأتي:

3-2-3 الموجودات السائلة / المطلوبات القصيرة الأجل[1] :-

ارتفعت نسبة مؤشر الموجودات السائلة إلى المطلوبات القصيرة الأجل للجهاز المصرفي بصورة عامّة، إذ بلغت (92.15%) في عام 2021 مقارنةً بنسبتها في عام 2020 البالغة (82.7%)، وهذا الارتفاع نتيجة لارتفاع قيمة الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية من (63.4) ترليون دينار عام 2020 إلى (70.3)

[1] المطلوبات القصيرة الأجل تتضمن (الودائع الجارية والودائع ذات الطبيعة الجارية)

ترليون دينار عام 2021 وبمعدّل نمو بلغ (10.85%) وهو أقلّ من معدّل نمو الموجودات السائلة التي ارتفعت بمعدّل بلغ (23.52%) للمدة نفسها، وعلى الرغم من أنّ الموجودات السائلة أصبحت تغطي المطلوبات القصيرة الأجل بنسبة (92.15%)، إلّا أنّ ذلك لا يمثّل خطرًا على الاستقرار المالي؛ لأنّ النسبة تُعدُّ مرتفعة وتعكس متانة مالية كبيرة للمصارف كافة (حكومية وخاصة) على الرغم من انخفاضها عن النسبة المحددة، فالنسبة الأخيرة للموجودات السائلة إلى المطلوبات القصيرة الأجل تؤكد أنّ المصارف تحتفظ بسيولة عالية في حال مواجهة سحوبات المودعين الطارئة وتقديم القروض، ومن ثَمَّ لتنعكس إيجابيًا على الاستقرار المالي في الوقت نفسه التحوط وعدم اللجوء إلى البنك المركزي لأجل طلب السيولة، ويبيّن الشكل (56) هذه النسبة للأعوام 2019 و2020 و2021.

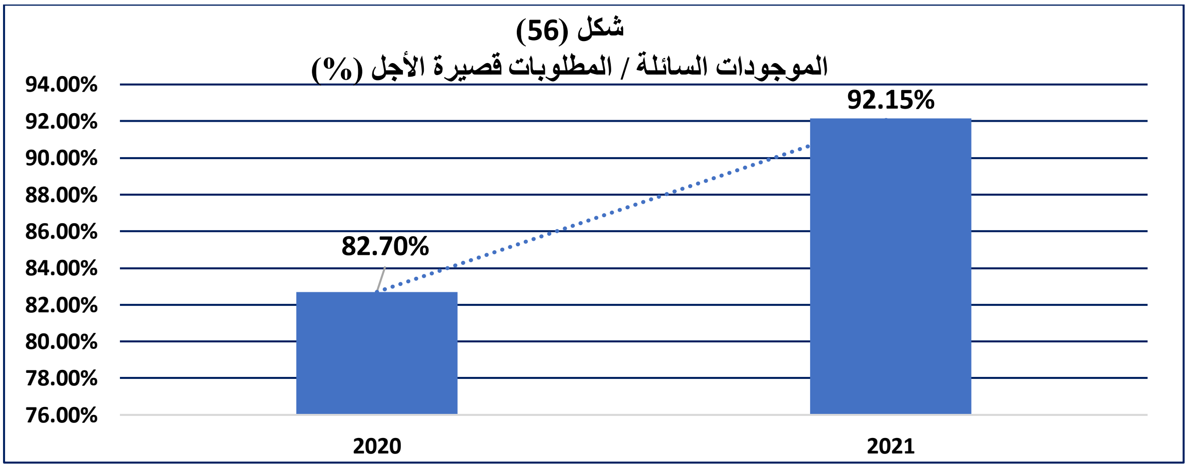

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

4-2-3 الموجودات السائلة / إجمالي الودائع:

يُعبّر هذا المؤشر عن مقدار ما يحتفظ به المصرف من أُصول سائلة تشمل (نقد لدى البنك المركزي، فضلًا عن النقد في الصندوق، والأرصدة السائلة الأُخَر)، ومدى استثمارها في منح القروض بمختلف أنواعها، وقد سجّل الجهاز المصرفي بصورة عامّة نسبة بلغت (67.41%) عام 2021 وهي مرتفعة عن عام 2020 البالغة (61.73%)، أي إنّ الجهاز المصرفي من غير المحتمل أن يتعرّض لمخاطر سيولة في الأجل القصير، إلا أنّ الاحتفاظ بهذه النسبة المرتفعة ينعكس سلبًا على العائد والربحية لدى المصارف، إذ إنّ هدف السيولة سيتعارض وهدف الربحية؛ وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدرَّ على المصرف عوائد مالية كبيرة، ومن ثَمَّ فإنَّ انخفاضها يعكس توجُّهًا واضحًا نحو توظيف الأموال القابلة للإقراض (Loanable Funds)، فالارتفاع الحاصل في النسبة كان نتيجة لارتفاع الودائع بمعدّل نمو (13.13%) مقارنةً بمعدّل نمو الموجودات السائلة البالغ (23.52%)، ويعكس الشكل (57) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي.

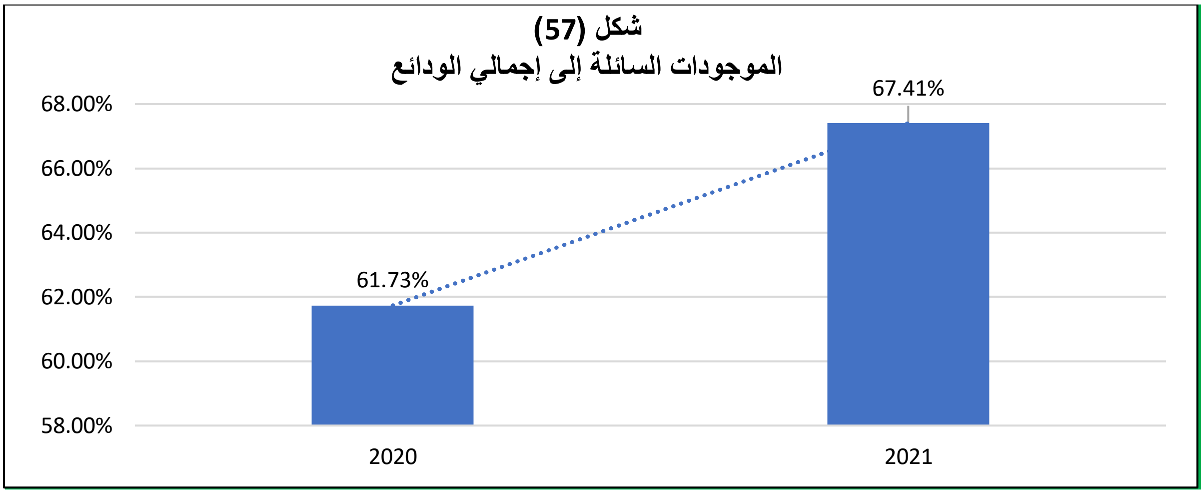

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

5-2-3 الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات:

توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف بأُصول تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين نسبة إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي بصورة عامَّة فقد ارتفعت النسبة من (37.86%) عام 2020 إلى (40.62%) في عام 2021، وقد حصل هذا الارتفاع في المؤشر نتيجة لارتفاع إجمالي الموجودات من (138.4) ترليون دينار عام 2020 إلى (159.4) ترليون دينار عام 2021 وبمعدّل نمو (15.13%)، مقارنةً بمعدّل نمو الموجودات السائلة البالغ (23.52%) للمدّة نفسها، وارتفاع هذه النسبة يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي ضد السحوبات المفاجئة التي قد يقوم بها المودعون، ويبيّن الشكل (58) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق.

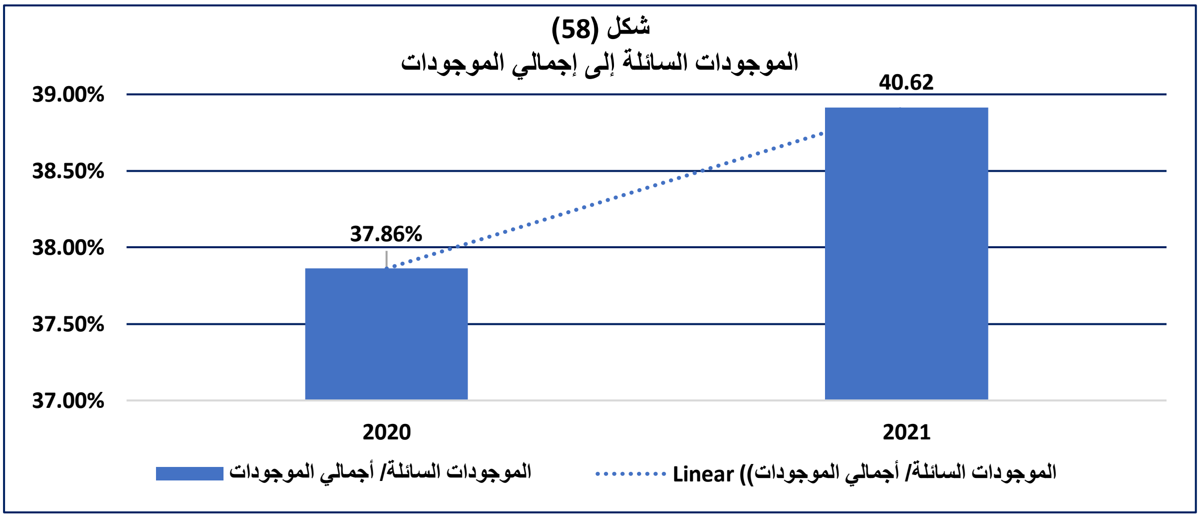

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

6-2-3 الائتمان النقدي / إجمالي الودائع:

سجّلت نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع **لدى الجهاز المصرفي** انخفاضًا بمعدّل (6.1-%) ليصل إلى (55.1%) في عام 2021 مقارنةً بنسبة عام 2020 البالغة (58.7%) وهذا الانخفاض يقع بضمن النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي العراقي التي يجب ألّا تتجاوز الـ (75%) على النحو المبيَّن في الشكل (59)، ومن ثَمَّ لتعكس قدرة المصارف على توظيف الأموال المتاحة لديها والمتأتية من الودائع لتلبية الطلب على الائتمان.

شكل (59)
الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع

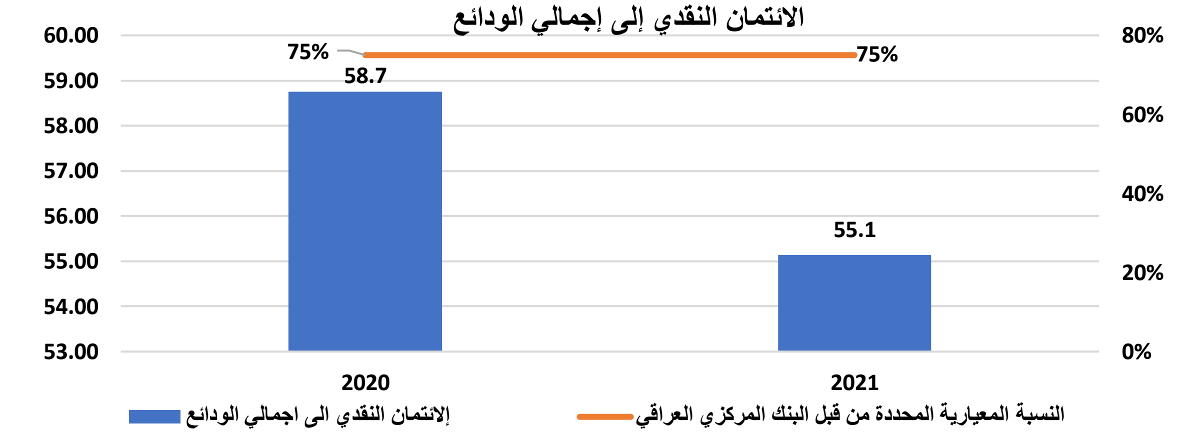

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وبلغت النسبة نفسها لدى **المصارف الحكومية** [1] (53.3%) في عام 2021 منخفضة بمعدّل (5.5- %) عن عام 2020 البالغة (56.4%)، وذلك نتيجة لارتفاع نمو الودائع لدى المصارف الحكومية بمعدّل (12.6%) أعلى من معدّل نمو الائتمان المُقدَّم من المصارف الحكومية البالغ (6.4%)، ومن ثَمَّ فإنّ ارتفاع معدّل نمو الودائع أكبر من معدّل نمو الائتمان، وذلك نتيجة لارتفاع الودائع لكل من الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص بمعدّل (8.8%) و(4.6%) و(23.6%) على التوالي في عام 2021 عن عام 2020، على النحو المبيَّن في الشكل (60).

1) نسبة الائتمان النقدي للمصارف الحكومية إلى إجمالي ودائعها.

شكل (60)

الائتمان النقدي إلى الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة

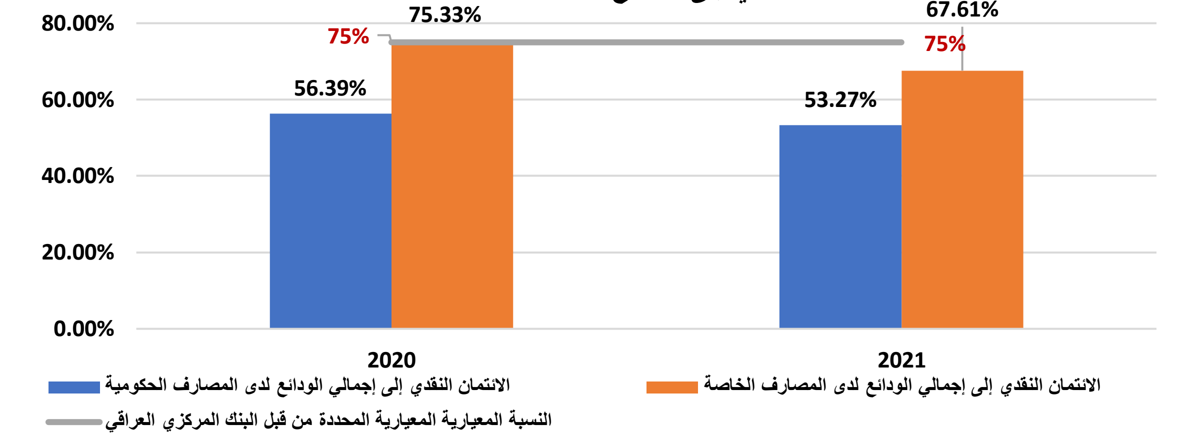

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أمّا على صعيد **المصارف الخاصة**[1] فبلغت النسبة (67.6%) في عام 2021 وهي منخفضة عن العام 2020 البالغة (75.32%)، وذلك نتيجة لارتفاع نمو الودائع لدى المصارف الخاصة بمعدّل (16.7%) أعلى من معدّل نمو الائتمان المُقدَّم من المصارف الخاصة البالغ (6.1%)، ومن ثَمَّ فإنّ ارتفاع معدّل نمو الودائع أكبر من معدّل نمو الائتمان للمصارف الخاصة، إذ إنّ المصارف الخاصة متقدمة على المصارف الحكومية باستثمار ودائعها، فنجد ان المصارف الحكومية تحتفظ بسيولة أكثر من المقرر وتقوم بتوظيف منخفض للودائع اذ تشكل ودائع القطاع العام لديها (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) ما نسبته (61.9%) من اجمالي ودائع المصارف الحكومية، إضافة الى ان المصارف الحكومية هي ذات توظيف منخفض للودائع كون أسعار فائدتها منخفضة على الودائع مقابل الفائدة على القروض، وهذا يتجسّد في معدّل هامش الفائدة الدائنة والمدينة (Spread) لدى الجهاز المصرفي العراقي، إذ بلغ هامش الفرق بين الفائدة المقبوضة والمدفوعة بمعدّل (10.54%) و(10.62%) بالدينار العراقي في عامي 2020 و2021 على التوالي، أمّا بالعملات الأجنبية فقد بلغت (10.25%) و(10.2%) للمدّة نفسها، في حين أنَّ معدّل هامش الفائدة المحدد والمعياري هو (4%).

3-2-7 فجوة التمويل:

يُقصَد بها الأموال المخصصة لمنح الائتمان النقدي المتأتية من الودائع، إذ نجد أنّ هذه الفجوة قد اتسعت في عام 2021 بنسبة (81.4 - %) مقارنةً بعام 2020، إذ بلغت الفجوة بنسبة (70.5- %)، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدّل نمو الودائع بنسبة أكبر من معدّل نمو الائتمان النقدي، إذ بلغ معدّل نمو الائتمان

1) نسبة الائتمان النقدي للمصارف الخاصة إلى إجمالي ودائعها.

* إجمالي الائتمان النقدي – الودائع /الائتمان النقدي

النقدي في عام 2021 (6.3%) عن عام 2020، يليه ارتفاع إجمالي الودائع بمقدار (96.1) ترليون دينار وبمعدّل نمو (13.1%) في عام 2021 مقارنةً لعام 2020 الذي بلغ حجم الودائع فيه (84.9) ترليون دينار، أدى ذلك إلى زيادة الفجوة وعلى الرغم من ذلك فإنّها تبقى مرتفعة ومغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع، ممّا يوجب على المصارف مراقبة مستويات السيولة والإقراض لديها، وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة، أي إدارة حكيمة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي، إنّ ارتفاع الفجوة معناه أنَّ المخاطر التي تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي منخفضة، ويبيّن الشكل (61) العلاقة بين معدّلات نمو الائتمان النقدي والودائع وفجوة التمويل .

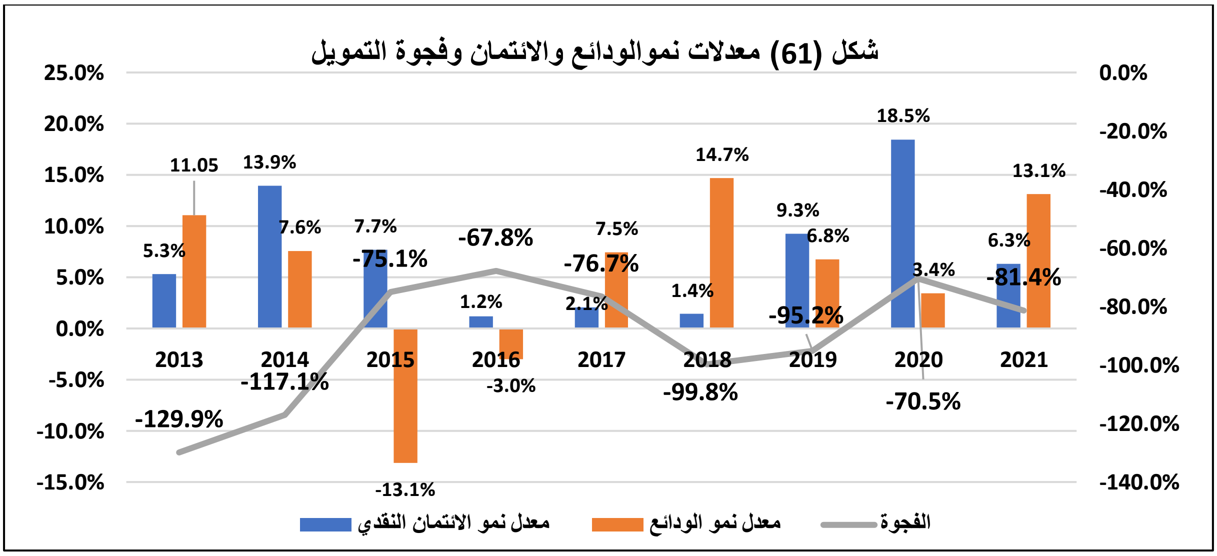

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

3-3 مؤشرات جودة الموجودات:

تشكّل جودة ونوعية الموجودات حجر الأساس لمستوى مصداقية معدّلات رأس المال، لكون معظم مخاطر الإعسار المالي في المؤسسات المالية تنجم غالبًا من طريق نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة إليها.

1-3-3 الديون المتأخرة التسديد / إجمالي الائتمان النقدي:

سجّلت الديون المتأخرة التسديد لدى المصارف العراقية (4.6) ترليون دينار في عام 2021 مرتفعة بنسبة (2.2%) عن عام 2020 الذي بلغت فيه (4.5) ترليون دينار، على الرغم من ذلك فقد سجّل انخفاض نسبة الديون المتأخرة التسديد إلى الائتمان النقدي من (8.93%) في عام 2020 إلى (8.81%) في عام 2021 وذلك يؤثر إيجابيًا في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، إذ تُعدُّ نسبة الديون المتأخرة التسديد أحد المتغيرات الداخلة في احتسابه.

وتوزعت الديون المتأخرة التسديد لعام 2021 بواقع (2.7) ترليون دينار للمصارف الحكومية وبنسبة (6.1%) من إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية مقارنةً بعام 2020 بالنسبة نفسها، وهذا مؤشر جيد يدعم استقرار القطاع المالي.

أمّا المصارف الخاصة فقد بلغت الديون المتأخرة التسديد ما مقداره (1.8) ترليون دينار لعام 2021 وبنسبة (22%) من الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة منخفضة عن عام 2020 الذي بلغت فيه (24%)، وهذا يشير إلى أنَّ المصارف الخاصة أكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد مقارنةً بالمصارف الحكومية، نظرًا إلى ارتفاع نسبة ديونها المتأخرة التسديد إلى الائتمان النقدي مقارنةً بالمصارف الحكومية، ويبيّن الشكل (62) نسبة الديون المتأخرة التسديد للمصارف إلى إجمالي الائتمان النقدي.

شكل (62)
الديون متأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي للجهاز المصرفي

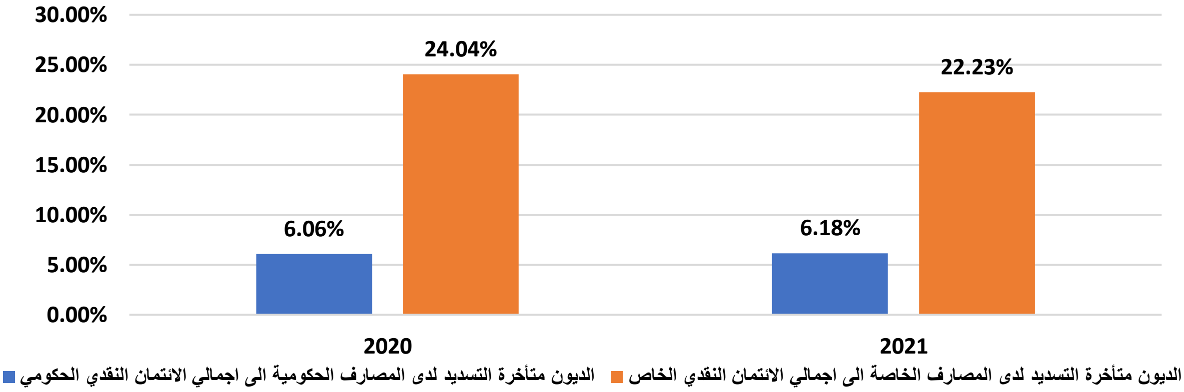

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

2-3-3 الديون المتأخرة التسديد / إجمالي الموجودات:

انخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي بصورة عامّة أثناء عام 2021، إذ بلغت النسبة (2.93%) مقابل (3.21%) عام 2020، ولذلك فإنّ هذه النسبة تعكس ضخامة موجودات الجهاز المصرفي عام 2021، وإنَّ انخفاض النسبة عائد إلى ارتفاع إجمالي الموجودات بمعدّل (15.3%) بين عامي 2021 و2020، إذ ارتفع حجم الديون المتأخرة التسديد من (4.5) ترليون دينار عام 2020 إلى (4.6) ترليون دينار عام 2021، وكذلك ارتفاع إجمالي الموجودات من (138.5) ترليون دينار لعام 2020 إلى (159.6) ترليون دينار عام 2021 ومن ثَمَّ فإنّ الزيادة في إجمالي الموجودات تفوق الزيادة في حجم الديون المتأخرة التسديد، وهذا يعكس موقفًا جيدًا وسليمًا للمصارف العاملة في العراق من ناحية حجم الموجودات في عام 2021، إذ تشير الأدبيات والتجارب الدولية إلى أنَّ تجاوز هذه النسبة (10%) يُنذر بأزمة مصرفية متوقعة، ولكن في العراق ما تزال هذه النسبة بضمن المعايير المقبولة، وأنّ

تخفيضها يعكس أداءً جيدًا للمصارف، أمّا المصارف الحكومية فقد انخفضت نسبة ديونها المتأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات من (1.83%) عام 2020 إلى (1.75 %) عام 2021 على الرغم من الارتفاع الطفيف في حجم الديون المتأخرة التسديد للمصارف الحكومية بمعدّل (9.97%) وهو أقلّ من معدّل ارتفاع الموجودات والبالغ (15.5%)، في حين سجّلت المصارف الخاصة انخفاضًا في نسبة ديونها المتأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات بمقدار(1.81%) في عام 2021 مقارنةً لعام 2020 نتيجة تراجع ديونها المتأخرة التسديد بمعدّل (1.9− %) وارتفاع نمو موجوداتها بمعدّل (14.4%) لعام 2021، وهذا ما يظهر اتجاهًا هبوطيًا للديون المتأخرة التسديد للمصارف الخاصة، ويبيّن الشكل (63) النسب المذكور آنفًا.

شكل (63)
الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات

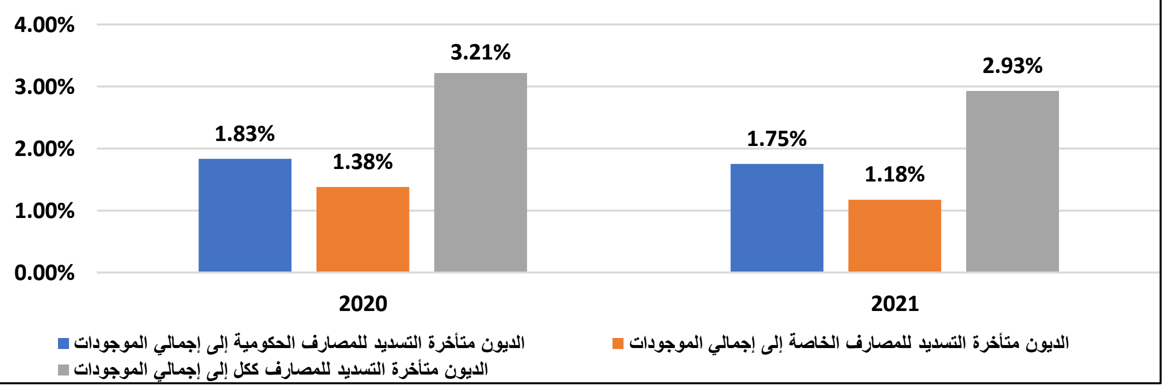

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

3-3-3 الديون المتأخرة التسديد/ رأس المال:

إنّ ارتفاع نسبة الديون المتأخرة التسديد إلى رأس المال يعطي إشارة واضحة عن خطورة الوضع المالي للمؤسسات المصرفية ومن ثَمَّ يؤثر في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وهو ما ظهر جليًا لدى المصارف الحكومية نتيجة ضخامة حجم قروضها وضآلة حجم رؤوس أموالها، لكن تفاقم تلك النسبة في ميزانيات المصارف قد أعطى دلالة على وجود مخاطر مالية فيها بصورة لا تقبل الشك، ما يستدعي من الجهات الرقابية إيلاء هذا الأمر قدرًا عاليًا من الأهمية لتفادي أية حالة تعثر محتملة قد تحصل مستقبلًا.

وانخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد إلى رأس المال للقطاع المصرفي بصورة كلية بشكل طفيف في عام 2021 إلى (26.16%) مقارنةً لعام 2020 البالغة (26.29%)، وهذا الانخفاض يعود إلى الزيادة الحاصلة في إجمالي رأس المال للجهاز المصرفي بمعدّل (5.4%) لعام 2021، على الرغم من ارتفاع إجمالي الديون المتأخرة التسديد (4.8%)، ويبيّن الشكل (64) نسبة مساهمة الديون المتأخرة التسديد للمصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي بصورة كلية، وقد بلغت هذه النسبة

في عام 2021 (15.64%) للمصارف الحكومية و(10.52%) للمصارف الخاصة، وذلك نتيجة لانخفاض رؤوس أموال المصارف الحكومية مقارنةً بالمصارف الخاصة.

شكل (64)

إجمالي الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي رأس المال

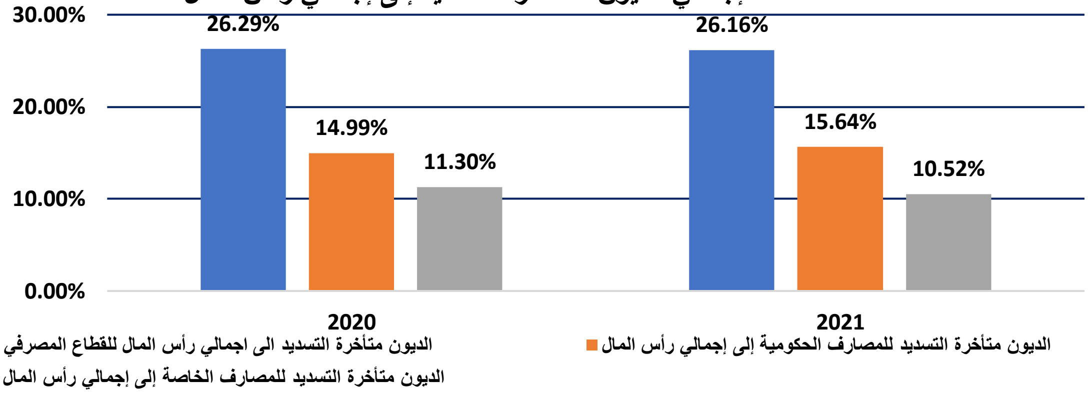

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أمّا نسبة الديون المتأخرة التسديد لكُلٍّ من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة إلى إجمالي رأس مال كُلٍّ منها على حِدَة فقد بيّنت أنَّ نسبة الديون المتأخرة التسديد للمصارف الحكومية إلى رأس مالها هي (59.06%) و(62.14%) للسنوات 2020 و2021 على الترتيب وهي نسبة مرتفعة بسبب انخفاض حجم رؤوس أموال أغلب المصارف الحكومية؛ إذ لم تزداد رؤوس أموال (5) مصارف حكومية؛ لأنَّ زيادة رأس المال الخاص بها يعتمد قانونًا بالمخصص لهم من الموازنة العامة للدولة وموضح في الجدول رقم (11)، عدا مصرفي الزراعي التعاوني والمصرف الصناعي، اذ ارتفع رأس مال المصرف الزراعي التعاوني بمعدّل (19.65%)، أي ارتفع رأس ماله من (100) مليار دينار عام 2020 إلى (120) مليار دينار في عام 2021 والمصرف الصناعي الذي رفع رأس ماله هو الآخر من (175) مليار دينار في عام 2020 إلى (349) مليار دينار في عام 2021، أي بمعدّل (99.48%) تطبيقًا لمتطلبات زيادة رأس المال المفروضة من البنك المركزي البالغة بالحد الأدنى (250) مليار دينار، مع إبقاء حصة المساهم الأكبر في رؤوس أموال المصارف الحكومية لصالح المصرف التجاري العراقي بنسبة بلغت (79%) والمساهم الأقل من حصة كُلٍّ من مصرفي الرشيد والعقاري بنسبة بلغت (1.11%) لكل منهما، إلَّا أنَّ ذلك لا يشكِّل خطرًا على الجهاز المصرفي؛ لكون هذه المصارف مضمونة من وزارة المالية العراقية، لكنّ هذا لا يمنع إيجاد السبل المناسبة لتخفيض هذه النسبة تحوطًا من المخاطر المحتملة.

جدول رقم (11) رأس مال المصارف الحكومية

(مليار دينار عراقي)

المصرف / السنة	رأس المال 2019	رأس المال 2020	رأس المال 2021	معدل النمو%	معدل النمو%	المساهمة من اجمالي راس مال المصارف الحكومية 2019	2020	2021
الرافدين	226	226	226	0%	0	6.50%	5.30%	5%
الرشيد	50	50	50	0%	0	1.40%	1.20%	1.11%
الزراعي التعاوني	100	100	120	0%	%19.65	2.90%	2.30%	2.67%
الصناعي	175	175	349	0%	%99.48	5.00%	4.10%	7.77%
العقاري	50	50	50	0%	%0	1.40%	1.20%	1.11%
العراقي للتجارة	2750	3546	3546	28.90%	%0	78.50%	82.50%	79%
النهرين الاسلامي	150	150	150	0%	%0	4.30%	3.50%	3.34%
الاجمالي	3501	4297	4491	22.70%	119.13	100.00%	100.00%	100.00%

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أمّا المصارف الخاصة فقد بلغت نسبة ديونها المتعثرة إلى إجمالي رأسمالها (15.15%) و(14.06%) للعامين 2020 و2021، على الترتيب، وعلى النحو المبيّن في الشكل (65).

شكل (65)
الديون متأخرة التسديد للمصارف الحكومية والخاصة إلى رأس مال كل منهما

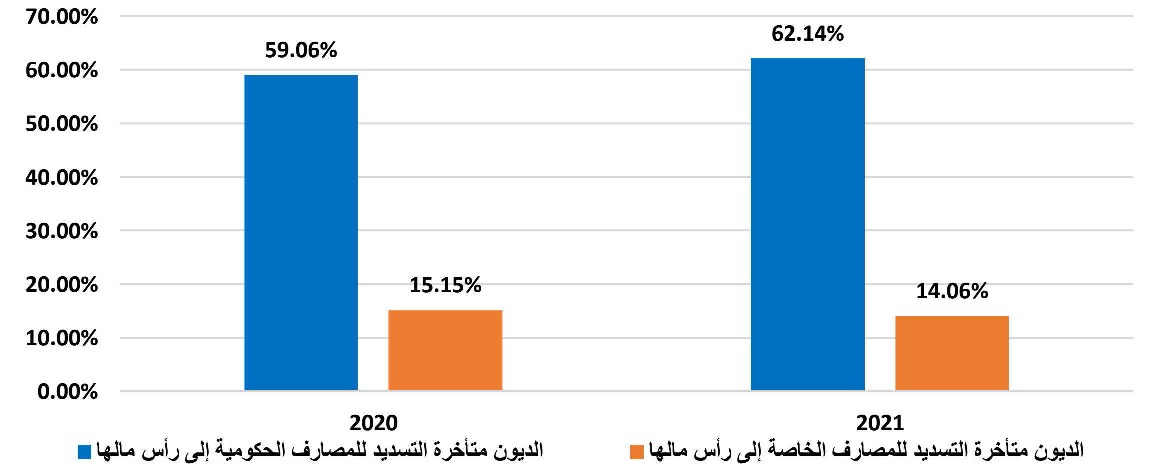

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

3-4 مؤشرات الإيرادات والربحية:

3-4-1 العائد على الموجودات:

انخفضت نسبة العائد على الموجودات من (0.90%) في عام 2020 إلى (0.57%) في عام 2021 فيما يخصُّ المصارف بصورة عامّة، وأنَّ هذا الانخفاض جاء بسبب زيادة نمو إجمالي الموجودات (15.13%) مقارنةً بمعدّل نمو العائد الذي بلغ (26.5− %)، فضلًا عن انخفاض أرباح المصارف إذ انخفض صافي الدخل الذي يحمل الفائدة من (1.5) ترليون دينار عام 2020 إلى (1.4) ترليون دينار عام 2021 وبمعدّل نمو سالب بلغ (10.78− %) وانخفض كذلك الدخل الذي لا يحمل فائدة من (2.4) ترليون دينار في عام 2020 إلى (1.3) ترليون دينار لعام 2021 وبمعدّل (44.09 − %) ويعود الجزء الأكبر لهذا الانخفاض إلى زيادة قيمة الموجودات بالعملة الأجنبية نتيجة تغيّر سعر صرف العملة العراقية أمام الدولار الأمريكي، ويبيّن الشكل (66) نسبة العائد إلى الموجودات.

شكل (66) العائد على الموجودات

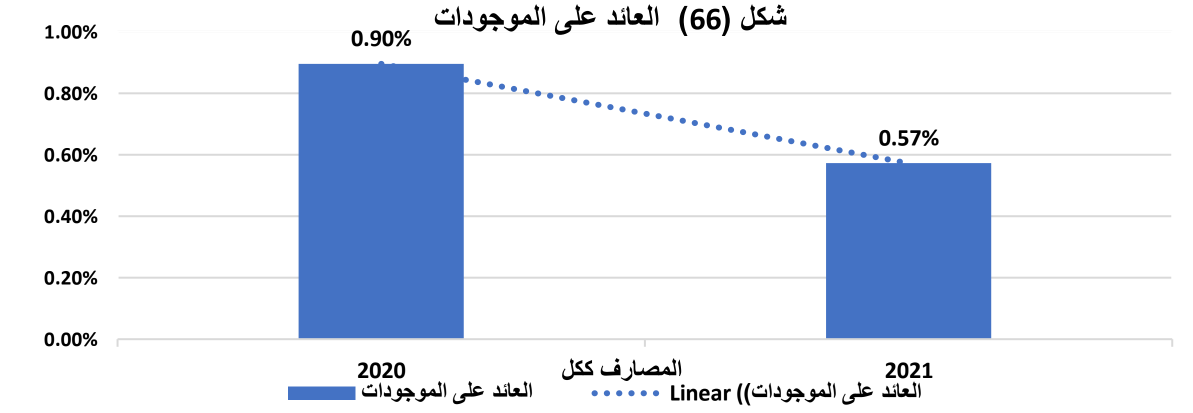

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

3-4-2 العائد على حقوق المالكين:

انخفضت نسبة العائد على حقوق المالكين من (7.33%) في عام 2020 إلى (5.15%) في عام 2021 وللمصارف كافة، الحكومية والخاصة، وتعكس هذه النسبة معدّل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة المؤسسة ومدى نجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، والأسباب الرئيسة لانخفاض هذه النسبة هي لانخفاض قيمة الدخل وارتفاع قيمة الموجودات وعلى النحو المبيّن في الفقرة السابقة، على النحو المبيّن في الشكل (67).

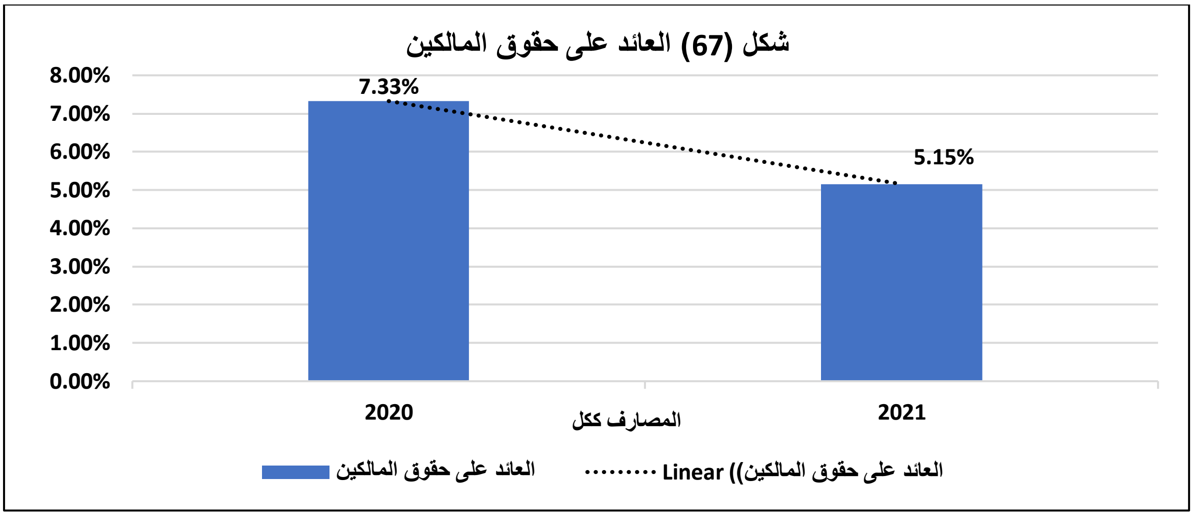

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

5-3 خارطة المخاطر (Heat Map): (Health Assessment Tool Map):

تعد خارطة المخاطر من احدث الادوات التي تستخدم في اشعار متخذي القرار في النظام المالي بالتهديدات ونقاط الضعف الكامنة التي ستواجه النظام المالي والمصرفي وبالتالي الاستقرار المالي، كما انها عبارة عن اداة لمراقبة نقاط الضعف في النظام المالي (Financial System Vulnerabilities Monitor)، اذ تعددت الانظمة المستخدمة لمراقبة الانظمة المالية وتشخيص نقاط الضعف بعد الازمة المالية العالمية في عام 2008، إذ يمكن عن طريق خارطة المخاطر تشخيص اي من المؤشرات المستخدمة بحاجة اكثر للاهتمام والمتابعة، وبالتالي اجراء اختبارات اضافية مثل (اختبارات الضغط) التي يمكن ان تساعد اكثر على تحديد نقاط الضعف في المؤشرات المستخدمة في الاختبار. كما يمكن استخدام خارطة المخاطر لتوضيح كيف يمكن أن تؤثر الصدمة المالية على الاستقرار المالي وبالتالي على الاقتصاد الحقيقي. فعن طريق تقييم المراحل المختلفة للصدمات المالية يمكن توضيح كيف تؤثر الصدمة على الأسواق المالية والمؤسسات المالية والبنية التحتية المالية والاقتصاد الحقيقي وبالتالي الحصول على صورة واضحة عن خطورة العواقب من تلك الاختلالات[1]. وقد تم استخدام الالوان في خارطة المخاطر لتعكس الحالة التي يمر بها المؤشر موضع الدراسة والموضحة في الشكل (63)، وكالآتي:

أ) اللون الاخضر يدل على عدم وجود اي نقاط ضعف وبالتالي فان المؤشر موضع الدراسة في حالة ايجابية وليس مصدر للقلق.

ب) اللون البرتقالي سيكون فيه المؤشر بين الحالتين الأولى (الحالة الإيجابية) والثانية (مصدر القلق) وهي توجب متابعة متخذ القرار لهذا المؤشر وعدم اعطاء الفرصة للوصول إلى اللون الاحمر.

[1]) David Farelius, Heat Map for Analyzing the Consequences of Financial Shocks, Economic Commentaries, No. 6, 2013, p1.

ج) اللون الاحمر يعكس نقاط الضعف التي تؤدي إلى احتمالية حدوث ازمة في النظام المصرفي.

وقد أكد صندوق النقد العربي على اهمية أداة خارطة المخاطر (Heat Map Tool) معبراً عنها بانها من الأدوات المهمة لتحديد ومراقبة مواطن الضعف والقوة في القطاع المصرفي عن طريق عرضها على شكل خارطة مخاطر، يستخدم فيها التدرج بالألوان الموضحة أعلاه للدلالة على مدى جودة أو ضعف المؤشرات المالية المستخدمة لكل بنك[1].

3-5-1 خطوات إعداد خارطة المخاطر للقطاع المصرفي العراقي: يتم اتباع ثلاثة خطوات في اعداد خارطة المخاطر وهي[2]:

1- اختيار المؤشرات Indicator Selection.

2- درجات المؤشر Indicator Scoring.

3- التحليل Analysis.

مخطط (4) خطوات إعداد خارطة المخاطر

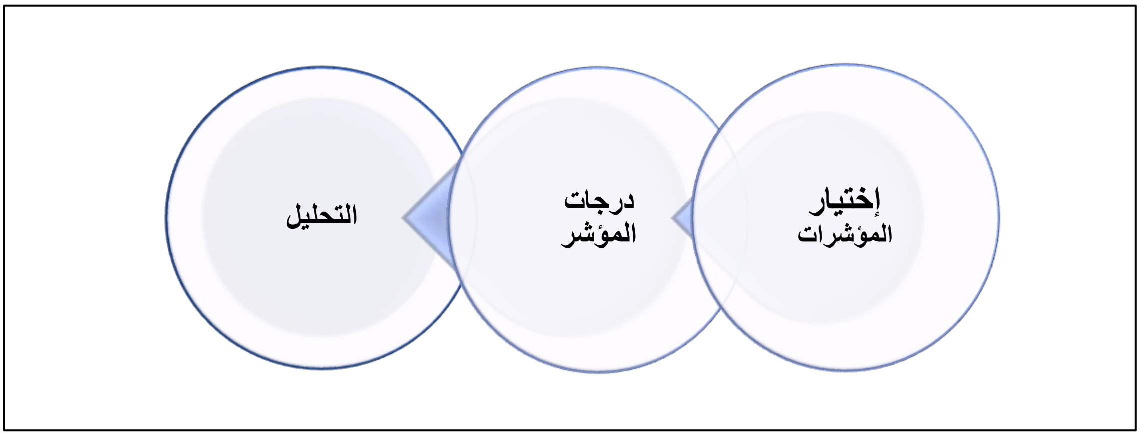

2) رامي يوسف عبيد، دراسة تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2019، ص8.

[2] Joe McLaughlin & at all, The OFR Financial System Vulnerabilities Monitor, Office of Financial Research, 2018, p6.

إطار (2) خطوات إعداد خارطة المخاطر للقطاع المصرفي العراقي

1) اختيار المؤشرات: Indicator Selection

تم اختيار المؤشـــرات عن طريق مراجعة التقارير الدولية والدراســـات العلمية وأخذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام المالي العراقي، وعلى اســاس ذلك تم اختيار المؤشـرات التي يمكن عن طريقها تشـخيص مواطن الضـعف في القطاع المالي في العراق التي قد تنعكس سلباً على القطاعات الاقتصـادية كافة، وهي مؤشـرات السـلامة المالية. إذ يعد الاسـتقرار المالي من اولويات اهداف البنوك المركزية، لما له من أهمية في تعزيز المراكز المالية للمصـــارف العاملة في البلاد، كما أن الهدف الأساسي لتقرير الاستقرار المالي هو تشخيص وتحليل المخاطر التي قد يتعرض لها استقرار النظام المالي في العراق، وقد جاءت خارطة المخاطر لتكون مؤشــر مكمل من مؤشـرات المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي [1]، إذ تعتمد الكثير من الدراسـات وتقارير الاسـتقرار المالي على مؤشـرات السـلامة المالية (CAMELS) في إعداد خارطة المخاطر[2]، وبالتالي يمكن قياس ذات المؤشرات ضمن التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق.

2) درجات المؤشر Indicator Scoring :

يتم متابعة المؤشرات فصلياً واعطاء ألوان لكل مؤشر حسب النتائج الفصلية وموقعها من الدرجة المعيارية لذلك المؤشر، إذ تعتمد خارطة المخاطر على القيم المعيارية لكل مؤشر يتم ادخاله ضمن الخارطة. فإذا تجاوز المؤشر القيمة المعيارية فانه سيكون ضمن اللون الاحمر، وان كان العكس فانه ضمن اللون الاخضر.

يتم احتساب مخاطر كل مؤشر عن طريق تطبيع البيانات (normalized) لكل مؤشر مالي مستخدم في احتساب خارطة المخاطر وذلك عن طريق اعتماد المعادلة الاتية [3]:

$$Z_{i,t} = (X - min)/(max - min)$$

$Z_{i,t}$: الدرجات المعيارية للمؤشر المالي i في المدة t .

X : المشاهدات الخاصة بالمؤشر المالي.

min: القيمة الصغرى.

max: القيمة العظمى

يتم مقارنة النتائج مع الدرجات المعيارية لخارطة المخاطر (0،1).

إذ تعد كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، إذ كلما زاد رأس المال تقل احتمالية العسر المالي وترتفع تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس من ذلك صحيح، كما إن السيولة بشكل عام تعبر عن وجود اصول نقدية في الصندوق أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبكلف منخفضة للإيفاء بالتزامات المصرف، ولكنها لا تتوفر لها فرصة منح الائتمان السليم، أو الائتمان النقدي.

فيما يعد مؤشر الربحية من المؤشرات ذات الاهمية العالية في قياس مدى تحقيق المؤسسات المصرفية ارباح او خسائر، والذي يعتمد ذلك بالأساس على ارتفاع او انحسار استثماراتها وانكماش توظيفاتها المالية أثناء تلك المدة نتيجة وهو ما يعتمد في العراق على الأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد، فضلاً عما تفرزه حالة الموازنة من عجز أو فائض والذي يعتمد على اسعار النفط وما ترتب على كل ذلك من تأثيرات وتداعيات جمة تنعكس بشكل أو بآخر على نتائج أعمال القطاعات الاقتصادية كافة لا سيما منها المؤسسات المالية والمصرفية على حد سواء.

أما فيما يخص جودة الاصول فهو يدخل في حسابه (القروض المتعثرة/ اجمالي الاصول) و (القروض المتعثرة / اجمالي الائتمان) إذ يقيس هذا المؤشر حجم القروض المتعثرة لدى الجهاز المصرفي، وان الارتفاع في قيمته يدل على ارتفاع المخاطر التي تعاني منها المصارف وانخفاض السلامة المالية لديها، حيث تؤثر القروض المتعثرة على محفظة الاقراض للمصرف ومن ثم على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل وكذلك تؤثر على درجة الاعسار المالي فيها، ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى اجمالي الودائع، وقسمة القروض المتعثرة إلى اجمالي الاصول، وقسمة الاصول المتعثرة إلى اجمالي الائتمان النقدي.

---

1) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2016، 2017، ص أ.

2)Li Lian Ong, at el, HEAT! A Bank Health Assessment Tool, Working Paper, International Monetary Fund, 2013, p6.

3)Li Lian Ong, at el, HEAT! A Bank Health Assessment Tool, Working Paper, International Monetary Fund, 2013, p5.

3) تحليل خارطة مخاطر مؤشرات السلامة المالية:

يمكن قياس خارطة مخاطر لمؤشرات السلامة المالية الأساسية لترصد طبيعة القطاع المالي والمصرفي ومدى استقراره وتأثره بالأزمات المالية والاقتصادية، تعمل هذه المؤشرات كأداة للإنذار المبكر، وهي من الوسائل الرقابية المباشرة تصنف المؤشرات الرئيسة على النحو الآتي:

1- مؤشرات كفاية رأس المال. 2- مؤشرات الربحية.

3- مؤشرات جودة الأصول. 4- مؤشرات السيولة.

نلاحظ من خلال خارطة المخاطر الخاصة بمؤشرات السلامة المالية بأن اللون الاخضر الأكثر انتشاراً على الخارطة، وهو ما يشير الى استقرار اغلب مؤشرات السلامة المالية وهذا ما سينعكس على الاستقرار المصرفي ومن ثم الاستقرار المالي في العراق، إذ سجل مؤشر كفاية رأس المال لعام 2021 نسب مخاطر منخفضة ليكون اللون الاخضر هو الاعم اثناء العام 2021، أي ان كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي جيدة جداً وهي تفوق النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (12%)، اما مؤشرات الربحية كانت اقل استقراراً خلال المدة (2019-2021)، إذ ارتفعت المخاطر نسبة العائد على الموجودات في الفصل الاول لعام 2021 ثم انخفضت في نهاية الفصل الرابع للعام ذاته وهذا ما يبينه تباين الألوان على مسار المدة، فيما كان اللون الأخضر هو الأكثر انتشاراً في مؤشر نسبة العائد على حقوق الملكية لعام 2021، إذ وفقاً لهذا المؤشر يُلحظ مسار حجم الارباح المتحققة لدى المصارف العاملة في العراق، أما مؤشرات جودة السيولة، فقد شهدت اكثر استقراراً في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات و نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل وانخفاض في المخاطر اثناء المدة (2019-2021) ، وبالتالي فأن اللون الأخضر هو الطاغي على الخارطة، أي ان نسب جودة السيولة اعلى من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي البالغة (30%)، كما شهدت مؤشرات جودة الاصول اختلافاً بتدرج الألوان، إذ شهدت القروض المتعثرة الى اجمالي الموجودات ارتفاعاً في المخاطر اثناء المدة (2019- 2021) وهذا ما يشير اليه اللون البرتقالي، لتنخفض نسبة المخاطر أثناء العام 2021 لتأخذ اللون الأصفر في الربع الرابع من العام 2021، وهي منخفضة جداً مقارنة بعام 2020، إذ انخفضت نسبة الديون متأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الرابع (8.8%) لعام 2021 مقارنة مع عام 2020 الذي بلغت فيه النسبة (9%)

فيما كانت نسبة الديون متأخرة التسديد الى إجمالي الائتمان النقدي أكثر استقراراً اثناء العام 2021 مقارنة بالأعوام السابقة التي كانت فيها درجة المخاطر مرتفعة، فقد انخفضت المخاطر تدريجياً تدريجياً ليكون الاون الأخضر هو الأكثر انتشاراً، وكما موضح في الجدول (12).

جدول (12) خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية

المؤشرات		2017				2018				2019				2020				2021			
		Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
الكفاية	كفاية راس المال	0.941	0.865	0.918	0.359	0.620	0.477	0.552	0.000	0.429	0.229	0.418	0.659	0.388	0.388	0.453	0.859	0.560	0.498	0.407	0.373
الربحية	العائد/الموجودات%	0.923	0.821	0.603	0.603	0.859	0.679	0.436	0.436	0.949	0.667	0.308	0.103	0.795	0.577	0.372	0.000	0.872	0.551	0.013	0.385
	العائد/ حقوق الملكية %	0.102	0.251	0.432	0.432	0.041	0.245	0.329	0.331	0.000	0.148	0.459	0.653	0.026	0.190	0.340	0.695	-0.033	0.247	-0.005	0.430
جودة السيولة	الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات %	0.055	0.000	0.005	0.473	0.424	0.374	0.310	0.262	0.299	0.416	0.276	0.150	0.076	0.101	0.096	0.061	0.068	0.111	0.133	0.126
	الموجودات السائلة/ المطلوبات قصيرة الاجل %	0.086	0.069	0.075	0.080	0.080	0.072	0.013	0.000	0.031	0.020	0.015	0.028	0.029	0.025	0.086	0.089	0.016	0.031	0.041	0.040
جودة الاصول	القروض المتعثرة / اجمالي الاصول	0.030	0.035	0.159	0.504	0.568	0.606	0.934	0.935	1.000	0.694	0.602	0.637	0.939	0.954	0.637	0.671	0.744	0.667	0.629	0.552
	القروض المتعثرة / اجمالي الائتمان النقدي	0.114	0.119	0.023	0.649	0.750	0.887	0.872	0.872	1.000	0.497	0.209	0.403	0.115	0.125	0.127	0.343	0.185	0.113	0.065	0.017

المصدر : البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار المالي والنقدي.

الفصل الرابع

مديونية القطاع العائلي

4. مديونية القطاع العائلي

يشكّل الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي جزءًا مهمًا جدًّا من الائتمان المُقدَّم إلى القطاع الخاص، وهو من أهمّ الأدوات التي تُستخدَم في تحفيز الطلب الكلي، والمحافظة عليه عند مستوى يلائم الأوضاع الاقتصادية ويسهم بشكل كبير في الحفاظ على الاستقرار المالي الذي يُعدُّ من أهمّ الأهداف التي تسعى لها البنوك المركزية، ولأجل ذلك يجب مراقبة الائتمان العائلي، وتحديده بصورة مدروسة بما يتلاءم والحاجة الفعلية للاقتصاد، واتخاذ القرار الملائم بزيادة هذا الائتمان، أو التحفّظ فيه وفقًا لمؤشرات علمية ومصرفية تعكس بصورة ملائمة حجم هذا الائتمان وكميته، ويتم ذلك من خلال سياسات عِدَّة تتبعها بحسب الظروف الاقتصادية للبلد، ومن بين هذه السياسات السياسة المتعلقة بالائتمان، إمّا أن تكون توسعية أو تحفظية وبحسب حاجة الاقتصاد، ذلك لأنّ الإفراط في منح الائتمان له آثار سلبية جدًّا في الاقتصاد، وقد يؤدي إلى أزمات مالية كبيرة، ومن هذا المنطلق أكد البنك المركزي العراقي متمثّلًا بقسم الاستقرار النقدي والمالي على قياس مديونية القطاع العائلي بوصفه أداة يمكن من خلالها رسم السياسة النقدية والائتمانية، وذلك لأجل معرفة حجم النمو الذي وصلت إليه مديونية القطاع العائلي من طريق قياسها وفقًا لمؤشرات عالمية تتوافق ومتطلبات البيانات المتوافرة عن مديونية القطاع العائلي في العراق، وذلك لأجل تشجيع المصارف على زيادة الائتمان المُقدَّم للقطاع العائلي في حال أكدت المؤشرات المستخدمة في قياسه على انخفاضه، أو التحفظ فيه في حال حصل عكس ذلك، إنَّ الائتمان الذي يُقدَّم إلى القطاع العائلي يسهم بصورة كبيرة في تحفيز النمو داخل القطاع الحقيقي وزيادة النشاط فيه، وعليه فإنّ مؤشرات مديونية القطاع العائلي سوف تُحدد ما إذا كان هناك انخفاض في هذا الائتمان أو كانت هناك زيادة يجب الحذر منها.

4-1. نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى دخل الافراد[1]:

إنَّ الدخل الذي يمتلكه الأفراد يمثّل القدرة على سد حاجاتهم ومتطلباتهم اليومية ومن بينها القروض التي بذمتهم، ومن ثَمَّ فإنّ هذا المؤشر يعمل على قياس قدرة الأفراد على سداد ما بذمتهم من قروض، والجدير بالذكر أنَّه تمّ الاعتماد على القروض الممنوحة إلى الأفراد من الجهاز المصرفي من دون تقدير القروض غير الرسمية التي تكون بين العائلات والأصدقاء لعدم وجود تقديرات لها، وتم احتساب دخل الأفراد بصورة تقديرية من خلال الاعتماد على بيانات وزارة التخطيط وبيانات البنك المركزي العراقي، ومن الشكل (68) يتضح أنّ نسبة مديونية القطاع العائلي إلى دخلهم لم تتجاوز الواحد الصحيح، أي إنَّها منخفضة جدًّا على الرغم من الارتفاع الطفيف فيها من (0.009%) عام 2017 إلى (0.015%) عام 2021، وعليه فإنّ مديونية القطاع العائلي في العراق لا تؤثر كثيرًا في استقرار الأوضاع الاقتصادية، وأنّها لا تشكّل خطرًا حقيقيًّا على الاستقرار المالي أو تؤدي

[1] لغرض معرفة المزيد عن طرق قياس مديونية القطاع العائلي راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، ص91.

إلى حدوث أزمة مالية التي قد تحدث لو كانت مرتفعة نسبيًا، وهو مؤشر إيجابي من حيث مخاطر مديونية القطاع العائلي.

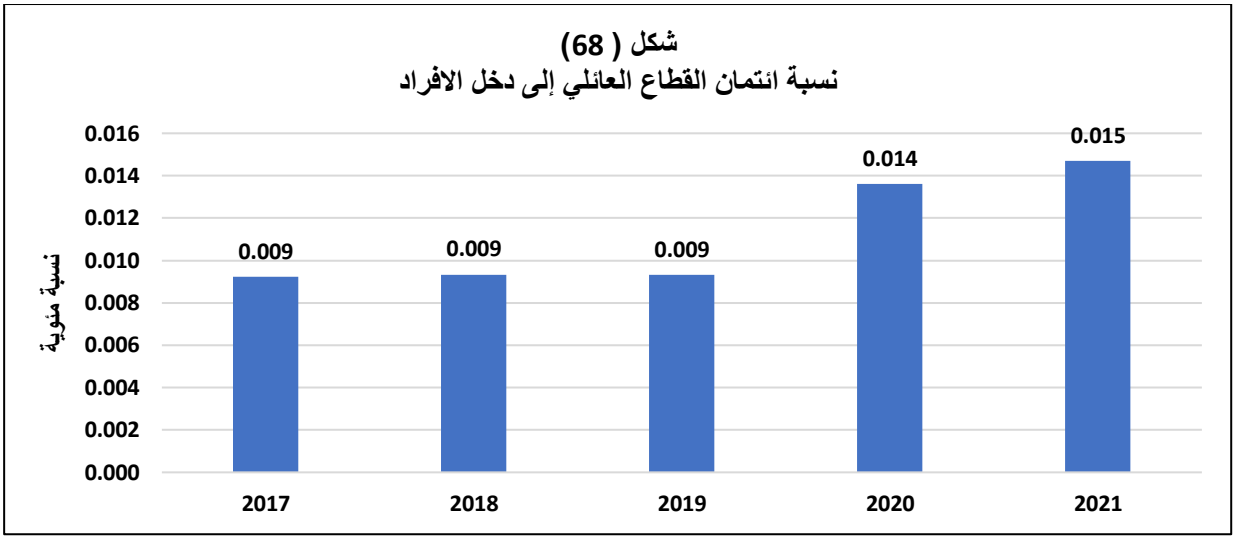

المصدر: – البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية 2017.

وعند مقارنةً العراق ببعض الدول نجد أنَّه يحتل مرتبة متأخرة في نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى دخل الأفراد، والشكل (69) يوضح أنّ العراق يحتل المرتبة الأخيرة بين الدول المختارة:

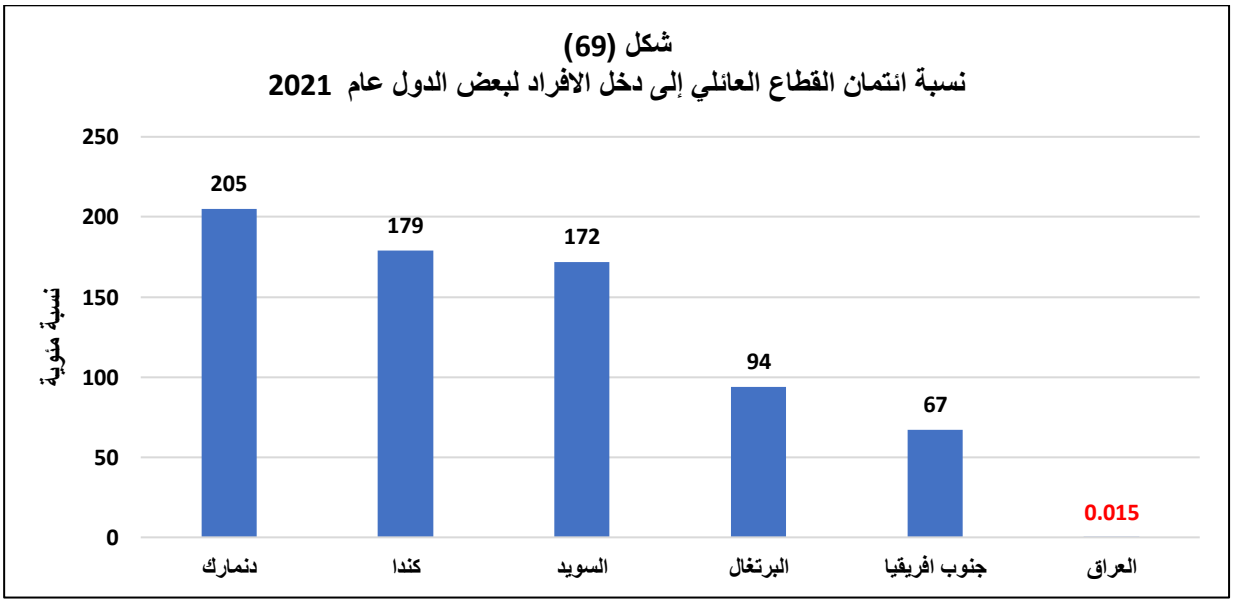

Soures: TRADING ECONOMIC https://tradingeconomics.com/country-list/households-debt-to-income

4-2. نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى (GDP) في العراق:

إنَّ الغرض من قياس هذا المؤشر هو معرفة حجم إجمالي الائتمان المُقدَّم من الجهاز المصرفي إلى القطاع الخاص؛ لكون الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي يكون جزءًا منه، وقد بيّنت الدراسات أنّ نسبة الائتمان المُقدَّم إلى القطاع الخاص إلى GDP إذا بلغت (80%-100%) تؤدي إلى تقلبات كبيرة في الدورة الاقتصادية ومن الممكن أن تؤثّر في الاستقرار المالي[1]، والشكل (70) يوضح نسبة الائتمان المُقدَّم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق الذي يؤكد أنّ هناك ارتفاعًا طفيفًا جدًّا في هذه النسبة من (13.3%) عام 2017 إلى (13.4%) عام 2021، أي إنَّه من وجهة نظر الاستقرار المالي لا توجد مخاطر عالية للائتمان المُقدَّم للقطاع الخاص على الاستقرار المالي.

شكل (70)
نسبة اجمالي ائتمان القطاع الخاص إلى GDP في العراق

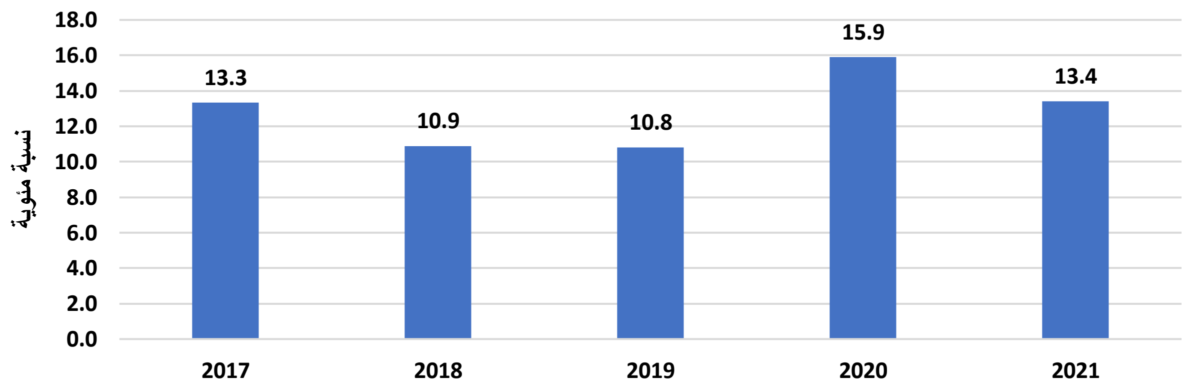

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

4-3. نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى (GDP) في العراق:

إنَّ هذا المؤشر يقيس حجم الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو يُعدُّ جزءًا من الائتمان المُقدَّم إلى القطاع الخاص لذلك من الطبيعي أن تكون نسبته إلى (GDP) أقلّ من نسبة إجمالي الائتمان المُقدَّم إلى القطاع الخاص، وقد أظهرت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي 2017 أنّ الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية إذا تجاوزت نسبته (65%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويكون ضعيفًا إذا كانت النسبة أقلّ من (10%) [2]، والشكل (71) يوضح نسبة الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي إلى (GDP) في العراق، إذ يُلحَظ أنَّ نسبة مديونية القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

[1] Ratna Sahay and others, Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets, I M F, 2015.

[2] تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2019، ص 150.

قد ارتفعت من (6.1%) عام 2017 إلى (7.4%) عام 2021، أي إنّ هذه النسبة هي أقلّ من (10%) ممّا يؤكد انخفاض الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي في العراق، وهو ما يتطلب وضع سياسات مفصلة وعلمية تهدف إلى رفع نسبة هذا المؤشر، والتي ستنعكس آثارها على الاقتصاد العراقي بالإيجاب.

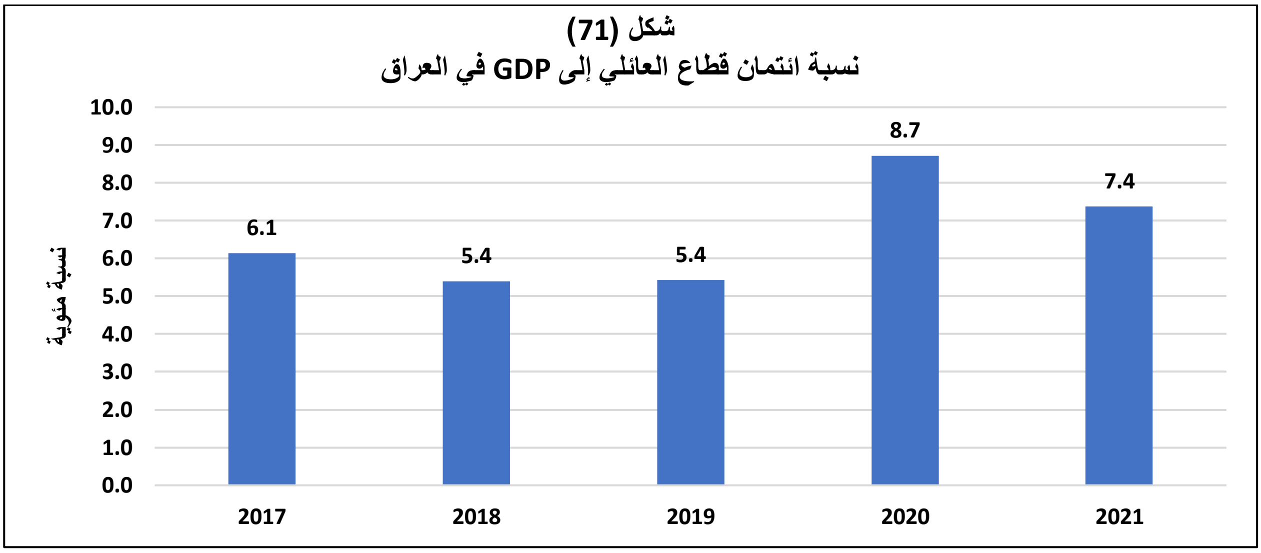

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، الإحصاءات النقدية والمالية.

وبصورة عامة فإنّ الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي في العراق ضعيف إذا ما قورن مع بعض الدول، والشكل (72) يوضح من حيث نسبة الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي إلى (GDP) أنّ العراق يحتل المرتبة الأخيرة بين الدول المقارنة، وأنَّ الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي يمكن أن يزداد من دون القلق من أنّ يؤثر في الاستقرار المالي، مع مراعاة شروط منح الائتمان ومعاييره.

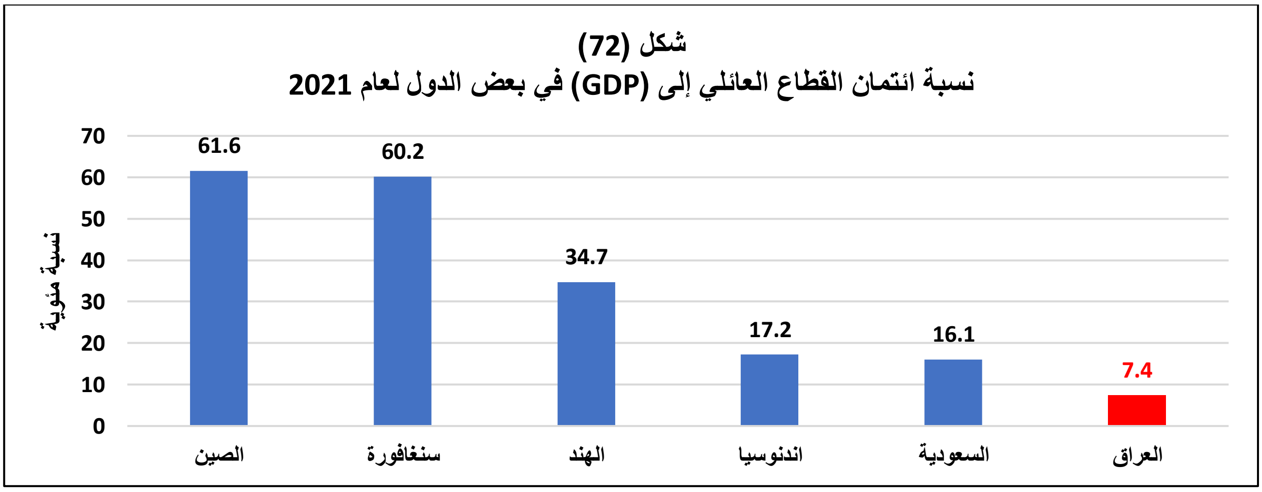

Soures: TRADING ECONOMIC https://tradingeconomics.com/country-list/households-debt-to-gdp?continent=asia.

4-4. نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى اجمالي ائتمان القطاع الخاص:

يقيس هذا المؤشر نسبة الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي إلى إجمالي الائتمان المُقدَّم إلى القطاع الخاص لمعرفة حجم الائتمان العائلي من الائتمان المُقدَّم إلى القطاع الخاص، والشكل (73) يوضح أنّ نسبة الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي قد ارتفع من (46.1%) عام 2017 إلى (55%) عام 2021، وهذا الارتفاع يرجع إلى النمو الموجب في الائتمان العائلي وهو أكبر من نمو إجمالي الائتمان الخاص، إذ بلغ نمو الائتمان العائلي (63%) في حين كان هناك نمو أقلّ في إجمالي الائتمان الخاص بنسبة نمو بلغت (36%) خلال المدة (2017-2021)، وترجع هذه الزيادة في نموا الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي إلى زيادة القروض الممنوحة إلى قطاع الإسكان لا سيما من مبادرات البنك المركزي إضافة إلى مبادرة البنك المركزي بمنح (15) مليون دينار إلى الافراد ذوي الدخل المنخفض، فضلاً عن القروض التي تمنحها المصارف من مواردها الذاتية، وإنَّ الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي يشكّل جزءًا مهمًّا من الائتمان المُقدَّم إلى القطاع الخاص في العراق.

شكل (73)
نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى اجمالي ائتمان القطاع الخاص

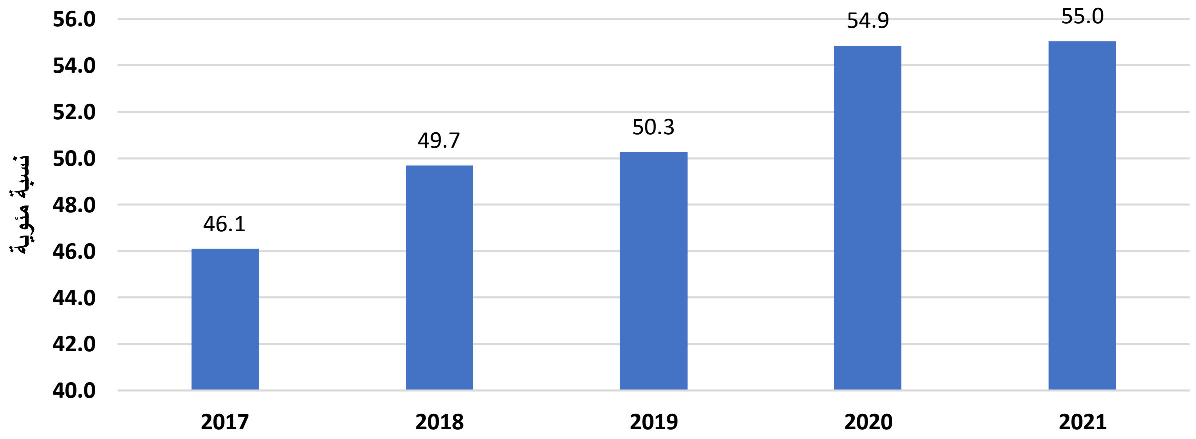

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، الإحصاءات النقدية والمالية.

4-5. نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى اجمالي الائتمان النقدي:

يُقاس هذا المؤشر من طريق احتساب التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العائلي نسبة إلى مجموع الائتمان النقدي سواء كان مقدَّمًا إلى القطاع الخاص أم العام، وهذا المؤشر يبيّن حجم الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي من إجمالي الائتمان النقدي والشكل (74) يوضح أنّ نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى إجمالي الائتمان النقدي قد ارتفع من (35.9%) عام 2017 إلى (42%) عام 2021، على وفق وتيرة متزايدة.

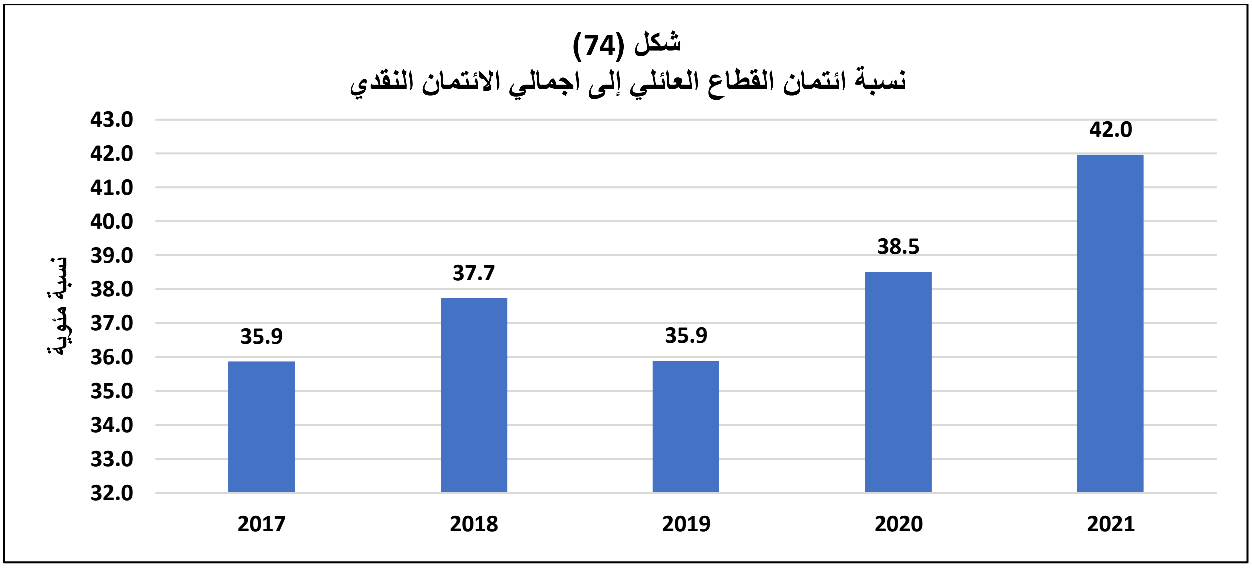

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

4-6. نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى ودائع القطاع الخاص:

أن هذا المؤشر يوضح مدى امكانية المصارف على تغطية الديون المُقدَّمة إلى القطاع العائلي من طريق ودائع القطاع الخاص فقط، والشكل (75) يوضح أن نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى ودائع القطاع الخاص بلغت (52.2%) خلال عام 2017، ثم انخفضت هذه النسبة إلى (51.4%) بنهاية عام 2021، وهذا يعني أن الودائع تغطي كل الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي، ومن ثَمَّ يمكن زيادة الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي مع الاخذ بنظر الاعتبار شروط والإجراءات والضمانات التي يتوجب توافرها عند تقديم الائتمان من المصارف.

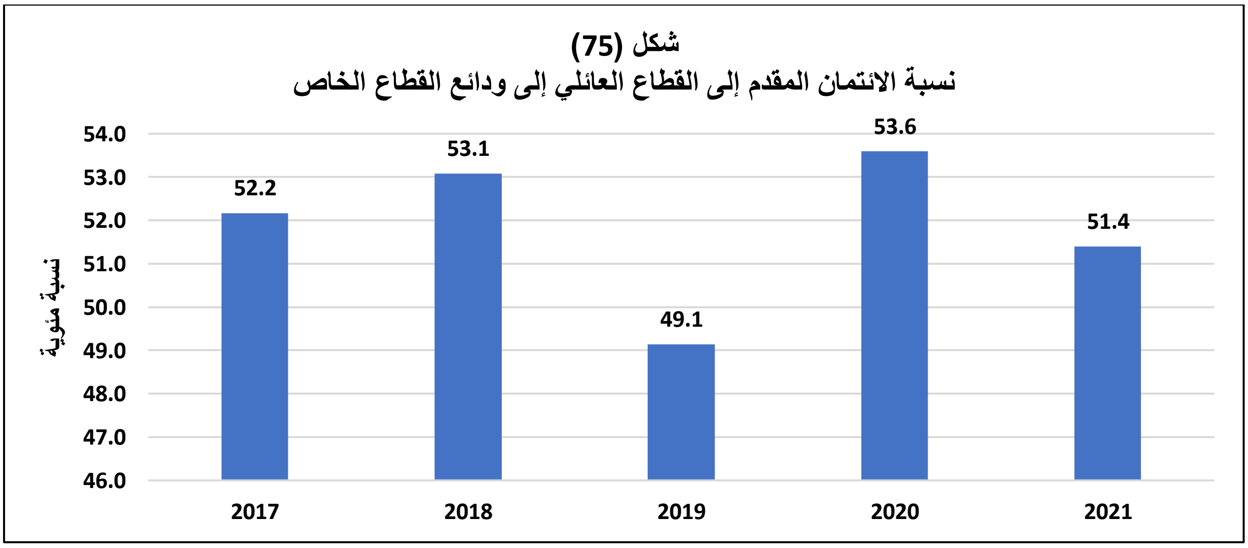

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

4-7. علاقة مديونية القطاع العائلي بالشمول المالي:

إنَّ حجم الائتمان الممنوح إلى القطاع العائلي له علاقة طردية بحجم الحسابات المصرفية التي يمتلكها الأفراد، إذ كلما ارتفع عدد الحسابات المصرفية لعدد البالغين في البلد زاد حجم الائتمان الممنوح إلى القطاع العائلي، وعليه فإنَّ حجم القروض المُقدَّمة إلى القطاع العائلي مرتفع أكثر في الدول المتقدّمة ممّا هو موجود في الدول النامية، وذلك بسبب التطور المرتفع في الخدمات المصرفية وإيصالها إلى الجمهور بصورة سريعة، إذ كلما كان هناك شمول مالي مرتفع كان الوصول إلى الائتمان بصورة أسهل، والشكل (76) يوضح نسبة الائتمان الممنوح إلى القطاع العائلي إلى GDP لبعض الدول ذات الشمول المالي المختلف، إذ يتضح أنّ نسبة الائتمان الممنوح إلى القطاع العائلي يزداد مع زيادة مستوى الشمول المالي، ومن ثَمَّ فإنّ التطور المالي وسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية يتأثر طرديًا بالائتمان الممنوح للقطاع العائلي، إذ إنّ الدنمارك تمتلك أكبر نسبة من البالغين الذين يمتلكون الحسابات المصرفية بلغت (99.9%) وهي صاحبة أعلى نسبة في حجم الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى (GDP) بنسبة (113%) عام 2017، في حين أنَّ العراق صاحب أدنى نسبة في عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية والبالغة (20%) وهو صاحب أدنى نسبة ائتمان ممنوح إلى القطاع العائلي إلى (GDP) بنسبة بلغت (6.1) في عام 2017، وهذا يؤكد أنّ ارتفاع مستوى التطور المالي يؤدي إلى زيادة الائتمان الممنوح إلى القطاع العائلي، وممّا سبق فإنّ القطاع العائلي يُعدُّ من القطاعات المهمة في اقتصاد أيّ بلد على اختلاف مدى تطورها، ويُعدُّ مؤثرًا جدًّا في درجة استقراره.

شكل (76)
علاقة مديونية القطاع العائلي بالشمول المالي لعام 2017

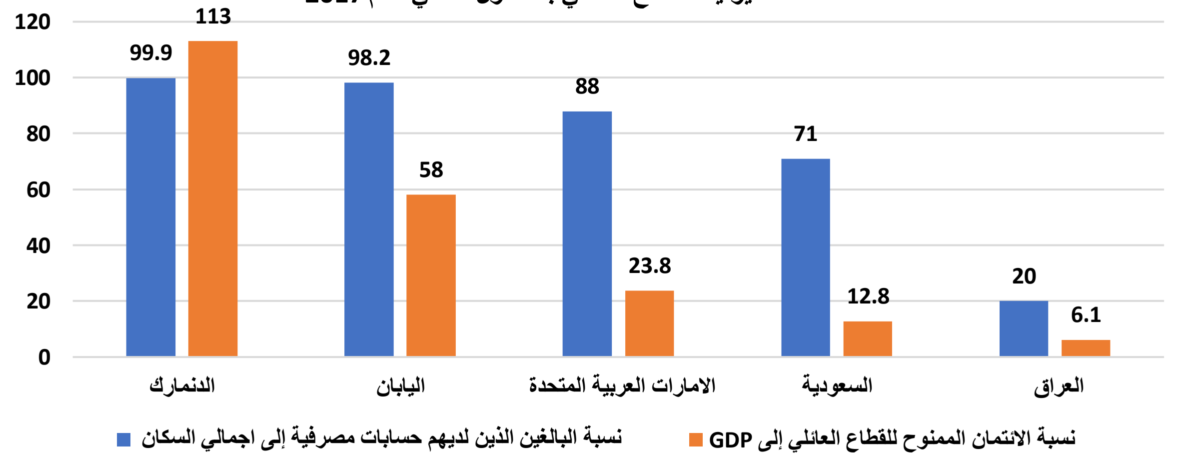

Soures:

- Global Economy ،https://www.theglobaleconomy.com/rankings/household_debt_gdp/
- صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/external/datamapper/HH_LS@GDD/CAN/GBR/USA/DEU/ITA/FRA/JPN.

جدول (13) المؤشرات الخاصة بفصل مديونية القطاع العائلي			
اسم المؤشر	قيمة المؤشر 2020	قيمة المؤشر 2021	معدل التغير
نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى دخل الافراد	**0.014**	**0.015**	**0.07**
نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى (GDP) في العراق	**15.9**	**13.4**	**-0.16**
نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى (GDP) في العراق	**8.7**	**7.4**	**-0.15**
نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى اجمالي ائتمان القطاع الخاص	**54.9**	**55.0**	**0.00**
نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى اجمالي الائتمان النقدي	**38.5**	**42.0**	**0.09**
نسبة ودائع القطاع الخاص إلى ائتمان القطاع العائلي	**186.6**	**194.6**	**0.04**

تقرير الاستقرار المالي 2021 ////////////

الفصل الخامس

قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق

5. قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق:

اتخذ صناع السياسات في البنك المركزي العراقي جملة من الإجراءات الاستثنائية لحماية الأفراد والاقتصاد والنظام المالي في العراق من آثار الصدمات التي لحقت به في الأعوام السابقة. إذ ساعدت تلك الاجراءات على احتواء مخاطر الاستقرار المالي. إذ ان تمويل الاقتصاد بحزمة من المبادرات التمويلية ستدعم الاقتصاد العراقي، لاسيما وانه واجه تحديات جسيمة، انعكست على تراجع النمو بمعدلات كبيرة، إذ بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، فقد استمر البنك المركزي بدعم الاقتصاد من طريق مبادرته للمصارف المتخصصة لتصل إلى (10,435) مليار دينار عراقي لغاية عام 2021، ومن ثم تنعكس تلك السياسات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، غير أن مؤشرات التعافي هذه لا تزال محفوفة بقدر كبير من عدم اليقين وستتوقف على مسار الأسعار في الأسواق العالمية والكميات المنتجة والمصدرة من النفط العراقي. كما يستمر تراكم مواطن الضعف في ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده شبه الكامل على النفط، ليشكل تيارات معاكسة أمام مسيرة التعافي في الفترات القادمة، إذ ان التصدعات التي لحقت به في الأعوام السابقة ستستمر لفترة أطول. وهي بحاجة إلى إجراءات اضافية كدعم مبكر لإرساء الاقتصاد نحو الاستقرار وتعزيز النمو. وبالتالي تقيس مؤشرات الاستقرار المالي بشكل كمي مستوى الاستقرار المالي وتعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، اذ ينبّه متخذي القرار وواضعي السياسات بإحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية وإستباقية. إذ تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي بصورة ترتكز على مقاييس كمية وموضوعية، وكما يعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي، مع توجيه الانتباه للمخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المالي ككل، لذلك فقد سعى البنك المركزي العراقي متمثلا في قسم الاستقرار النقدي والمالي إلى تطوير مؤشر الاستقرار المالي ليصبح شاملًا لحالة استقرار النظام المالي بصورة كلية وليس فقط الاستقرار المصرفي وذلك من طريق الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لكُلّ من النظام المصرفي والقطاع الكلي وسوق رأس المال والدورة المالية وهذه المؤشرات الفرعية تعتمد كذلك على نسب فرعية اخرى موضحة في الجدول (14).

جدول (14) المتغيرات الداخلة في تكوين مؤشر الاستقرار المالي والاوزان النسبية لكل مؤشر					
المحور	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	العلاقة بين المتغير ومؤشر الاستقرار المالي	الوزن الترجيحي بعد حذف القيمة الصغرى والعظمى	وزن المؤشر الرئيسي(w)
مؤشر القطاع المصرفي BI	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	طردية	13%	53%
	جودة الأصول	الديون غير العاملة/ اجمالي الديون	عكسية	5%	
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال	عكسية	5%	
		نسبة التغطية (المخصصات/ الديون غير العاملة)	طردية	5%	
	السيولة	نسبة الأصول السائلة/ الالتزامات قصيرة الاجل	طردية	6%	
	الربحية	نسبة اجمالي الديون اجمالي الودائع	عكسية	6%	
		نسبة العائد على الأصول(ROA)	طردية	3%	
		نسبة العائد على حقوق الملكية(ROE)	طردية	3%	
		اجمالي المصروفات من غير الفوائد/ اجمالي الدخل	عكسية	4%	
		هامش الفائدة إلى اجمالي الدخل	طردية	3%	
مؤشر الاقتصاد الكلي EI		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	طردية	6%	24%
		نسبة عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	عكسية	6%	
		معدل التضخم	عكسية	6%	
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية/الناتج المحلي الإجمالي	طردية	6%	
مؤشر سوق رأس المال CI		مؤشر سوق العراق للأوراق المالية	طردية	7.50%	15%
		القيمة السوقية للأسهم/الناتج المحلي الإجمالي	طردية	7.50%	
مؤشر الدورة المالية FI		فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)[1]	عكسية	8%	8%
المجموع				100%	100%

1-5. المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي:

يتكون مؤشر الاستقرار المالي من أربع مؤشرات رئيسة وعلى النحو الآتي:

أ- مؤشر القطاع المصرفي يتكون من 10 مؤشرات فرعية وهي: نسبة كفاية رأس المال ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة إلى رأس المال، ونسبة تغطية

1 يتم احتساب اتجاه هذه النسبة باستخدام (The Hodrick–Prescott filter) والفجوة لهذه النسبة.

المخصّصات، ونسبة الأُصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء، ونسبة العائد على الأُصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

ب- مؤشر الاقتصاد الكلي ويتكون من أربع مؤشرات فرعية وهي: معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدّل التضخم، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ج- مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشرين فرعيين، وهما: مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.

د- مؤشر الدورة المالية: يتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان أي الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل باستخدام هودريك- بريسكوت فلتر (The Hodrick–Prescott filter).

ويوضح الجدول السابق المتغيرات المستخدمة في تكوين مؤشر الاستقرار المالي والعلاقة بين هذه المتغيرات ومؤشر الاستقرار المالي، علما أن المتغيرات التي لها علاقة عكسية سيتم إعطائها اشارة سالبة قبل تطبيع البيانات وحسب الطريقة التي سيتم توضيحها في منهجية المؤشر:

إطار (3): <u>خطوات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق</u>

ان **<u>المؤشر التجميعي</u>** هو مؤشر مركب ويتم حسابه وفقاً للخطوات الآتية:

<u>1</u>-تحويل بيانات المتغيرات إلى قيم معيارية وفق الطريقة التجريبية:

(Empirical Normalization) بواسطة المعادلة الآتية [1]:

$$d = \frac{x - Min}{Max - Min}$$

<u>إذ ان:</u>

X=قيمة المتغير في العام الحالي.

Min= اقل قيمة للمتغير أثناء مدة الاحتساب.

Max= اكبر قيمة للمتغير أثناء مدة الاحتساب.

وتتراوح قيمة المؤشر ما بين ($0 - \infty$)، كلما كانت القيمة قريبة من الصفر فهو دلالة على ان الاستقرار المصرفي يواجه مخاطر بدرجة أكبر من الاستقرار، بينما كلما ابتعدت القيمة من الصفر فهو دلالة على ان المؤشر التجميعي مستقر وحجم مخاطر أقل، كلما اقتربت قيمة المؤشر من واحد دل ذلك على انخفاض المخاطر ومن ثَمَّ زيادة مستوى الاستقرار المالي.

2- تحديد الأوزان: تم تحديد أوزان مختلفة للمتغيرات الخاصة بالمؤشرات المذكورة في الجدول (11) وهي طريقة تقدير الخبراء، وهناك طرق أخرى لمنح الأوزان مثل[2]:

- تقديرات الخبراء (Expert Judgment) .
- تحليل العناصر الأساسية (Principal Components Analysis)
- التحليل العاملي (Factor Analysis)

3- جمع القيم المعيارية الموزونة للحصول على قيم المؤشرات الفرعية.

4-حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وفقاً للصيغة التالية:

$$FSI = \sum_{j=1}^{10} \omega_{j\ BI} \left[\frac{x_{jt-Min_j}}{Max_j - Min_j}\right] + \sum_{j=1}^{2} \omega_{j\ CI} \left[\frac{x_{jt-Min_j}}{Max_j - Min_j}\right] + \sum_{J=1}^{4} \omega_{j\ EI} \left[\frac{x_{jt-Min_j}}{Max_j - Min_j}\right] + \omega_{j\ FI} \left[\frac{x_{jt-Min_j}}{Max_j - Min_j}\right]$$

إذ ان:

FSI : مؤشر الاستقرار المالي.

ω_j: الأوزان الترجيحية.

BI: مؤشر القطاع المصرفي.

EI: مؤشر القطاع الكلي.

CI: مؤشر سوق رأس المال.　　FI: مؤشر الدورة المالية.　　t : العام الذي يتم فيه الاحتساب.

---

[1] يوجد عدد من الطرق في تحويل البيانات إلى قيم معيارية standardization ولكل طريقة ميزاتها وعيوبها، ولكن استخدام الطريقة المذكورة أعلاه تعد من أفضل الطرق استنادا إلى Rabi Mishra and others، للمزيد أنظر:

- Rabi Mishra, Puneet Verma, and Sanket Bose (2015), Operationalising Financial Inclusion Index as a Policy Lever: Uttar Pradesh (in India)- A Case Study, Journal of Mathematics and Statistical Science, Vol. 1, Issue 4, pp 149-165.

[2] OECD, (2008), Handbook on Constructing Composite Indicators Methodology and User Guide, Organization for Economic Co-Operation and Development, pp31-33. Available at: <u>www.oecd.org/publishing/corrigenda</u>.

5-2. الجانب العملي لمؤشر الاستقرار المالي في العراق:

5-2-1. تحليل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وخارطة الاستقرار:

يمكن تقييم مستوى الاستقرار المالي بواسطة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، الذي يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات المؤشر التجميعي واتجاهاته، إن قيم المؤشرات التجميعية الفرعية للمؤشر التجميعي الكلي للاستقرار المالي في العراق قد شهدت ارتفاعا على امتداد المدة من 2015 إلى 2021، باستثناء عام 2019 الذي انخفض فيه إلى (0.410) عن عام 2018 الذي بلغت فيه (0.440)، إذ ارتفعت قيمة المؤشر طول المدة من (0.311) عام 2015 إلى (0.656) عام 2021 على النحو المبيّن في الجدول رقم (15) ، إذ يعكس التوجه العام لدى البنك المركزي العراقي نحو تبني وتعزيز سياسات تحقيق الاستقرار المالي من طريق تطبيق متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) فضلًا عن متطلبات البنك المركزي العراقي الاخرى للقطاع المصرفي في العراق (المحلي والأجنبي).

جدول (15) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي والمؤشرات الفرعية المكونة له

السنوات / المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي	0.311	0.343	0.363	0.440	0.410	0.586	0.656
مؤشر القطاع المصرفي	0.205	0.181	0.181	0.194	0.190	0.289	0.253
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.031	0.087	0.121	0.162	0.133	0.155	0.225
مؤشر سوق رأس المال	0.000	0.049	0.005	0.005	0.008	0.080	0.099
مؤشر الدورة المالية	0.000	0.025	0.055	0.079	0.080	0.063	0.080

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

في ظل الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا، عمد البنك المركزي العراقي على العمل بجملة من الإجراءات السريعة والناجعة التي من شأنها أن تخفف الصدمة على الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تحسن أسعار النفط العالمية اثناء عام 2021 ، ممّا انعكست تلك الإجراءات والأوضاع بصورة إيجابية على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الذي شهد ارتفاعًا ليصل إلى (0.656) عام 2021 مقابل (0.586) نهاية العام 2020، وان مجموعة الإجراءات توزعت أثناء الأزمة وما بعدها إلى قسمين الاولى كانت على شكل تعليمات وضوابط (كتأجيل سداد الأقساط وغرامات الائتمان المتعثر وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لتوفير السيولة للمصارف)، والثانية دعم للقطاعات الاقتصادية من طريق زيادة المبالغ الممنوحة للمصارف (الصناعي والزراعي والعقاري وصندوق الاسكان) التي اطلقها البنك المركزي العراقي للإقراض الموجه للقطاعات الاقتصادية، اذ بلغت لعام 2021 حوالي (2609) مليار دينار عراقي من إجمالي المبالغ الممنوحة البالغة (4679.7) مليار دينار عراقي

والتي أوصلت الاقتصاد العراقي إلى التعافي والتماسك من جديد وخلق قطاع مالي ونقدي قوي ومستقر من خلال تبني مبادرة لتمكين الاقتصاد الرقمي وزيادة الشمول المالي. وعلى النحو المبيَّن في الشكل (77).

شكل(77)
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق

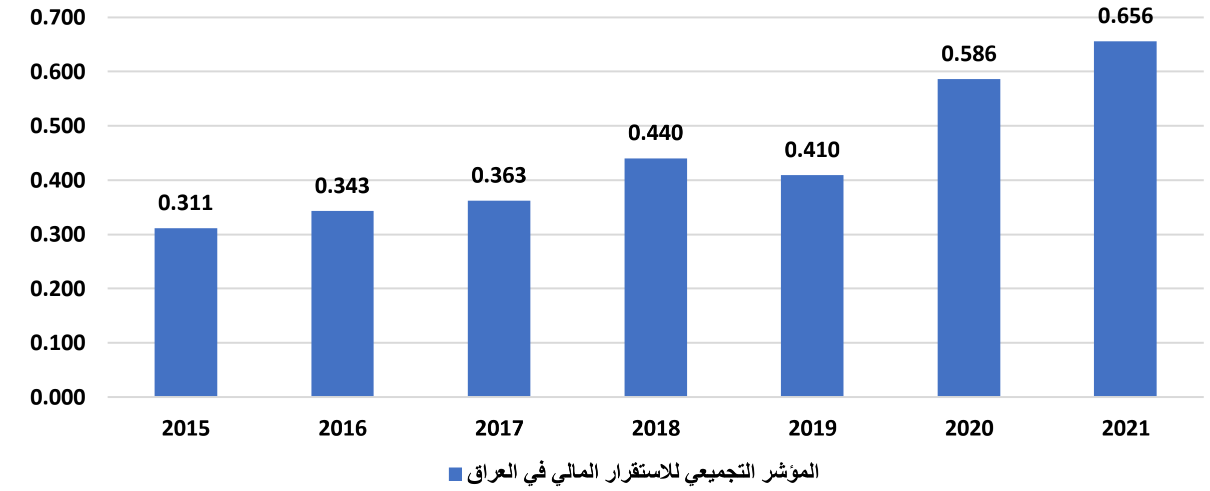

المصدر: بيانات الجدول (15).

2-2-5. خارطة الاستقرار المالي:

توضح خارطة الاستقرار المالي تحليل أتجاه المؤشرات الفرعية المجمعة بناءً على بيانات كل سنة، إذ شهد المؤشر التجميعي تحسّن على امتداد المدة من 2015 إلى 2021. إذ ارتفع في عام 2021 كل من مؤشر سوق رأس المال ومؤشر الاقتصاد الكلي وكذلك مؤشر الدورة المالية، في حين انخفض مؤشر القطاع المصرفي، وكان الاثر الإجمالي للتغير في هذه المؤشرات هو ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي من (0.586) عام 2020 إلى (0.656) عام 2021، وهو يعكس استقرارًا نسبيًا لمؤشر الاستقرار المالي في العراق. ويوضح الشكل (78) ان ارتفاع مؤشر الاقتصاد الكلي كان له الأثر في ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي بسبب نمو كل من (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي) اذ كان لهذان المتغيران الأثر في ارتفاع مؤشر الاقتصاد الكلي نتيجة الزيادة في أسعار النفط العالمية مما انعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من إن وزنها الترجيحي يشكل (24%) من إجمالي الوزن الترجيحي لمؤشر الاستقرار المالي ، بالإضافة إلى أن مؤشر القطاع المصرفي له النسبة الأكبر من الوزن الترجيحي اذ يشكل ما نسبته (53%) من اجمالي الوزن الترجيحي لمؤشر الاستقرار المالي على الرغم من انخفاضه اثناء عام 2021 وهذا يعود لسببين: **الاول** هو ارتفاع نسبة الوزن الترجيحي لمؤشر القطاع المصرفي مقارنة مع باقي المؤشرات، و**الثاني** هو ارتفاع عدد المؤشرات الفرعية الداخلة في تكوينه، وكما كان لجودة الأُصول والربحية الأثر الأكبر على تحقيق الاستقرار المصرفي ومن ثَمَّ المالي في العراق وهي انعكاس لمتانة ومرونة القطاع

المصرفي العراقي الذي شهد تحقيق ربحية جيدة وبناء نسب تغطية سيولة جيدة والاعتماد على الأعمال الأساسية للمصارف.

شكل(78) خارطة الاستقرار المالي في العراق

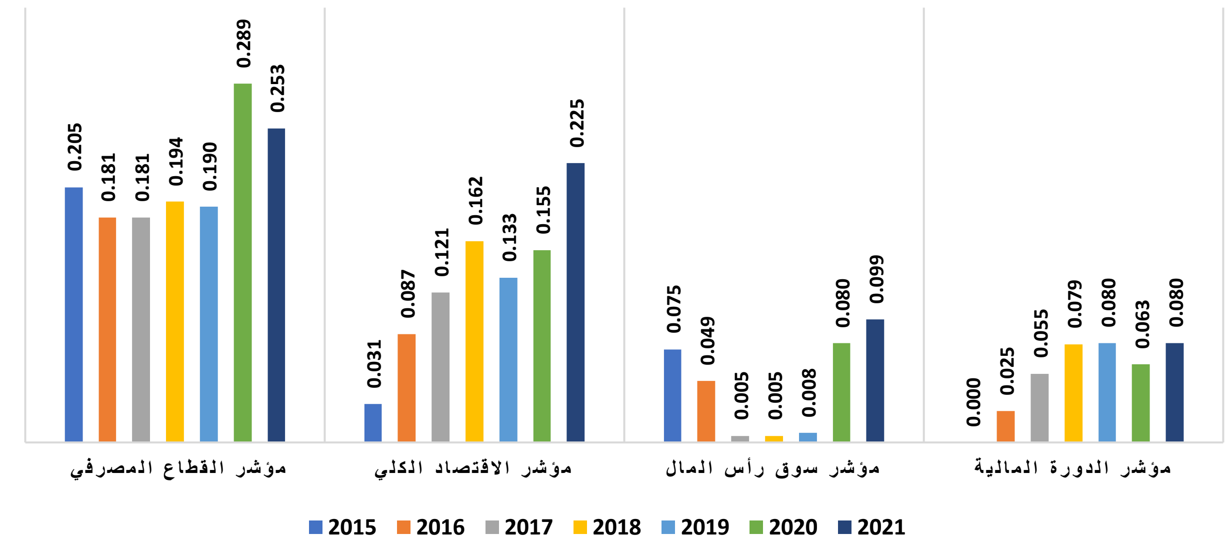

المصدر: بيانات الجدول (15).

5-3 .العلاقة بين المؤشر التجميعي للاستقرار المالي والمؤشرات الفرعية المكونة له:

يتكون المؤشر التجميعي للاستقرار المالي من عدة مؤشرات فرعية تؤثر جميعها في المحصلة النهائية على قيمة المؤشر وهي على النحو الآتي:

5-3-1. مؤشر القطاع المصرفي (BI) (Banking Indicator):

ويتكون من أربعة مكونات رئيسة وهي (نسبة كفاية رأس المال، جودة الأُصول، السيولة والربحية) وهذه المتغيرات تدخل باحتسابها عدد من المتغيرات الثانوية التي تؤثر ايجابًا أو سلبًا على الاستقرار المالي في العراق، إذ شهد مؤشر الاستقرار المصرفي تقلبات أثناء المدة 2015 – 2021، فقد انخفضت القيمة الترجيحية لمؤشر الاستقرار المصرفي لتصل إلى (0.253) أثناء العام 2021 بعدما كانت (0.289) أثناء العام 2020 على النحو المبيُّن في الشكل (79).

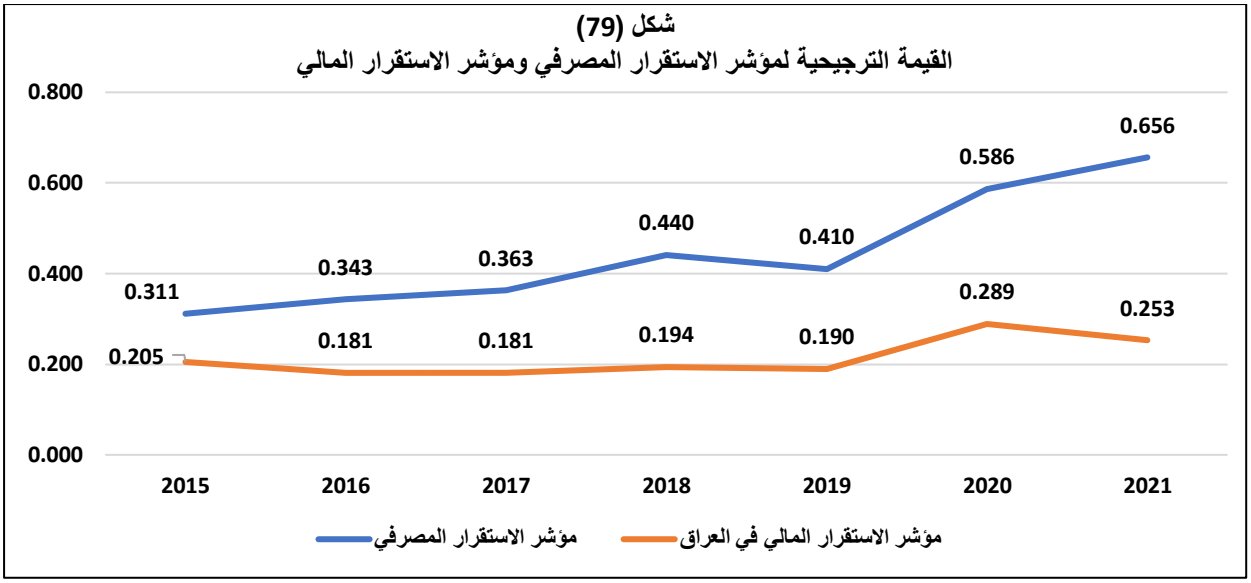

المصدر: بيانات الجدول (15).

إذ سجلت القيمة الترجيحية لمؤشر كفاية رأس المال أثناء العام 2021 معدّلًا مقداره (0.003) بعدما كانت (0.000) أثناء العام 2020، ونلحَظ أن خارطة الاستقرار المصرفي تبين بأن القيمة الترجيحية لكُلّ من مؤشر جودة الأُصول ومؤشر الربحية قد انخفض من (0.150) و(0.139) عام 2020 تواليًا إلى (0.128) و(0.119) عام 2021 على التوالي، والذي انعكس على انخفاض مؤشر الاستقرار المصرفي، فيما أرتفع مؤشر جودة السيولة من (0.000) في عام 2020 إلى (0.002) في عام 2021، الا انه لم يؤثر هذا الانخفاض في مؤشر جودة الاصول ومؤشر الربحية على مؤشر الاستقرار المالي في العراق اذ ارتفع من (0.586) عام 2020 إلى (0.656) عام 2021، وعلى النحو المبيَّن في الشكل (80).

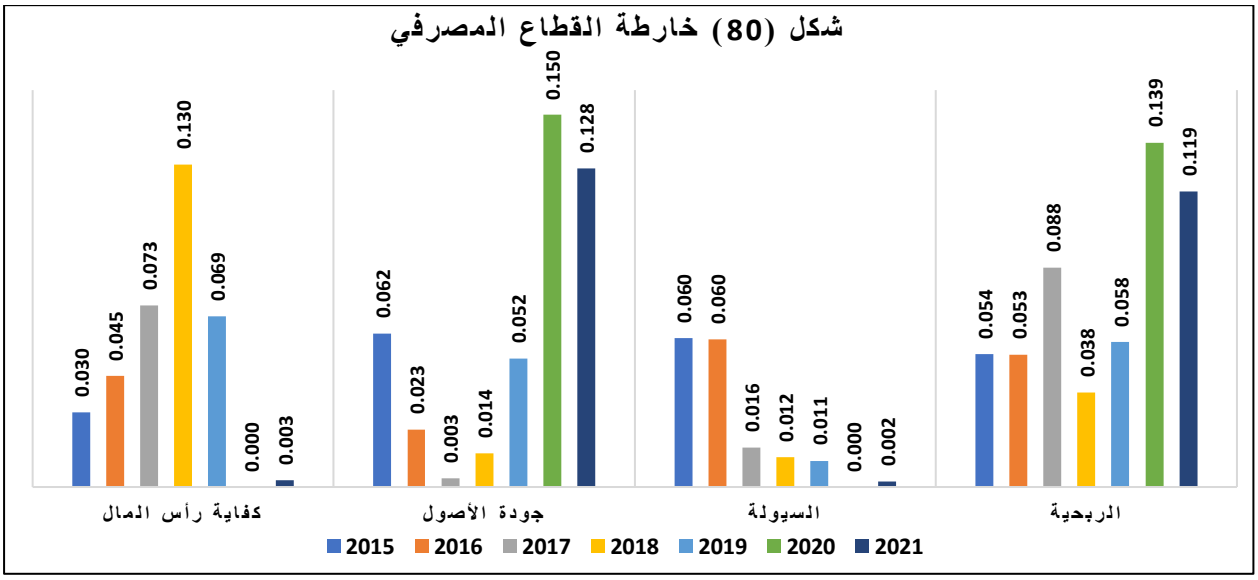

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

2-3-5. مؤشر الاقتصاد الكلي:

يعبر مؤشر الاقتصاد الكلي عن مجموعة الإحصاءات أو البيانات التي تعكس الظروف الاقتصادية للبلد، اذ يتم استخدامها من قبل المحللين والحكومات لتقييم الوضع الحالي والمستقبلي للاقتصاد والأسواق المالية، ويقيس المؤشر تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار المالي، ويتكون هذا المؤشر من اربع مؤشرات فرعية هي (معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الاحتياطيات الأجنبية/الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي، معدّل التضخم)[1]، أن تأثير النسبتين الاولى والثانية هو طرديًا في الاستقرار المالي، أمّا تأثير النسبتين الثالثة والرابعة فهو عكسي، إذ أن ارتفاع قيم مؤشرات الاقتصاد الكلي ستؤثر ايجابًا على الاستقرار المالي وإذا كانت المحصلة النهائية إيجابية أدّى ذلك إلى ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي. إذ نلاحظ من طريق خارطة استقرار الاقتصاد الكلي بأنّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاحتياطيات الأجنبية/الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل التضخم كان لهم الأثر الإيجابي على استقرار الاقتصاد الكلي ومن ثَمَّ الاستقرار المالي في العراق لتسجل كل منهم ما نسبته (0.060)، كما ارتفعت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (0.045) أثناء العام 2021، وكما مبين في الشكل (81):

شكل(81) خارطة مؤشر الاقتصاد الكلي

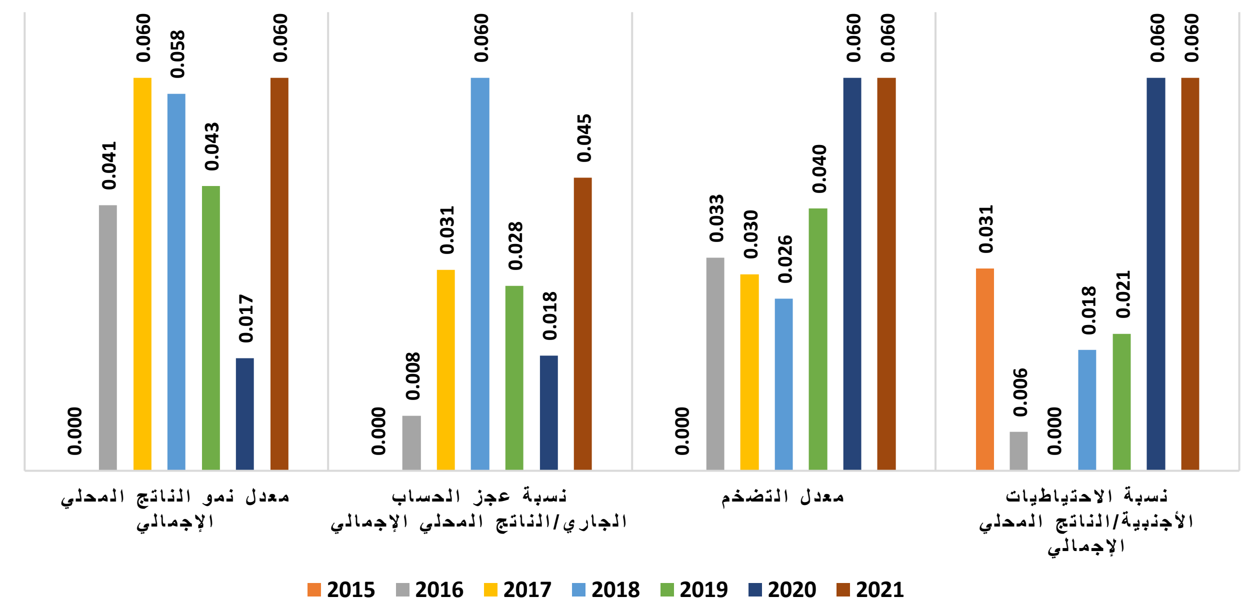

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

[1] لمزيد من المعلومات عن الية تأثير كل نسبة في مؤشر الاستقرار المالي مراجعة الجانب النظري، جدول (11)، ص107.

ومن الشكل (82) نجد أن المحصلة النهاية لمؤشر الاقتصاد الكلي قد كانت إيجابية، إذ ارتفعت من (0.155) عام 2020 إلى (0.225) عام 2021 ساهمت في تزايد مؤشر الاستقرار المالي في العراق بصورة عامّة أثناء عام 2021 مقارنة بعام 2020.

شكل(82)

القيمة الترجيحية لمؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق

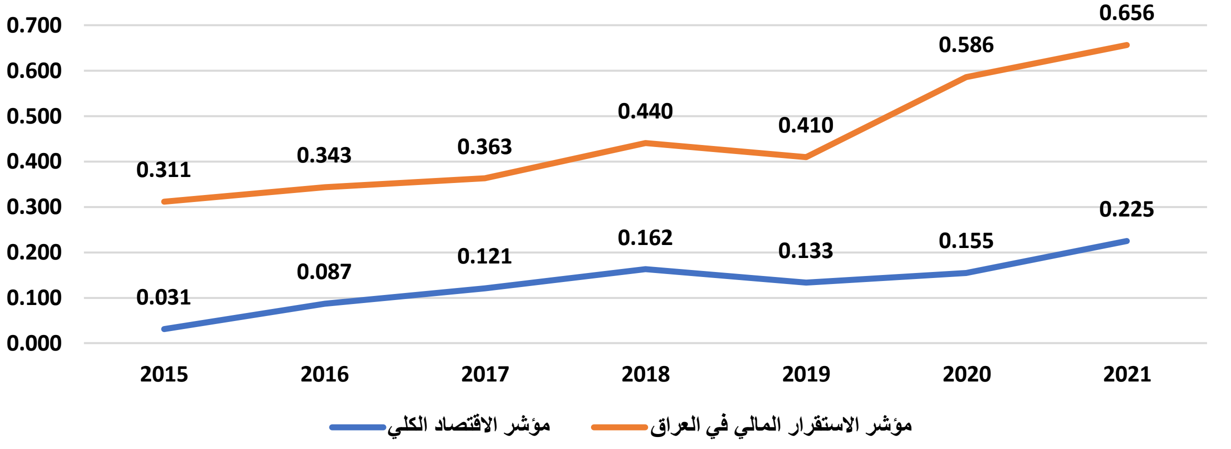

المصدر: بيانات الجدول (15).

5-3-3. مؤشر سوق رأس المال:

يقيس هذا المؤشر تأثير اسواق رأس المال على الاستقرار المالي باستعمال مؤشرين الاول (مؤشر سوق العراق للأسواق المالية) الذي يقيس اداء سوق العراق للأوراق المالية، والثاني (القيمة السوقية للأسهم/الناتج المحلي الإجمالي) إذ يعتبر مؤشر هذه النسبة من أهمّ المؤشرات التي يتم اخذها بعين الاعتبار عند المؤشر التجميعي، لكونه يؤثر بصورة كبيرة في الاستقرار المالي في العراق وبوزن ترجيحي يشكل (15.1%) من مجموع الاوزان الترجيحية للمؤشرات الداخلة في احتساب الاستقرار المالي في العراق، وتربط هذين المؤشرين علاقة طردية بمؤشر الاستقرار المالي ومن ثَمَّ فإنّ ارتفاع القيمة الترجيحية لمؤشرات هذه النسبة من (0.080) في 2020 إلى (0.099) في 2021، أثرت في مؤشر الاستقرار المالي في العراق أثناء المدة 2015-2021، وعلى النحو المبيَّن في الشكل (83).

شكل (83)
القيمة الترجيحية لمؤشر سوق رأس المال ومؤشر الاستقرار المالي في العراق

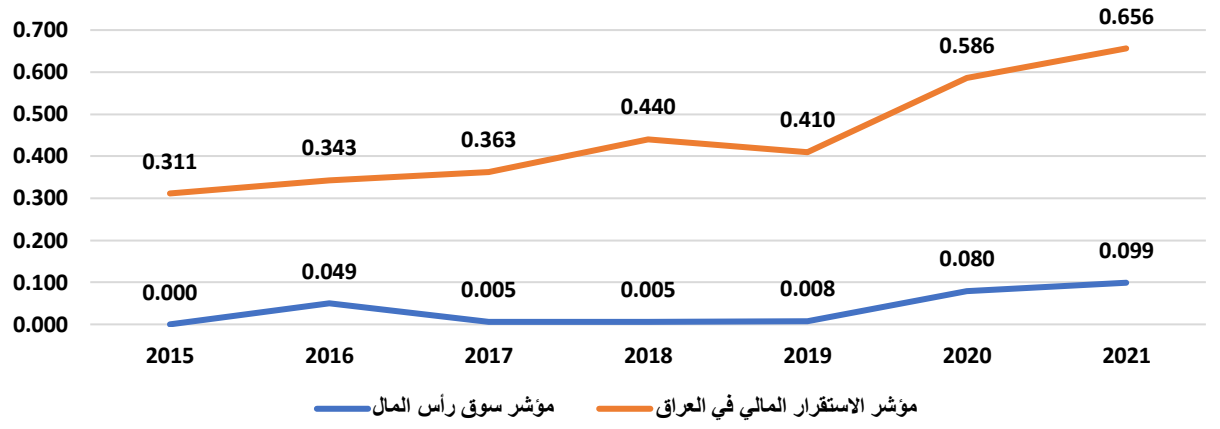

المصدر: بيانات الجدول (15).

5-3-4. مؤشر الدورة المالية:

يقيس المؤشر الانحرافات في مستوى الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي عن اتجاهه ويظهر المؤشر مراحل التوسع والانكماش للقطاع المالي في كل فترة ، تشير الفجوة الايجابية إلى تسارع نسبة نمو معدل الائتمان المقدم للقطاع الخاص التي قد لا تتوافق مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بنفس الوتيرة، اما الفجوة السالبة تشير إلى اتساع اسعار الائتمان بشكل يقل عن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، والذي يحدث عادة بعد الازمات مالية، اذ عندما تتوسع الفجوة تعكس حالة عدم الاستقرار المالي، ونلاحظ من الشكل (84) بأنّ القيمة الترجيحية للفجوة تراجعت منذ العام 2019، إلّا أنّ ذلك التراجع لم يؤثر بصورة كبيرة على الاستقرار المالي لأنَّ وزن الدورة المالية ضمن مؤشر الاستقرار المالي تشكل فقط (12%) ومن ثَمَّ فإنّ اثرها يكون طفيف مقارنة بمؤشر الاستقرار المصرفي أو مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي. إذ سجلت القيمة الترجيحية لمؤشر الدورة المالية (0.080) أثناء العام 2021، وقد بلغ متوسط نسبة فجوة الائتمان في العراق وللمدة (2015–2021) (0.055) وهذا يؤشر ضعف مساهمة القطاع المصرفي في العراق في تمويل النشاط الحقيقي رغم جهود البنك المركزي الرامية إلى تعزيز الشمول المالي والمبادرات التي أطلقها لتعجيل عملية التنمية واستدامة النمو الاقتصادي في العراق، الا انه في نفس الوقت يمثل انخفاضًا في حجم المخاطر المتحقّقة من احتمالية تسارع معدّل نمو الائتمان المصرفي في العراق.

شكل (84)

القيمة الترجيحية لمؤشر الدورة المالية ومؤشر الاستقرار المالي في العراق

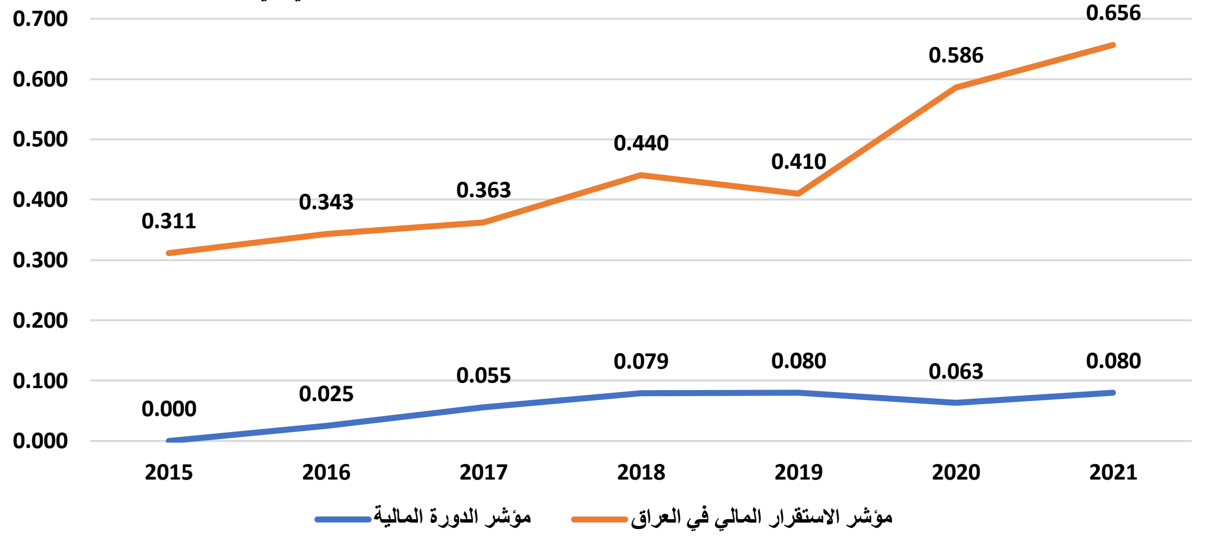

المصدر: بيانات الجدول (15).

تقرير الاستقرار المالي 2021 ////////////

الفصل السادس

اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية

6. اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (MACRO-STRESS TESTING):

تعد سلامة عمليات القطاع المصرفي وصحة سياساته من العوامل الأساسية في تطور ونمو القطاع المالي والحفاظ على استقراره وإمكانية تحقيق أهدافه في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير رؤوس الأموال للقطاع الحقيقي. إذ هناك عدة عوامل تؤثر على أداء القطاع المصرفي وفاعليته في تعبئة المدخرات وتقديم الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لذلك من الضروري متابعة أداء النظام المصرفي العراقي والوقوف على ابرز العوامل التي تُعدُّ مصدر تهديد يمكن أن تعرقل عملية النمو والاستقرار في القطاعات الاقتصادية بصورة عامّة والقطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص، وما هي الصدمات المتوقعة والمؤثرة عليه سلبا أو إيجابا من تفادي السلبيات وتعزيز الإيجابيات وتحديد مواطن الخلل في المتغيرات المدروسة في هذا الفصل والتي تُعدُّ لها تأثير نظامي على القطاع المصرفي في العراق.

كما لا يوجد شك في أهمية المصارف في الاقتصاد من طريق دورها الوسيط بين وحدات الفائض والعجز المالي والذي أثبتته النظريات الاقتصادية والتجارب العملية لمختلف دول العالم. فإنّ الاهتمام بسلامة القطاع المالي يُعدُّ ضرورة ملحة لضمان استمرار الانشطة الاقتصادية بل ودعمها وتنشيطها وتوسيعها، وتُعدُّ اختبارات الضغط أحد أدوات إدارة المخاطر في النظام المالي، وأنَّ إجراء اختبارات الضغط يُعدُّ من أدوات الرقابة المكتبية (OFF-SITE SUPERVISION) لأداء المصارف.

إنَّ طبيعة ودرجة الترابط بين القطاعين الحقيقي والمالي تجعل من الضرورة بمكان دراسة التطورات والتغيّرات في أحد القطاعين أو كليهما، ومدى تأثيرها في القطاع الآخر؛ لأنَّ أيّة مخاطر أو صدمات يتعرّض لها القطاع الحقيقي قد تُشكِّل مصادر خطر على القطاع المالي والعكس صحيح أيضًا.

لذا فإنَّ التنبُّؤ بقدرة القطاع المصرفي في امتصاص الصدمات الخارجية يتطلب تحليل التطورات في الاقتصاد الحقيقي ومراقبتها، من طريق بناء سيناريوهات ملائمة، وبهذا الصدد تمَّ افتراض مجموعة من السيناريوهات الكلية التي تنقسم إلى السيناريو الأساس، والمتوسطة الشدّة والأكثر شدّة؛ لغرض تقييم قدرة الجهاز المصرفي (المكوّن الأساس للقطاع المالي العراقي) على تحمُّل تلك الصدمات والاستمرار بأداء وظائفه الأساسية من دون المساس بحقوق المودعين.

6-1. ما المقصود باختبارات الضغط:

اختبار الضغط هو تحليل "ماذا لو" what if الذي يأخذ الحالة بصورة عامّةٍ، ولكنّه يفترض تغيرات جوهرية في واحد أو أكثر من المتغيّرات لغرض معرفة تأثيرها في المتغيّرات الأُخَر، وتُمثِّل أيضًا أداة لقياس سلامة ومرونة مؤسسة مالية معيّنة أو النظام المالي بصورة عامّة تحت سناريوهات وأحداث قاسية مختلفة، إنّها تمرين كمّي لمفهوم (ماذا لو؟)، لتقدير: ماذا سوف يحدث في رأس المال والأرباح والتدفُّق النقدي للمؤسسات المالية بصورة فردية، أو للنظام إجمالًا في حال تحقّق بعض المخاطر.

إنَّ نشأة اختبارات الضغط بوصفها أداة لم تكن في مجال التمويل، ولكن في العلوم التقنية، بالمعنى الواسع فإنَّ اختبارات الضغط هي تقنية أو أُسلوب لقياس استقرار المؤسسة أو النظام تحت ظروف مختلفة غير

مرغوب فيها في مجال التمويل، وتُستخدَم اختبارات الضغط لتقييم المحفظة الاستثمارية لمؤسسة معيّنة، أو لقياس استقرارية مؤسسة معيّنة، وتُسمَّى اختبارات الضغط الجزئية (MICRO-STRESS TESTS)، ولاحقًا هذه الطريقة استخدمت لاختبار استقرارية مجموعة من المؤسسات المالية سوية، أو للنظام المالي بصورة عامّة، والتي قد تؤثر في إجمالي الاقتصاد، وتُسمَّى اختبارات الضغط الكلية (MACRO-STRESS TESTS) والتي سيتم استخدامها في هذا التقرير.

6–2. أهمية اختبارات الضغط الكلية في:

أ– قياس قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات الخارجية.

ب– اكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف.

ج– تحديد هوامش المخاطرة المقبولة ودرجات المرونة المطلوبة.

د– قياس درجة حساسية القطاعين المالي والمصرفي للمتغيّرات في الأسواق المالية، وفي البيئة الاقتصادية الكلية.

هـ– قياس وتقدير الخسائر المحتملة غير المتوقعة التي قد تنتج عن أحداث نادرة لا تحصل في ظل الظروف الاعتيادية.

6–3. السيناريوهات الكلية: لغرض استخدام اختبارات الضغط الكلية، يتمّ عادةً افتراض ثلاثة سيناريوهات، وعلى النحو الآتي:

أ–سيناريو الوضع الأساس (Baseline Scenario):

يتمُّ في هذا السيناريو التنبُّؤ بالقيم المستقبلية للمتغيّرات الداخلة في الأُنموذج.

ب– سيناريو متوسط الشدة (Medium Stress Scenario):

يتمُّ في هذا السيناريو تحديد الصدمة المتوسطة الشدة لكل متغير.

ج– سيناريو الأكثر شدة (Severe Stress Scenario):

يتمُّ في هذا السيناريو تحديد صدمة أقسى شدّةً من الصدمة المتوسطة الشدّة ومناسبة لكُلّ متغير.

ونظرًا إلى طبيعة الاقتصاد العراقي تمَّ اختيار بعض متغيّرات الاقتصاد الكلي، وهي **أسعار النفط العالمية** لتأثيرها الواضح في الأوضاع المالية كافةً في العراق، وفي النمو الاقتصادي، ومن ثَمَّ في القطاع المصرفي، **ومعدّل النمو الاقتصادي** الذي يعكس كُلّ التطورات في الاقتصاد الكلي، وتأثيره في النشاط المصرفي، ولا سيّما القروض المتعثرة، فضلًا عن متغير **الإنفاق الحكومي** الذي يُعدُّ من المؤشرات ذات التأثير الواضح في الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي، ومن ثَمَّ في قدرة المشاريع والأفراد على الالتزام بمعاملاتهم المالية مع المصارف.

وفي هذا السياق، تمَّ إجراء اختبار لمرونة الجهاز المصرفي العراقي وقدرته على تحمل حدوث صدمات سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي، من طريق بناء أُنموذج وفقًا لمنهجية الانحدار الذاتي للمتجه VAR Autoregressive Model (Vector)، وتمّ استخدام نسبة (القروض المتعثرة / اجمالي الائتمان)

بصفة مقياس للتعثر المالي؛ وذلك نظرًا إلى توافر البيانات بصورة فصلية، ولمدة تسمح بإجراء اختبارات الضغط.

ويهدف الأُنموذج إلى تقدير العلاقة بين التعثر المالي للمصارف، وأيّة صدمات ذات صلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، ولا سيّما المتغيرات المشار إليها آنفًا؛ لقياس تأثيرها في معدّل نمو القروض المتعثرة للمدة (2012 Q1) إلى (2021 Q4)، وقد اتخذ الأُنموذج الشكل الدالي الآتي:

GNPL= F (GRGDP, GOILP, GEG)

إذ إنَّ:

GNPL: معدل نمو نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان.

GRGDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

GOILP: معدل نمو أسعار النفط العالمية.

GEG : معدل نمو الإنفاق الحكومي.

وقد تمَّ اجراء الاختبار وفقًا لثلاثة سيناريوهات، تمثَّلَ الأول بالسيناريو الأساس، وتمّ بوساطته التنبؤ بقيم المتغيرات الداخلة في الأُنموذج، المقدرة في أثناء المدة من الفصل الأول 2022 إلى غاية الفصل الرابع 2022، أمّا السيناريوهان الآخران فهما السيناريو المتوسط الشدّة، والسيناريو العالي الشدّة، وقد تمَّ إجراء الاختبارات لكُلّ متغيّر على حِدَة، بافتراض ثبات المتغيرات الأُخَر، وبعد إجراء اختبار استقرار أُنموذج VAR المُقدَّر تبيَّن أنـَّه مستقرٌّ من الناحية الإحصائية، وصالح للقيام بعملية التنبؤ، على النحو الموضّح بالشكل (85):

شكل (85) استقرار أنموذج VAR المُقدَّر

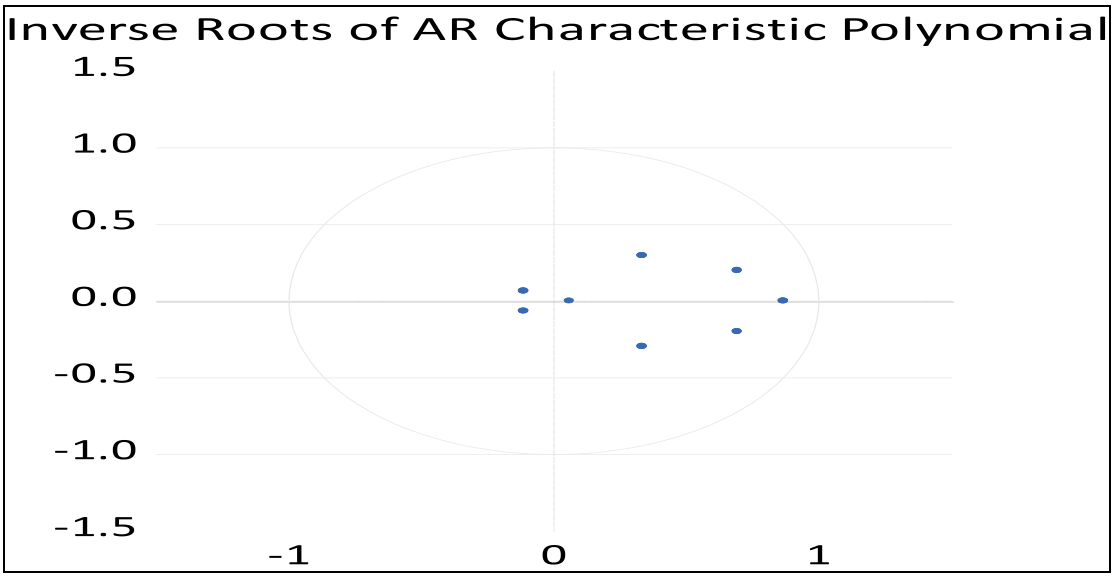

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

يبيّن الجدول (16) السيناريوهات المفترضة التي تعكس الصدمات التي قد يتعرّض لها الاقتصاد العراقي، إذ سيكون هنالك انخفاض في جميع المتغيّرات بمعدّلات مختلفة وفقًا للسيناريوهات المفترضة.

جدول (16) سيناريوهات الصدمة المعتمدة في نموذج الـ (VAR)

المتغيرات / السيناريوهات	G-RGDP معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	GOIL P معدل نمو اسعار النفط العالمية %	GGE معدل نمو الإنفاق الحكومي %
السيناريو متوسط الشدة	**-9**	**-46.7**	**-20.5**
السيناريو عالي الشدة	**-18**	**-93.4**	**-41**

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

تمَّ افتراض السيناريوهات وفقًا للمنهجية الآتية:

- السيناريو متوسط الشدّة: تمَّ تقديره من طريق حساب معدّل نمو المتغير للسيناريو الأساس، مطروحًا منه انحراف معياري واحد لسلسلة معدّل نمو المتغيّر أثناء المدة (2022 Q4–2022Q1).
- السيناريو الأكثر شدّة: تمَّ تقديره من طريق حساب معدّل نمو المتغير للسيناريو الأساس المتوقَّع، مطروحًا منه انحرافان معياريان لسلسلة معدّل نمو المتغير أثناء المدة (2022Q4-2022Q1).

6-4. تأثير الصدمة السلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان:

جرت هنالك تطورات اقتصادية في العراق والعالم بعد جائحة كورونا فقد عمد البنك المركزي العراقي على دعم الاقتصاد من طريق مجموعة من المبادرات التمويلية للقطاعات الاقتصادية بالإضافة الى تحسن أسعار النفط العالمية، وهذا ما انعكس بشكل إيجابي على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (2.78%) في عام 2021، والذي بدوره يؤدي الى انخفاض نمو نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان، فبزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فإنّ دخول المقترضين سترتفع ومن ثَمَّ فأن قدرتهم على سداد مستحقات القروض تتحسن، ممّا يعني انخفاض في حالات تعثر سداد القروض وانخفاض نسبتها.

وقد أظهر الأُنموذج هذه العلاقة بالفعل والتي كانت معنوية من الناحية الإحصائية، ويبيّن الجدول (17) ان توقعات السيناريو الأساس قد اظهر انخفاض متذبذب في نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي من (8.662%) للفصل الأول، إلى (8.568%) و(8.568%) و(8.627%) للفصل الثاني والثالث والرابع على الترتيب لعام 2022. ونتيجة للصدمة السلبية في معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقًا للسيناريوهات المُعدَّة، فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من (8.568%) في السيناريو الاساس إلى (8.672%)

في سيناريو متوسط الشدة و(8.777%) في سيناريو عالي الشدة للفصل الثاني على الترتيب لعام 2022، كذلك ارتفعت النسبة ذاتها من (8.568%) إلى (8.832%) و(9.098%) للسيناريوهات الأساس والمتوسط والعالي الشدّة على الترتيب للفصل الثالث من 2022.

جدول (17) سيناريوهات التنبؤ بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان بعد صدمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات / السيناريوهات	2022			
	الفصل الأول %	الفصل الثاني %	الفصل الثالث %	الفصل الرابع %
السيناريو الأساس	8.662	8.568	8.568	8.627
السيناريو متوسط الشدة	8.662	8.672	8.832	9.043
السيناريو الأكثر شدة	8.662	8.777	9.098	9.459

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

أمّا الفصل الرابع لعام 2022 فقد ارتفعت فيه نسبة القروض المتعثرة، نتيجة للصدمة السلبية في معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (8.627%) إلى (9.043%) و(9.459%) للسيناريوهات الأساس والمتوسط الشدّة والعالي الشدّة على الترتيب، إنَّ التأثير الطفيف لانخفاض معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان يؤكد ضعف العلاقة بينهما، وهذا ما يتبيّن من طريق نسبة العمق المصرفي المنخفضة في الاقتصاد العراقي، إذ شهدت نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً من (9.2%) عام 2016 إلى (15%) عام 2021، أما بالنسبة إلى ودائع القطاع الخاص مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد ارتفعت من (12%) إلى (21%) أثناء المدة (2016 – 2021). ويبيّن الشكل (86) أنَّ الصدمة السلبية في معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ستؤدي إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة للسيناريو المتوسط الشدّة (NPL_1) والسيناريو الأكثر شدّةً (NPL_2) عن السيناريو الأساس (NPL_0) بنسب طفيفة جدًّا، ولجميع فصول عام 2022.

شكل (86)
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان بعد صدمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

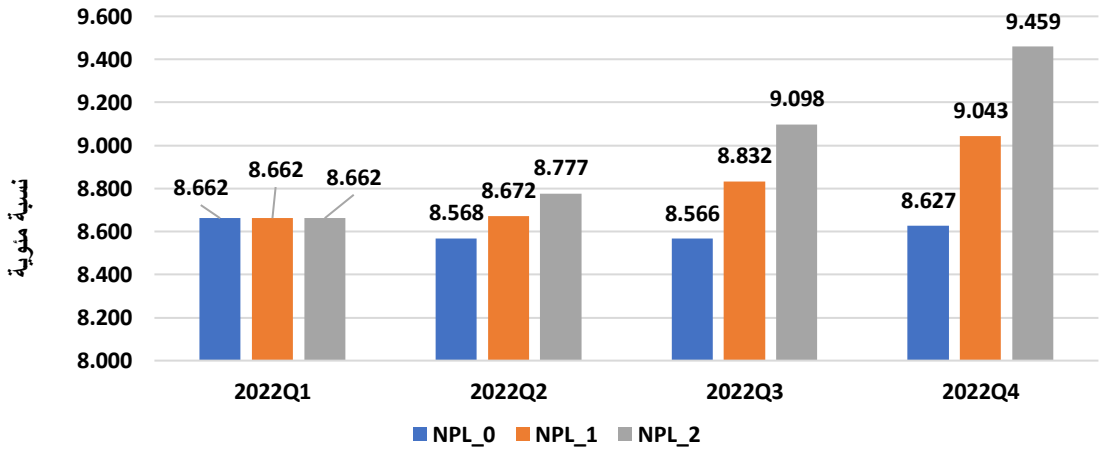

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

6-5. تأثير الصدمة السلبية لأسعار النفط العالمية في نسبة القروض المتعثرة:

يبين الجدول (18) العلاقة العكسية بين أسعار النفط العالمية ونسبة القروض المتعثرة لدى الجهاز المصرفي العراقي، إذ أظهرت النتائج علاقة عكسية ومعنوية من الناحية الإحصائية بين المتغيرين، وهذا يعكس العلاقة القوية بين أسعار النفط العالمية والقطاع المالي في العراق أثناء هذه المدة، إذ يمكن لأسعار النفط العالمية أن تؤثر وبشكل كبير على دخل الفرد المتاح في العراق، سيما وان اغلب النفقات الحكومية (التي تشكلها الإيرادات النفطية بأكثر من (90%) ستتأثر بأسعار النفط العالمية ممّا يعني انخفاض في الدخول ومن ثَمَّ ارتفاع بالتعثر في السداد لمستحقات القروض، وإن قدرة الحكومة على مواجهة الصدمة سيكون محدود لمدة معينة لتظهر بعدها ازمة صعوبة سداد مستحقات النفقات الجارية والاستثمارية، اذ شهد العام 2021 ارتفاعا كبيرا في حجم الانفاق العام وبنسبة (24.6%) مقارنة بحجم الإنفاق العام أثناء العام 2020 نتيجة لارتفاع اسعار النفط بنسبة (74.7%) لذات المدة ممّا انعكس على حجم الإيرادات الفعلية العامة بصورة ايجابية لترتفع بنسبة (51.5%) أثناء العام 2021 مقارنة بالعام 2020. ممّا أدى الى حصول فائض في الميزانية العامة ليصل إلى (15.3) ترليون دينار أثناء العام 2021 مقارنة بعام 2020 الذي العجز فيها (12.9) ترليون دينار.

جدول (18) سيناريوهات التنبؤ بنسبة القروض المتعثرة بعد صدمة أسعار النفط العالمية				
السنوات / السيناريوهات	2022			
	الفصل الأول%	الفصل الثاني%	الفصل الثالث%	الفصل الرابع%
السيناريو الأساس	8.984	9.071	9.152	9.220
السيناريو متوسط الشدة	8.984	8.880	8.878	8.891
السيناريو الأكثر شدة	8.984	8.689	8.604	8.561

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

وقد اظهرت توقعات السيناريو الأساس ارتفاع متزايد في نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي من (8.984%) للفصل الأول، إلى (9.071%) و(9.152%) و(9.220%) للفصل الثاني والثالث والرابع على الترتيب لعام 2022. ونتيجة للصدمة السلبية في أسعار النفط العالمية ووفقًا للسيناريوهات المُعدَّة، فقد انخفضت نسبة القروض المتعثرة من (9.071%) في السيناريو الاساس إلى (8.880%) في سيناريو متوسط الشدة و(8.689%) في سيناريو عالي الشدة للفصل الثاني على الترتيب لعام 2022، كذلك انخفضت النسبة ذاتها من (9.152%) إلى (8.878%) و(8.604%) للسيناريوهات الأساس والمتوسط والعالي الشدّة على الترتيب للفصل الثالث من 2022، وكما موضح في الشكل (87).

شكل (87)
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان بعد صدمة اسعار النفط العالمية

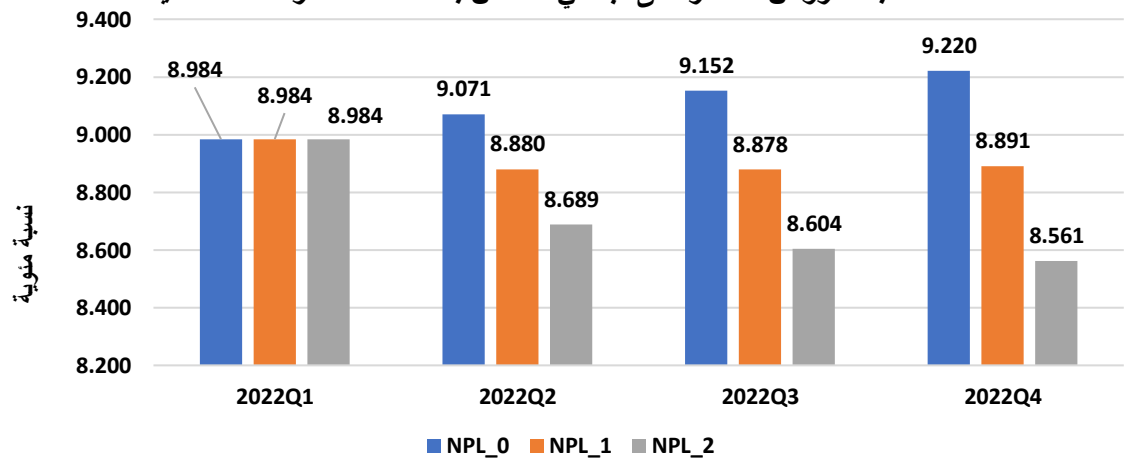

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

وفي الفصل الرابع لعام 2022 فقد انخفضت فيه نسبة القروض المتعثرة، نتيجة للصدمة السلبية في أسعار النفط العالمية من (9.220%) إلى (8.891%) و(8.561%) للسيناريوهات الأساس والمتوسط الشدّة والعالي

الشدّة على الترتيب، وان تأثير الصدمة السلبية في أسعار النفط العالمية ستؤدي إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة للسيناريو المتوسط الشدّة (NPL_1) والسيناريو الأكثر شدّةً (NPL_2) عن السيناريو الأساس (NPL_0) بنسب طفيفة جدًّا، ولجميع فصول عام 2022.

6-6 تأثير الصدمة السلبية للأنفاق الحكومي في نسبة القروض المتعثرة:

أظهرت النتائج تأثير معدّل نمو الإنفاق الحكومي في نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي في العراق، إذ إنَّ المتوقَّع أن يؤدّي الانخفاض في معدّل نمو الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، وهذا ما أظهرته الاختبارات الإحصائية للعلاقة التي كانت عكسية ومعنوية، إذ إنَّ انخفاض معدّل نمو الإنفاق الحكومي، قد يؤدي إلى زيادة معدّل نمو القروض المتعثرة في الفصول الأربعة من عام 2022، وإنَّ اتجاه هذه العلاقة قد يعود إلى قوة تأثُّر الإنفاق الحكومي بالأزمات الاقتصادية في العراق، ولا سيما الإنفاق الجاري منه، إذ إنَّ الحكومة غالبًا ما تحافظ على مستوى الإنفاق الجاري، وتهيّئ مصادر بديلة لتمويله في حال انخفاض المصادر الأساسية (إيرادات النفط)، وقد اظهرت توقعات السيناريو الأساس وجود تذبذب في نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي فقد ارتفع من (8.798%) للفصل الأول، إلى (8.830%) للفصل الرابع على الترتيب لعام 2022. ونتيجة للصدمة السلبية في الانفاق الحكومي ووفقًا للسيناريوهات المُعدَّة، فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من (8.776%) في السيناريو الاساس إلى (8.799%) في سيناريو متوسط الشدة و(8.808%) في سيناريو عالي الشدة للفصل الثاني على الترتيب لعام 2022، كذلك ارتفعت النسبة ذاتها من (8.788%) إلى (8.880%) و(8.973%) للسيناريوهات الأساس والمتوسط والعالي الشدّة على الترتيب للفصل الثالث من 2022، وكما موضح في الجدول (19) والشكل (88)، وفي الفصل الرابع لعام 2022 فقد ارتفعت فيه نسبة القروض المتعثرة، نتيجة للصدمة السلبية في الانفاق الحكومي من (8.830%) إلى (9.000%) و(9.171%) للسيناريوهات الأساس والمتوسط الشدّة والعالي الشدّة على الترتيب، وان تأثير الصدمة السلبية في الانفاق الحكومي ستؤدي إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة للسيناريو المتوسط الشدّة (NPL_1) والسيناريو الأكثر شدّةً (NPL_2) عن السيناريو الأساس (NPL_0)، ولجميع فصول عام 2022.

جدول (19) سيناريوهات التنبؤ بنسبة القروض المتعثرة نتيجة الصدمة السلبية في معدل نمو الإنفاق الحكومي				
السنوات / السيناريوهات	2022			
	الفصل الأول %	الفصل الثاني %	الفصل الثالث %	الفصل الرابع %
السيناريو الأساس	8.798	8.776	8.788	8.830
السيناريو متوسط الشدة	8.798	8.799	8.880	9.000
السيناريو الأكثر شدة	8.798	8.808	8.973	9.171

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

شكل (88)
نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان بعد صدمة اسعار النفط العالمية

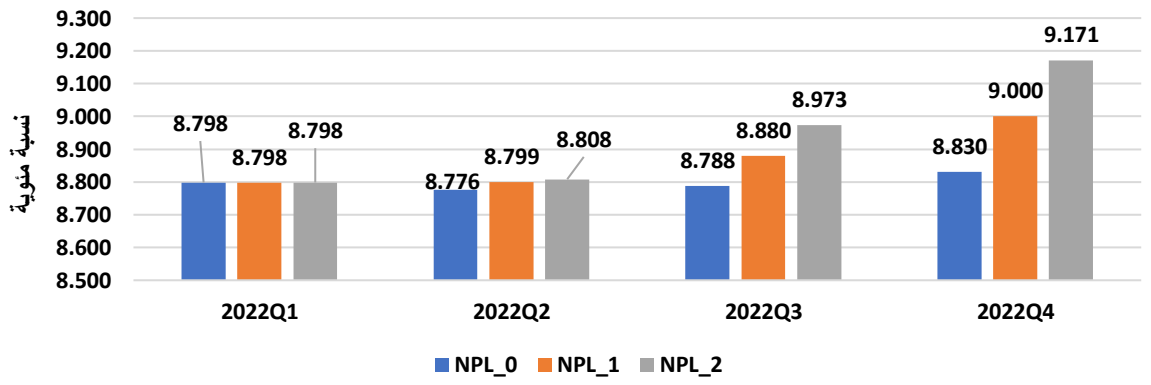

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

أن تعرض الاقتصاد إلى ازمة طويلة الامد قد يؤدي إلى نفاد مصادر التمويل البديلة، ممّا قد يجعل من السياسة المالية معرقلة لجهود الاستقرار المالي أو المصرفي، لذلك لا بُدّ من بناء مصدات مالية إضافية لمواجهة الأزمات عند حدوثها تساعد في تقليص قناة انتقال آثار السياسة المالية إلى الاستقرار المالي منها ترشيد الانفاق العام وتعزيز مصادر الإيرادات العامة المحلية الأخرى (الرسوم الجمركية بالإضافة الى العمل الجدي بمشروع تأسيس صندوق الأجيال، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والاجنبي).

الفصل السابع
تطورات البنية المالية التحتية

7- تطورات البنية المالية التحتية لسنة 2021

تُعدُّ التطورات في البنية المالية التحتية الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي، إذ يسعى البنك المركزي العراقي إلى معالجة وتطوير البنية التحتية للمؤسسات المالية بشكل مستمر، لما لها من دور كبير في تحقيق هدف الاستقرار في العراق، ويعد هدف رئيسي الاستقرار المالي من الأهداف الرئيسة التي اعتمدها البنك المركزي العراقي في قانونه والخطة الاستراتيجية 2021-2023، وأنَّ تحقيق هذا الهدف يتطلب انشاء بنية مالية تحتية متطورة ومواكبة للتطورات العالمية، إذ تُعرَّف البنية المالية التحتية بأنّها مجموعة المؤسسات والقوانين وانظمة الدفع التي تعمل على توفير الخدمات والمعلومات المالية المُقدَّمة بأقل تكلفة وبسرعة عالية وبطريقة آمنة وتلبي متطلبات الزبائن كافةً، ويمكن توضيح أهم الخطوات التي أنجزها البنك المركزي في العام 2021، والتي من شأنها أن تعزز البنية التحتية من خلال الفقرات الآتية:

7-1 تنظيم عمل وكلاء مزودي خدمات الحوالات الأجنبية في العراق.

أصدر البنك المركزي العراقي ضوابط خاصة بالوكلاء الرئيسين والثانويين لمزوّدي خدمات التحويل الأجنبي لغرض تعزيز الدور الإشرافي والتنظيمي في عموم العراق، فقد تمت إضافة فقرات جديدة في عام 2021 الهدف منها المحافظة على متانة النظام المالي واستقراره بصورة عامة والنظام المصرفي بصورة خاصة، وعلى النحو الآتي:

1- يحق للكيانات المرخّصة من البنك المركزي العراقي للعمل بصفة وكيل رئيسي او ثانوي لمزود خدمة الحوالات الأجنبية بعد موافقة البنك المركزي وكما موضح في ادناه:

أ. الوكلاء الرئيسيين:

- المصارف.
- شركات الصرافة فئة A.
- مزودي خدمات الدفع الالكتروني المرخصين للعمل بصفة (معالج او الدفع من خلال الهاتف النقال).

ب. الوكلاء الثانويين:

- المصارف.
- شركات الصرافة فئة (A , B).

2- يتم تنظيم العلاقة بين الوكيل الرئيس ووكلائه الثانويين بموجب عقد يتضمن التزامات وحقوق كلا الطرفين، وللوكيل الرئيسي الحق بتوكيل وكلاء ثانويين لتقديم خدمات التحويل الخارجي بالنيابة عنه بعد استحصال موافقة مزوّد خدمة الحوالات الأجنبية والبنك المركزي مسبقًا، وعلى الوكيل الرئيس والثاني تزويد البنك المركزي العراقي بالمعلومات المطلوبة كافة بشكل دوري وبحسب ما يتم الاتفاق عليه أو عند الطلب، ويضمن الوكيل الرئيس امتثاله وامتثال الوكلاء الثانويين التابعين له لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأية تعليمات أو ضوابط تصدر بهذا الشأن والقوانين ذات العلاقة وأخذ الحيطة والحذر من عمليات الاحتيال،

ويكون الوكيل الرئيس هو المسؤول أمام البنك المركزي العراقي عن أيّ شيء يصدر عن الوكيل الثانوي ويسبب مخاطر مالية أو تسيء إلى سمعة الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية، ويحق للوكيل الرئيس تعليق عمل أيٍّ من وكلائه الثانويين التابعين له أو إنهاء عمله عند الفشل أو العجز في تلبية الخدمات التي تخص التحويل المالي أو أي تصرف يتعارض مع نظام خدمات الدفع الإلكتروني وأية تعليمات أو ضوابط تصدر عن البنك بهذا الشأن وإعلام البنك المركزي بذلك، فضلًا عن إلزام الوكيل الرئيس بتنصيب برامج وأنظمة في كل موقع من مواقع الوكلاء الثانويين التابعين له بعد تدريب الوكيل الثاني وموظفيه للعمل على تقديم خدمات التحويل المالي. ويتم إعداد سجّل خاص بالوكلاء الثانويين التابعين له وتحديثه بشكل دوري والحفاظ على سرية المعلومات وعدم إفشاء المعلومات الشخصية العائدة للزبائن إلّا بموجب الحالات المحددة بالقانون والمحافظة على عدم إعطاء الصلاحيات لدخول النظام لغير المخولين بذلك، وإلزام مزوّد خدمة الدفع الإلكتروني (معالج أو الدفع من خلال الهاتف النقال) العامل بصفة وكيل رئيس لمزوّدي خدمة الحوالات الأجنبية بالآتي:

أ- إتمام عمليات الربط التقني المباشر بين نظامه ونظام مزوّد خدمة الحوالات الأجنبية لغرض تناقل التحويلات من خلاله حصرًا.

ب-يتم تقديم الخدمة من خلال الأنظمة والبرمجيات الخاصة بمزوّد خدمة الدفع وفقًا لإجراءات وآليات تُعرَض على البنك المركزي العراقي لاستحصال موافقته قبل اعتمادها.

ج-يكون إرسال الأموال من خلال الأنظمة والبرمجيات الخاصة بمزوّد خدمة الدفع ويقوم مزوّدو خدمات الدفع الإلكتروني بإعلام الزبون بتفاصيل التحويل وقيمة المبلغ المستقطع من (البطاقة/المحفظة) والعمولات المستقطعة ليتم إقرارها من الزبون قبل التنفيذ.

د- تقديم جدول يتضمن في الأقل (اسم الوكيل، النشاط، الموقع الجغرافي) قبل الشروع بعملية التوسع في تقديم الخدمات واستحصال موافقة البنك على عدد الوكلاء الثواني المزمع التعاقد معهم.

هـ-يكون تسلُّم الأموال إمّا نقدًا من خلال الوكلاء المعتمدين لمزوّدي خدمات الحوالات الأجنبية (ويسترين يونين، موني كرام) أو من خلال قيام خدمة مزوّد الدفع بإيداع الأموال في أدوات الدفع الإلكتروني العائدة للزبون.

2-7 خدمات الالحاق الرقمي:

الإلحاق الرقمي هو نظام مالي رقمي متكامل يعزز الاستقلال والتحرر المالي من الأنظمة المالية التقليدية، إذ يعمل على تحويل العراق إلى دولة أقلّ اعتمادًا على النقد ما يمكّن الدولة من محاربة الفساد والتهرب والبيروقراطية في التعاملات المالية داخل البنوك العاملة في العراق. وتُعدُّ هذه الخدمة اتجاهًا حديثًا ومختلفًا لما تحققها من مزايا عِدَّة بضمنها إجراء العمليات المالية بشكل إلكتروني رقمي حديث ممّا يختصر الزمن والمسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية في القطاع المصرفي العراقي، وتماشيًا وأهداف البنك المركزي العراقي للتحول الرقمي

الرامية لتحقيق الشمول المالي عن طريق تقديم الخدمات المالية والمصرفية الرقمية للعملاء، واستنادًا إلى أحكام المادة (39) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) المُعدّل، ومراعاة لتنفيذ نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (3) لسنة (2014) أصدر البنك المركزي القرارات الآتية:

1- اعتماد منصة الخدمات الرقمية وفقاً للشروط الاتية: -

أ- يقوم المصرف بإطلاق منصة الخدمات الرقمية المتكاملة والتي تُعرّف العملاء بالخدمات المصرفية المتاحة وفقًا للقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي على أن تكون المنصة مملوكة من المصرف.

ب- توفير نافذة إعلانية لتعريف العملاء بالخدمات التي يقدمها المصرف بما في ذلك العمولات المستقطعة عن كل منتج مقدم في حال رغبة المصرف في الإعلان عنها.

ج- توافر منصة الخدمات الرقمية الإلكترونية للعملاء والجمهور إمكانية التواصل مع قسم التوعية المصرفية وحماية الجمهور التابعة للمصرف للإجابة عن الاستفسارات وتقديم الدعم اللازم لهم.

د- يتم تصميم المنصة على وفق معايير وأُطر العمل والضوابط الأمنية والمعلوماتية ومعايير الأمن السيبراني العالمي (NIST, PCI، ISO) لمنع عمليات اختراق المنصة والتلاعب وتغيير بيانات العملاء أو عمليات انتحال الشخصية وغيرها من عمليات الاحتيال، ويتم تقييمها من البنك المركزي العراقي جهات يعينها أو من خلال شهادات موثقة من جهة معتمدة.

2- يقوم المصرف باختيار أرصن الشركات العالمية في مجال الإلحاق الرقمي ويستحصل موافقة هذا البنك على التعاقد معها على أن يزود المصرف البنك المركزي بشهادة مصدّقة لإحدى الشركات المعتمدة عالميًّا في تقديم خدمة (اعرف زبونك) (EKYC) والتي تبيّن استكمال المصرف للمتطلبات الخاصة بعمليات التحقق من معلومات الزبائن كافة لفتح حساب رقمي وأن تتم الإجراءات إلكترونيًّا من دون تدخل بشري فيها.

3- اعتماد المصرف إجراءات العناية الواجبة للعميل والتحقق من هويته بهدف إجراء الإلحاق الرقمي وفتح الحساب على وفق شروط وضوابط محددة.

4- الإجراءات الإلزامية الأُخرى التي يقوم بها المصرف تتعلق بعمليات التحديث المستمر ومتابعة ومراقبة العمليات المالية والمصرفية عن العميل ويقوم المصرف بتزويد البنك المركزي بقاعدة بيانات معلومات العملاء يما يضمن الحفاظ على السرية المصرفية للبيانات، وتوفير إجراءات خاصة بإدارة المخاطر والامتثال والسلوك والتدقيق الداخلي واستمرارية الأعمال، وتحديد نماذج المخاطر الخاصة بخدمة الإلحاق الرقمي وإعادة تقييمها بشكل منتظم، ويجب أن ترتبط منصة الخدمات الإلكترونية المتكاملة للمصارف وبشكل مباشر مع النظام المصرفي (Core Banking) ونظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال والأنظمة الأُخرى.

5- يعمد البنك المركزي إلى إعادة النظر بهذه الضوابط بعد مرور ستة أشهر من تاريخ إقرارها، ويتم تحديد عدد الحسابات المسموح فتحها لكل مواطن باستخدام خدمات الإلحاق الرقمي وكذلك سقوف العمليات اليومية وعددها لكل عميل وسقوف الرصيد المسموح للعملاء الاحتفاظ به لدى كل مصرف.

7-3 إدارة مراكز النقد الأجنبي المسموح به لدى المصارف :

تم تفعيل العمل بضوابط مراكز النقد الأجنبي بحسب المادة (53) من تعليمات رقم (4) لسنة 2010 مع تعديل الحدّ الأعلى لمركز النقد الإجمالي لتصبح النسبة (20%) من رأس المال والاحتياطيات السليمة بدلًا من (40%) من مجموع الأموال الخاصة، وأنّ على المصارف تطبيق ضوابط تعليمات مراكز النقد الأجنبي وتخفيض مركزها المفتوح (دائن أو مدين) بشكل تدريجي من (40%) إلى (20%)، وسيتم إيقاف المصارف المتجاوزة للحد الأعلى لمركز النقد الأجنبي المدينة عن الدخول إلى نافذة بيع العملة الأجنبية لحين قيامها بتصفية هذه المراكز المدينة.

7-4 حدود وسقوف محافظ الهاتف النقال:

✓ السقوف والحدود الخاصة بالمحافظ الإلكترونية بحسب أنواعها:

أ- المحفظة الموثقة والفاعلة: تكون حدود التحويلات في هذه المحفظة حدًّا أقصى (2.5) مليون دينار عراقي شهريًا، أمّا إجمالي مبالغ عمليات السحب النقدي حدًّا أقصى (10) ملايين دينار عراقي شهريًا، وحدًّا أعلى لاستيعاب المحفظة (10) ملايين دينار عراقي.

ب-المحفظة الأولية: الحدّ الأعلى لاستيعاب المحفظة (1) مليون دينار عراقي، وبالإمكان أن تُستخدَم لأغراض الدفعات المالية منخفضة القيمة والدفعات المنفردة والتي تدفع لمرة واحدة فقط والدفعات المنتظمة التي تكون محددة بمدد زمنية لا تتجاوز (12) شهرًا مع مراعاة عدم استخدامها لتوزيع الرواتب في المؤسسات الحكومية، وفي حال تسجيل المحفظة عن طريق الإنترنت ولم تستخدم لمدّة أكثر من 12 شهرًا فيتم تعليق المحفظة لحين تحديث بياناتها.

ج- محفظة المؤسسات (قطاع خاص): يكون الإيداع النقدي عن طريق الوكلاء حدًّا أقصى (10) عشرة ملايين دينار عراقي وما زاد على ذلك يكون عن طريق الحساب المصرفي، ويكون استخدامها لأغراض الرواتب ومصاريف الشركة الأُخرى، ويجب اتخاذ إجراءات العناية الواجبة كافةً عند إجراء التحويلات.

د- محفظة التاجر: تكون حدود التحويلات حدًّا أقصى (500) خمسمئة مليون دينار عراقي شهريًا، ويكون الإيداع النقدي عن طريق الوكلاء حدًّا أقصى (10) عشرة ملايين دينار عراقي وما زاد على ذلك يكون عن طريق الحساب المصرفي، وأنّ سقف السحب النقدي حدًّا أقصى (2,500,000) مليونان ونصف دينار عراقي يوميًّا وما زاد على ذلك يكون عن طريق الحساب المصرفي.

هـ- محفظة الوكلاء: تكون حدود التحويلات حدًّا أقصى (500) خمسمئة مليون دينار عراقي شهريًّا لمحفظة الوكيل الثاني.

- ✓ تخضع البطاقة المرتبطة بالمحفظة (M–Card) للحدود والسقوف الخاصة ببطاقات الدفع المسبق القابلة لإعادة التعبئة التي حدّدها هذا البنك مسبقًا.
- ✓ تُستثنَى التحويلات الخاصة بعمليات الشراء من الحدود والسقوف المشار إليها أعلاه لجميع المحافظ.

7-5 تعليمات بيع وشراء العملة الأجنبية لسنة 2021:

استنادًا إلى قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 المُعدّل، ولغرض تحقيق أهداف البنك المركزي في تعزيز دور الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية في تأمين العملة الأجنبية إلى المستفيدين، بما يحقق الحفاظ على استقرار أسعار صرف تلك العملة من جانب، وتبسيط إجراءات بيعها، بما فيها آليات الرقابة والتحقق من عمليات البيع اليومية من جانب آخر، مع ضرورة الالتزام بمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، فقد تقرر اعتماد تعليمات عِدَّة، وهي بالضرورة تعليمات تنظيمية يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار المالي بشكل مباشر أو غير مباشر ومنها:

7-5-1 إجراءات الاشتراك في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية:

أ- تُقدَّم طلبات شراء الدولار لغرض تعزيز أرصدة حسابات المصرف في الخارج إلى دائرة العمليات المالية وإدارة الدين على أن تتضمن المعلومات المرتبطة بجميع الأطراف ذات العلاقة بالتحويلات بما فيها المستفيد.

ب- يعزّز المصرف طلب الاشتراك في النافذة بكشوفات إلكترونية بأسماء شركات الصرّافة التي ترغب في شراء الدولار نقدًا من خلال المصرف الخاص ببيانات شركات الصرّافة والتوسط المشاركة في النافذة، مع تعهد المصرف بالتحقق من سلامة مصادر أموال زبائنه المستوردين ومشروعيتها والالتزام بمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015، وبخلافه يتحمل المصرف التبعات القانونية المترتبة على ذلك، فضلًا عن ذلك التعهد من سلامة المستفيد النهائي وفق قوائم العقوبات المحلية والدولية ولا سيّما (OFAC) وقوائم تجميد أموال الإرهابيين وذلك قبل تقديم طلب الاشتراك في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية. ويتم الإيداع بوساطة نظام التسويات الإجمالية الآنية (RTGS) بالدينار العراقي مودع في الحساب المخصص لعمليات شراء العملة الأجنبية، على أن يكون قبل مدة خمسة أيام عمل من تاريخ تنفيذ عملية البيع أو بحسب ما يقرره البنك المركزي ليوضح فيه تاريخ ونوع المشاركة.

7-5-2 التزامات المصارف وشركات الصرافة المشاركة في النافذة:

أ- تلتزم المصارف بتقديم كشف إلكتروني إلى الهيأة العامة للضرائب والهيأة العامة للكمارك فضلًا عن البنك المركزي العراقي، يتضمن تفاصيل المبالغ المباعة لأغراض التعزيز الخارجي على أن يكون تقديمه خلال مدة عشرة أيام عمل من كل شهر بعد انتهاء الشهر المعني.

ب-تلتزم المصارف بتطبيق متطلبات الإفصاح عن مصادر أموال الزبائن وتطبيق مبدأ (اعرف زبونك) والتحقق منها وتوثيقهًا على وفق ما هو منصوص عليه في قانون مكافحة غسل الأموال الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 من خلال التعرّف على هوية العميل وأوضاعه القانونية وملاءته المالية معززة برأي المصرف بها قبل السماح بإشراك زبونه في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية ولآخر بيانات مالية مدققة مع الإفصاح عن نشاطاته والغاية من علاقة العمل وطبيعتها والمتابعة المستمرة في كل ما يتعلق بعلاقة المصرف مع العميل (العناية الواجبة أو العناية الواجبة المشددة) المستندة إلى القانون الأخير وضوابط الامتثال ذات الصلة، مع اتخاذ إجراءات التحقق من صحة البيانات والمعلومات التي حصل عليها المصرف من العميل عن استخدامات الأموال المعززة، وفي حال تحقق أيَّة شبهة بعدم صحتها يقوم المصرف بإبلاغ مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلًا عن احتفاظ المصارف بكشوفات حساباتها المفتوحة لدى المصارف المراسلة متضمنة تفاصيل حركة الحساب التي تفصح عن أوجه الاستخدام المبالغ المعززة من قبل البنك المركزي.

ج- أمّا لأغراض الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية المستخدمة لتمويل استيراد السلع أو الخدمات، تقوم المصارف بتقديم ما يؤيد شراء البضاعة أو تقديم الخدمة أو مستندات الشحن والتصاريح الكمركية والوثائق الرسمية الثبوتية للزبون، وما يؤيد تحويل المبلغ من حساب المصرف المفتوح لدى المصرف المراسل إلى حساب المستفيد (مجهز البضاعة أو الخدمة حصرًا) سواء كان حساب المستفيد في ذات المصرف المراسل أم في مصرف آخر، فضلًا عن قيام المصرف بإجراء عمليات البحث والتحري والتحقق من جميع الأطراف ذات العلاقة بالتحويلات، وتلتزم المصارف بتحويل المبالغ (التي اشترتها من البنك المركزي لصالح زبائنها وعززت بها أرصدتها لدى مراسليها في الخارج) بشكل مباشر إلى حسابات المستفيدين المفتوحة لدى المصارف الخارجية، مع الالتزام بالإفصاح عن ذلك معززًا بالوثائق المطلوبة على أن يكون رقم حساب المستفيد المجهز للبضاعة أو مقدّم الخدمة المستوردة والداخلة إلى العراق مذكورًا في رسالة نظام السويفت.

د- تلتزم المصارف باستحصال تعهد من المدير المفوض للشركة التجارية قبل المشاركة في النافذة لأغراض التعزيز الخارجي بحيث تتعهد الشركة بمقتضاه بعدم الاشتراك في النافذة عن طريق أكثر من مصرف واحد ذات التاريخ، وفي حال وجود مبررات لاشتراك الشركة التجارية عن طريق أكثر من مصرف واحد بذات التاريخ يتم إعلام البنك المركزي مسبقًا بذلك مع بيان الأسباب الموجبة ليتسنى لهذا البنك النظر فيها لغرض منح الموافقة في حال وجود ما يستدعي ذلك أو رفض الطلب، وتلتزم المصارف قبل تقديمها طلب الاشتراك في النافذة بإجراء الاستعلام الائتماني عن طريق نظام (CBS) لزبائن المصرف الذين يرومون المشاركة في النافذة مع الاحتفاظ بنسخة من التقرير الاستعلام الائتماني بضمن الملف الخاص بالزبون على أن يتم تحديث التقرير شهريًّا.

هـ-تحتفظ المصارف أو شركات الصرّافة المشاركة في النافذة بكشف تفصيلي يبيّن أوجه دفع المبالغ النقدية، مع الاحتفاظ بنسخة إلكترونية من أوليات الزبائن وتحديد الغرض من الصرف والتأكد من عدم وجود تشابه

في الأسماء والامتثال للمعايير ذات العلاقة بعدم بيع المبالغ النقدية للجهات والأشخاص المدرجين بضمن قوائم العقوبات المحلية والدولية فضلًا عن تجميد أموال الإرهابيين، وعلى المصارف تسليم النقد من العملة الأجنبية لشركات الصرّافة فور تسلُّمها من البنك المركزي على وفق تسلسلات الأوراق النقدية لكل شركة ليتسنى تسليم الحصة المقررة لكل مستحق، فضلًا عن التزام المصارف وشركات الصيرفة بعدم تقديم أكثر من طلب واحد للمشاركة في النافذة لأغراض البيع النقدي خلال الأسبوع نفسه.

7-5-3 المعاملات المصرفية المسموح بتمويلها قانوناً بالعملة الأجنبية:

أ- استيراد السلع والبضائع المسموح باستيرادها وفقًا لما هو مُصرَّح به من الجهات المعنية (وزارة التجارة والهيأة العامة للكمارك)، وشراء الخدمات المسموح بها قانونًا وتجهيزها، فضلًا عن المدفوعات المستحقة ذات الصلة بالتسهيلات المصرفية والائتمانية التي ارتبط بها الزبون مع المصارف خارج العراق (أصل الالتزام أو الفوائد المستحقة عليه) ويتطلب ذلك أن يحتفظ المصرف بإقرار موثق من الزبون يتضمن (**عقد القرض المُوقَّع بين الزبون والمصرف**) الذي منحه التسهيلات المصرفية الائتمانية خارج العراق مع التفاصيل والسبب الذي مُنِحَ لأجله القرض، (**تقديم ما يثبت دخول أصل التسهيلات المصرفية والائتمانية إلى العراق**) من طريق الجهاز المصرفي في العراق والهدف من الحصول عليها واستخدامها للغرض ذاته.

ب-التحويلات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية في العراق التي تتضمن التحويلات المستحقة على الاستثمارات الخارجية في العراق بعد تقديم المستندات الثبوتية لتسوية التزامات المستثمر مع الحكومة العراقية وباقي الجهات ذات العلاقة بالمدفوعات المستحقة (الهيأة الوطنية للاستثمار، مراقب الحسابات، الهيأة العامة للضرائب، دائرة العمل والضمان الاجتماعي)، فضلًا عن تحويل عوائد بيع الأسهم للعراقي المقيم في الخارج أو الأجنبي (أصل القيمة زائدًا عوائدها إن وجدت) في حالة بيعها على أن يقدّم تأييدًا من سوق العراق للأوراق المالية.

ج- التحويلات لتأمين نفقات المعيشة العائلية للعراقيين المقيمين في الخارج إقامة دائمة بعد تقديم ما يؤيد ذلك وبيان صلة القرابة بالشخص الذي حوَّل الأموال ومصدر تلك الأموال وحتى (5000) دولار شهريًّا (خمسة آلاف دولار) على أن تتم هذه التحويلات من خلال وكلاء شركات الحوالات الأجنبية المجازين من هذا البنك، وكذلك التحويلات عن المعاملات الأُصولية لبيع العقارات المسجّلة في العراق، المؤيدة قيمتها استشهاد من دائرة التسجيل العقاري أو الهيئات القضائية للعراقيين المقيمين في الخارج إقامة دائمة بموجب تأييد من الجهات المختصة على أن يكون تملك العقار لصاحب المعاملة أو الوريث قبل حصوله على الإقامة الدائمة خارج العراق أو أن يكون اقتناء العقار بعد حصول المواطن على الإقامة الدائمة خارج العراق قد تم من مصدر مال شرعي يقتنع به المصرف والبنك المركزي (بيع عقار مقتنى قبل الإقامة وغير ذلك) ويحقُّ للمقيمين من الأجانب في العراق الذين يشملهم قانون الاستثمار بيع وتحويل مبالغ

العقارات طالما تم شراؤها من مدخراتهم الخاصة، فضلًا عن التعويضات التي تقرّرها أو تقرها جهات رسمية عراقية للأجانب أو للعراقيين المقيمين في الخارج.

د- تحويل الدخول المتحققة في العراق لغير العراقيين والمودعة في المصارف المجازة في العراق ويحتفظ المصرف بملف يتضمن كشف حساب طالب التحويل ومصدر تلك الأموال (الودائع والمدخرات) التي أودعها في المصرف ومُعدّل العائد المحسوب عليها أو أساسه، وكذلك الطلبات التي ترد إلى البنك المركزي من المؤسسات الحكومية والعامة والجهات الممولة ذاتيًا عن احتياجاتها التي لا يوجد لها تخصيص بالدولار بضمن الموازنة العامة الاتحادية للدولة، معززة بالوثائق الرسمية التي تدعم تلك الطلبات على أن يتم دراسة كل حالة بحالتها لاستحصال موافقة المحافظ عليها، ولا يباع الدولار بسعر البيع الرسمي المعتمد للجمهور نفسه.

هـ- التحويلات أو الشراء نقدًا من خلال النافذة لأغراض المعالجة الطبية خارج العراق معززة بما يثبت ذلك من وزارة الصحة واللجان المختصة، على أن يكون الشراء نقدًا بضمن البيع النقدي المحدد للمصرف أو شركة الصرّافة، وكذلك تحويل نفقات ورواتب المبتعثين على النفقة الخاصة بموجب طلبات ذويهم إلى المصارف المجازة أو فروعها لتحويل مستحقاتهم على العناوين المطلوبة وتحديد اسم المصرف وعنوان الدارس مقرونة بتأييد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يتضمن كلفة الدراسة وفتح ملف له ويتضمن التأييد مصروف الدارس الشهري وكلفة السكن ويحتفظ المصرف بملف يتضمن تفاصيل المبالغ المحوّلة أو المدفوعة (بالسعر المقرر) وأسماء الدارسين، ويشمل البيع النقدي تغطية مصاريف السفر، وأُجور المواطن المسافر أو الموظف الموفد شراء مبلغ (3000) دولار أو ما يقرره البنك المركزي عند كل سفرة أو إيفاد (وبما لا يتجاوز مرة واحدة في الشهر) أو بحسب ما يقرره البنك المركزي ويقدم المواطن تعهدًا للشركة أو المصرف بعدم شراؤه النقد الأجنبي من أكثر من جهة.

و- تعزيز أرصدة المصارف وشركات الدفع الإلكتروني (التي تمتلك عضوية رئيسة لحسابات التسوية الرئيسة أو الفرعية لدى مصرف (جي بي مورغان)، لتسوية التزاماتها مع شركات البطاقات العالمية (فيزا وماستركارد) من خلال تقديم المصرف أو شركة الدفع الإلكتروني طلب منفرد عن تعزيز الرصيد المخصص لهذا الغرض تحديدًا.

7-5-4 أحكام أخرى لنافذة بيع وشراء العملة الأجنبية:

يعمل البنك المركزي على السيطرة على سعر الصرف في السوق بإصدار تعليمات تتماشى ونظام الصرف المتبع في العراق الذي يديره البنك المركزي العراقي (الثابت المدار بحكم الواقع) وهي في الحقيقة إدارة لسعر الصرف تتغير بتغير الواقع الاقتصادي للبلد، إذ أصدر البنك المركزي أحكامًا عِدَّة تعمل نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي على وفقها لأجل تنظيم أكثر لعمليات البيع ولغرض السيطرة على النقد الأجنبي في العراق، إذ يبيع البنك المركزي العملة الأجنبية لأغراض التعزيز الخارجي والبيع النقدي بحسب السعر الرسمي

المعلن من البنك المركزي على ألَّا يتجاوز هامش بيع الدولار من المصرف إلى زبونه (عشرة دنانير) لكل دولار، ويشتري البنك المركزي من خلال دائرة المحاسبة العملة الأجنبية (الدولار) من وزارة المالية ومن المصارف وأيّة جهات أُخرى مخوّلة بالبيع بموجب السعر الذي حدّده، ويشتري أيضًا العملات الأجنبية الأُخرى القابلة للصرف على وفق ما تقترحه دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية وبالسعر الذي يحدده البنك.

يتم تقديم طلبات شراء العملة الأجنبية قبل خمسة أيام عمل من تاريخ تنفيذ عملية البيع أو بحسب ما يقرره البنك المركزي، ثمّ تُرسَل طلبات شراء العملة الأجنبية لأغراض التعزيز الخارجي والبيع النقدي إلى دائرة العمليات المالية وإدارة الدين/ قسم النافذة عن طريق البريد الإلكتروني الرسمي المختص لذلك، على أن يتم الالتزام بإرسال الطلبات خلال وقت العمل الرسمي للبنك المركزي، وفي حال رغبة المصرف في إلغاء طلب شراء العملة الأجنبية الذي قدَّمه إلى البنك المركزي سواء كان لأغراض التعزيز الخارجي أم البيع النقدي فعلى المصرف الالتزام بتقديم طلب الإلغاء خلال ثلاثة أيام عمل بعد تقديم طلب الشراء، إذ تُستبعَد أية عملية بيع وشراء للعملة الأجنبية غير مستوفية للضوابط الواردة في هذه العمليات، وللبنك المركزي الحق في تلبية طلبات شراء العملة الأجنبية لأغراض تعزيز الأرصدة في الخارج على وفق معايير التقييم المعتمدة منه والتي يتم إعادة النظر فيها بشكل دوري.

وتخضع المبيعات النقدية المقررة للمصارف وشركات الصرّافة لتقدير البنك المركزي وبما يلبي حاجة المواطنين للعملة الأجنبية للأغراض المسموح بتمويلها قانونًا المحددة في هذه التعليمات، وتتولى الدوائر المعنية في البنك المركزي متابعة التزام المصارف بهذه التعليمات وفي حال وجود أيَّة مخالفات يتعرض المصرف للعقوبات المنصوص عليها في القوانين والتعليمات النافذة، ففي حال ثبوت قيام المصرف أو شركة الصرّافة بالتحويل أو دفع إلى أيّ شخص أو أيّ كيان خاضع للعقوبات المحلية أو الدولية يتم حرمانهم من الاشتراك في نافذة بيع العملة الأجنبية بصورة دائمة، إذ إنّ تقديم المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للبيانات والوثائق المتعلقة بعملية الاشتراك في نافذة بيع العملة الأجنبية إلى البنك المركزي وتسلُّمها من قبله لا يمثّل قبولًا تلقائيًّا لتلك الوثائق والبيانات أو التصديق على صحتها؛ إذ تخضع تلك الوثائق والبيانات للتدقيق بالطريقة والآلية والوقت التي يحدّدها البنك المركزي، وتدرس دائرة العمليات المالية وإدارة الدين الحالات التي لم ترد في المعاملات المسموح بتمويلها قانونًا بالعملة الأجنبية، وتعرض كل حالة بحالتها على إدارة البنك المركزي للبت بشأنها.

7-6 تقنية المعلومات والاتصالات:

يسعى البنك المركزي العراقي بالعمل الجاد والدؤوب إلى تطوير البنية التحتية التقنية والمعلوماتية وأمن المعلومات للمنظومة المصرفية بصورة كلية، وبحسب الضوابط المعتمدة أهمها الامتثال للمعايير القياسية في ظل الحوكمة وأمان البيانات، إذ يعمد إلى القيام بعمليات المتابعة للمصارف والشركات المزوّدة لخدمات الدفع الإلكتروني، فيما يخصُّ امتثالها للتعليمات الصادرة عن هذا البنك بشأن إنشاء مراكز البيانات ومراكز التعافي من الكوارث،

من خلال هيئات تفتيشية وتقديم خدمات الدعم والإسناد والصيانة والتشغيل للمصارف والشركات لشبكة الربط الضوئي التي تُعدُّ البوابة الرئيسة التي يتم من خلالها العمل على أنظمة المدفوعات، ويمكن إيجاز ذلك بالآتي:

7-6-1 عمليات التدقيق التقني والمعلوماتي:

أ- التدقيق والامتثال للمعايير القياسية عن طريق تكليف شركات تدقيقية واستشارية عالمية مختصة ومعتمدة لتدقيق نظم تقنية المعلومات وأمنها السيبراني لتتوافق ومضمون متطلبات ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المالي والمصرفي، فضلًا عن الامتثال لمعايير أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI – DSS) لجميع المصارف التي تصدّر أو تقبل البطاقات أو تتعامل أو تخزن أو تعالج أو ترسل معلومات تخص بطاقات الدفع، وتطبيق الإجراءات وتنفيذ المتطلبات اللازمة للحصول على شهادة المعيار أعلاه وبموجب مدة محددة، مع القيام بعمليات التقييم والمراجعة والتدقيق السنوي وإجراء الفحوصات ذات الصلة.

ب- إصدار وثيقة المبادئ الإرشادية للهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلك الإلكترونية (E-KYC) في الدول العربية التي أطلقها صندوق النقد العربي في إطار عمل مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة ودراسة عن الهوية الرقمية واعرف عميلك إلكترونيًّا عن مجموعة عمل التقنيات المالية في البنك المركزي العراقي، لاعتمادها بصفة مراجع في تطبيق مشروع الهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلك الإلكترونية.

7-6-2 الامن السيبراني:

من النقاط الإيجابية التي ظهرت أثناء جائحة كورونا هي أهمية الاتصال الرقمي في الحياة اليومية للأسر والشركات على وجه العموم، إلَّا أنّ هذا الاتصال ليس بمنأى عن المخاطر الهجمات السيبراني وآثارها في تعطيل القطاع المالي والمصرفي في العراق، إذ بحسب دراسة لصندوق النقد الدولي أظهرت أنّ عدد الهجمات السيبراني قد تضاعفت ثلاث مرات على مدار العقد الماضي ومع تزايد الخدمات المالية الرقمية، ومن ثَمَّ فإنّ الأمن السيبراني أصبح مصدر تهديد للاستقرار المالي[1]. وهذا ما دفع بالبنك المركزي العراقي إلى وضع خطة استراتيجية تُنفَّذ على مراحل تتضمن مشاريع عِدَّة، والهدف منها الاستمرار بتطوير البنية التحتية للأمن السيبراني وحماية البيانات بمستوياتها كافة على وفق أحدث التقنيات والتكنولوجيا المتطورة والمعتمدة بهذا الإطار ويمكن بيان أبرز الخطوات التي اتخذها البنك المركزي العراقي في هذا المجال على وفق الآتي:

أ- تم توجيه المصارف وشركات مزوّدي خدمات الدفع بنشر المعرفة وتدريب منتسبيهم وتوعية عملائهم كافة بتعريفهم بالأنماط الخبيثة والأساليب الخاصة بالتهديدات الإلكترونية وهجمات الاحتيال وطرائق تجنبها وكشفها

[1] Jennifer Elliott and Nigel Jenkinson , Cyber Risk is the New Threat to Financial Stability, IMF,2020. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020.

والإبلاغ عنها من خلال وسائل الاتصال الموثوقة والمنشورات ووسائل التوعية النصية أو المواقع الإلكترونية للمؤسسات الرسمية.

ب-تشكيل فريق الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني في المصارف وشركات مزوّدي خدمات الدفع الإلكتروني، بهدف الامتثال للمفاهيم الأساسية لحوكمة أمن المعلومات والصمود السيبراني وتطبيقًا أمثل للمعايير القياسية لإدارة مخاطر الأمن المعلوماتي والحماية الرقمية والبنى التحتية التقنية وفقًا لأفضل الممارسات القياسية بالإطار.

ج- وضع آليات تعاون مستمر بين البنك المركزي العراقي والمصارف والمؤسسات المالية لتقييم استراتيجية الأمن السيبراني وتنفيذها، والمتطلبات الخاصة بأمن البيانات والأمن السيبراني، وعلى وفق النطاقات الآتية:

- ✓ ملء استبانة خاصة بأمن البيانات والأمن السيبراني والأنظمة والتطبيقات ومراكز البيانات لغرض تقييم وتدقيق الإجراءات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية لتطوير البنى التحتية التقنية والأمنية المعلوماتية في المصارف وشركات مزوّدي خدمات الدفع الإلكتروني.
- ✓ ملء استبانة خاصة بمؤشر الأمن السيبراني التي تشمل كل المحاور (الإدارية والقانونية، الفنية، التعاون الداخلي والخارجي، التنظيمية، التنظيم وبناء القدرات) بهدف تقييم إجراءات أمن وحماية البيانات والبنى التحتية الأمنية والمعلوماتية وبحث مجالات تطورها، والالتزام بالمنهجيات والحلول الأمنية والاستباقية.
- ✓ أصدر البنك المركزي العراقي مجموعة من الإعمامات والبروشورات والدورات التوعوية التي تهدف إلى تعزيز المستوى المعرفي في مجال أمن المعلومات والبيانات وسريتها وتطبيق المعايير الخاصة بها مع بيان ضرورة التزامهم بالتعليمات الواجب اتباعها لتلافي الخروقات والتهديدات والوصول غير المصرح ومنع البرامج الخبيثة والفايروسات وحماية البيانات من التسريب أو السرقة أو الضياع والعمل على تحديد صلاحيات المستخدمين على وفق نطاق عملهم. ويقوم هذا البنك بعمليات المتابعة للمصارف والشركات المزوّدة لخدمات الدفع الإلكتروني فيما يخصُّ امتثالها للتعليمات الصادرة عن هذا البنك بشأن إنشاء مراكز البيانات ومراكز التعافي من الكوارث من خلال هيئات تفتيشية ويقوم البنك أيضا بتقديم خدمات الدعم والإسناد والصيانة والتشغيل للمصارف والشركات لشبكة الربط الضوئي والتي تُعدُّ البوابة الرئيسة التي من خلالها يتم العمل على أنظمة المدفوعات.

د- أنواع الأمن السيبراني وأعدادها وهجماتها (سرقة الهوية، هجمات التصيد والهندسة الاجتماعية، البرمجيات الخبيثة، خدمات الجهات الخارجية غير الأمنة وهجوم حجب الخدمة)، إذ تتعرض المؤسسات والكيانات بصورة عامة، والمؤسسات المالية والمصرفية بصورة خاصة لكثير من الهجمات والتهديدات الإلكترونية بمختلف أنواعها والعمل مستمر على تطوير البنية التحتية الأمنية المعلوماتية وبإجراءات وسياسات وضوابط متعددة المستويات والطبقات وعلى جميع مفاصل البنية التحتية التقنية والمستخدمين النهائيين، إذ تعمل على منع مختلف الهجمات السيبرانية وتجنبها وصدّها.

7-6-3 الامتثال:

عمد البنك المركزي العراقي وبشكل مستمر بدعم الإدارة التنفيذية في تطوير معايير الامتثال ومعالجة الانعكاسات السلبية لمخاطر عدم الامتثال، والمحافظة على مستوى أدنى من هذه المخاطر من طريق التأكد من التزام الإدارات والأقسام مع سياسات البنك المركزي العراقي الداخلية وجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والممارسات السليمة الصادرة عن الجهات الدولية، وإجراء التقييم الدائم والشامل لمخاطر عدم الامتثال، بهدف تحقيق الامتثال التام والمتكامل الداخلي، ومن ثَمَّ تحصين القطاع المصرفي وحمايته من الانخراط في معاملات مشبوهة للكيانات والأفراد المدرجين على قوائم العقوبات الدولية، وتعزيز العلاقة مع الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية العالمية من طريق عدد من الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي، وتتلخص أهمها في ما يأتي:

أ- تقييم مدى ملاءمة الإجراءات والتوجيهات الداخلية وكذلك التتبع الفوري لأيّ قصور يتم اكتشافه في السياسات والإجراءات لتحسينها بالتنسيق مع إدارة الجودة والتطوير المؤسسي للبنك المركزي العراقي.

ب- إجراء التقييم الدائم والشامل لمخاطر عدم الامتثال والتأكد من الالتزام بسياسة الامتثال الموضوعة وذلك من خلال الاختبارات التي يجريها البنك المركزي العراقي.

ج- تحقيق أعلى المعايير الممكنة للجودة والمصداقية والانفتاح من خلال تحفيز الإبلاغ عن أيَّة مخاطر أو مخالفات وتشجيعها، وطمأنتهم بأنّ القيام بهذا الأمر آمن ومقبول ولا ينطوي على مسؤولية، وذلك من خلال تبني سياسة دق ناقوس الخطر وأُنموذج الإبلاغ المعتمد داخل هذا البنك.

د- العمل بصفة مركز استعلام للامتثال للتعليمات والقوانين والمعايير الدولية والمحلية وبما ينسجم ورؤى إدارة هذا البنك والأهداف الاستراتيجية له لضمان استقرار البنية التحتية المالية للقطاع المالي بصورة عامة.

7-6-4 إجراءات تصحيح مسار المصارف المتلكئة:

في تحقيق الرصانة للقطاع المصرفي، يعتمد البنك المركزي العراقي مجموعة من القوانين والضوابط والتعليمات والتي تتيح للبنك قاعدة قانونية رصينة للتحرك في تصحيح مسار المصارف المتلكئة ومنها قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004، إذ يعمل البنك المركزي على الإشراف على المصارف المتلكئة، بصورة دورية لغرض تصحيح المسار لهذه المؤسسات، وكذلك أجاز القانون فرض وصاية للمصارف التي تعاني من أزمات مالية وإدارية وفي حال تعذر تصحيح المسار يتم اللجوء إلى التصفية القسرية ويتم تعيين مصفٍّ من البنك المركزي ويمنح الصلاحيات كافة لإنهاء عملية التصفية وقد قام البنك المركزي بوضع مصرف التعاون الإسلامي تحت الوصاية بعد تدنّي أدائه المالي، ثمّ تم البدء بإجراءات تصفية المصرف بسبب إدراجه بضمن العقوبات الدولية الثانية.

7-7 تطور أنظمة المدفوعات العراقي:

يسعى البنك المركزي العراقي إلى رفع كفاءة أدواته النقدية المباشرة وغير المباشرة بإحداث تطوير لأنظمة المدفوعات وتحديثها على وفق أفضل الممارسات الدولية، إذ إنّ أنظمة المدفوعات ودرجة تطورها يسهمان بشكل كبير في التأثير المباشر في السوق النقدية لتكون ذات أداء جيد يسهم في نقل إشارات السياسة النقدية لتحقيق جهود البنك المركزي العراقي المستمرة لتعزيز استقرار القطاع المالي والمصرفي، ويمكن تلخيص أبرز التطورات الحاصلة في نظام المدفوعات العراقي بالآتي:

7-7-1 انشاء المنصة الالكترونية لخطابات الضمان:

تم إنشاء المنصة الإلكترونية لتسجيل خطابات الضمان الصادرة عن المصارف المرخصة لصالح القطاعات الحكومية والأهلية في 2020/10/18، بهدف تنظيم آلية إصدار وتجديد خطابات الضمان وعدم إصدارها من دون غطاء مالي ليتم استحصاله من الأفراد والشركات. وهي تهدف أيضًا إلى إصدار خطابات ضمان على وفق سقوف تُمنَح لكل بحسب درجة التصنيف الائتماني للمصارف المصدّرة. وقد جاءت هذه المبادرة من البنك المركزي العراقي للحد من عمليات الاحتيال والتزوير.

وقد تم إدراج أكثر من 30 ألف خطاب ضمان عبر المنصة الإلكترونية وبقيمة تتجاوز الـ(9) ترليون دينار منذ انطلاق أعمالها ولنهاية عام 2021 ممّا يؤكد نجاح استراتيجية البنك المركزي في تنظيم إصدار خطابات الضمان، وعزّزت المنصة الإلكترونية من ثقة الجهات المستفيدة من الخطابات الصادرة عن المصارف التي تخضع لرقابة وتفتيش البنك المركزي العراقي، لتسهم آلية إصدار خطابات الضمان عبر المنصة الإلكترونية في زيادة جدية المقاولين والمتعاقدين في تنفيذ المشاريع واستبعاد الشركات الوهمية والحد من قدرتها على التعاقد مع الجهات الحكومية.

ومن الإيجابيات المتحققة أيضًا أنَّها ألغت عمليات إصدار خطابات الضمان خارج السجّلات المصرفية، التي تُعدُّ من المسببات الأساسية لتعثر بعض المصارف، ومن ثمّ بناء قاعدة بيانات مركزية عن نشاط خطابات الضمان المصدّرة عن القطاع المصرفي العراقي، وكذلك يتم بشكل مستمر إجراء التعديلات والتحديثات بما يكفل سلامة عمليات إدراج خطابات الضمان وتوفير معلومات تفصيلية عن كل خطاب يتم إدراجه عبر المنصة الإلكترونية وبالتنسيق مع دائرة تقنية المعلومات، ومن أهم الإجراءات الآتي:

- ✓ إضافة خيارات إضافية بضمن قائمة الجهات المستفيدة (أسماء المحافظات، الشركات العامة، الهيئات، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، امانة بغداد، الأجهزة الأمنية، الخطوط الجوية العراقية، الأوقاف الدينية، الصناديق الحكومية).
- ✓ عدم قبول المنصة لأي خطابات ضمان تصدر بأقل من تأمينات نقدية بنسبة 15% إلا إذا كانت خطابات ضمان خارجية (Back to Back)، وإضافة خيار خطابات الضمان التي تصدر نيابة عن المصارف الأجنبية (Back to Back)، وأيضًا إضافة تفاصيل المصارف الأجنبية الآمرة لخطابات

الـ Back to Back (اسم المصرف الأجنبي، تصنيف المصرف الأجنبي، بلد المصرف الأجنبي)، وعدم قبول المنصة لأيّ خطاب ضمان يصدر بتأمينات نقدية تتجاوز 150% (أخطاء مطبعية)، ومن ثمّ إشعار المصارف عن خطابات الضمان المنتهية الصلاحية.

7-7-2 انشاء نظام الدفع السريع (Faster Payment):

إذ يعمل النظام على زيادة سرعة إرسال وتسلُّم التحويلات المالية بين المصارف وسهولتها، وبشكل فوري فضلًا عن كونه بضمن أحد أهم المشاريع الاستراتيجية لنظام المدفوعات.

7-7-3 تطوير نظام التسوية الاجمالية (RTGS):

هو نظام تسوية إجمالي في الوقت الفعلي يتم من خلال هذا النظام توفير آلية يمكن من خلالها إنجاز كل المعالجات النهائية لأوامر الدفع عالية القيمة والمتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة خلال يوم العمل، بدأ التشغيل الفعلي للنظام في عام 2006 ، والمشاركون المباشرون في النظام وزارة المالية والمصارف التي يبلغ عددها (70) مصرفًا، فضلًا عن دائرة رعاية القاصرين والهيأة العامة للتقاعد، لأغراض التسوية من خلال مشاركتهم في نظام الحفظ المركزي لإيداع السندات الحكومية، وقد تم تطويره للعمل خلال 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع بضمن خطة تطوير من حيث التنسيق المشترك بين عدد من دوائر البنك المركزي العراقي وعمل اختبارات UAT قبل الانطلاق الفعلي.

7-7-4 نظام AML:

يقوم النظام بمراقبة حركة الحسابات وإعطاء التنبيهات بالحركات المشبوهة والمشكوك فيها، وكذلك يقوم النظام بتصنيف الزبائن بحسب درجة المخاطر ووضع الزبون تحت المراقبة، ويتضمن هذا نظام الــ (WORLD CHECK)، وهو نظام للبحث والتحري والتحقق من سلامة موقف الأفراد والكيانات من ناحية إدراجها على قوائم العقوبات الدولية. ونظام فحص القوائم العالمية (قائمة عقوبات مكتب مراقبة الأُصول الأجنبية OFAC-UN)، وكذلك يمتلك النظام قوائم فحص محلية صادرة عن جهات رقابية وجهات إنفاذ القانون.

7-7-5 نظام الاستعلام الائتماني (CBS):

انطلق هذا النظام لأجل أن تقوم المصارف وصندوق الإسكان بإجراء عملية الاستعلام الائتماني مباشرة على النظام، وإدخال البيانات الائتمانية كافة لزبائنهم وكفلائهم وتحديثها بصورة مستمرة على النظام شهريًا خلال الأيام العشرة الأولى من كل شهر الذي يليه، لتمكينهم من تقييم المخاطر الائتمانية ومساعدتهم على اتخاذ قرار

ائتماني سليم، ويتم تحديث النظام وصيانته بصورة آنية ومستمرة وبلغ عدد المعاملات المنفّذة من خلال النظام لسنة 2021 (297653) معاملة.

7-7-6 نظام (CASH SYSTEM):

هو نظام لمتابعة حالة الشركات والمصارف الذي يتضمن (فرض/رفع) العقوبات المفروضة عليهم، إذ لا يسمح لأيّ كيان غير مدرج على القائمة الرئيسة (MASTER LIST) بالاشتراك في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، فضلًا عن تعديل أسمائهم وتغيير حالتهم من/ إلى (قيد التأسيس، عاملة، مغلقة، ملغية، مدمجة، تحت الوصايا وتحت التصفية).

7-7-7 نظام البيع النقدي:

يتم في هذا النظام إدخال البيانات الخاصة بطلبات المصارف وزبائنهم (شركات التوسط وشركات الوساطة) على نظام البيع النقدي لغرض أتمتها وتدقيقها والتأكد من عدم وجود ما يمنع دخولها إلى نافذة بيع العملة الأجنبية، وكذلك التأكد من تغطية رصيد المصرف للمبلغ المطلوب من قبله.

7-7-8 نظام التسلسلات النقدية:

ويتم في هذا النظام توزيع المبالغ النقدية للعملة الأجنبية المشتراة من قبل المصارف وزبائنهم وفق التسلسلات النقدية للعملة الأجنبية.

7-7-9 نظام FINSCAN: يستخدم هذا النظام لفحص الأطراف المشاركين في نافذة بيع العملة الاجنبية، وذلك للتأكد من عدم خضوعها للعقوبات الدولية والحكومية.

7-7-10 نظام (CBI Backlist) :

يتم من خلال هذا النظام إضافة ورفع أسماء الزبائن من قائمة الحرمان المحلية الخاصة بهذا البنك.

7-7-11 نظام بيانات وزارة التجارة (Trade Ministry Data Base):

يتم عن طريق هذا النظام الاستعلام عن بيانات الشركات التجارية العراقية والأجنبية للتأكد من تسجيلها لدى دائرة مسجل الشركات.

7-7-12 برنامج امن الزبائن مع المصارف العراقية (CSP):

ليكون برنامج متكامل أطلقته شركة SWIFT عام 2018 ويحتوي على معايير مثالية للمصارف للالتزام بها وعددها 27 ضابطا امنيا.

7-7-13 اكمال مشروع شركة سوفت الجديد (SWFIT SCOPE):

وهو مشروع يربط المصارف العراقية مع البنك المركزي لأجل وصول ما يتم تحويله من رسائل نوع (103) إلى البنك المركزي.

7-7-14 تحديث منصة (KYC) على نظام (SWFIT):

لتتضمن (Profile) خاصًا بالبنك المركزي العراقي وهو أحد متطلبات شركة (SWFIT) الذي تم إنشاؤه عام 2017، فهو يحتوي على كل المعلومات الخاصة بالبنك المركزي العراقي والبنوك المركزية في العالم مثل (التقرير المالي السنوي، أقسام البنك المركزي والهيكل التنظيمي)، وغيرهما من المعلومات الخاصة التي تتطلب إعطاء (Permission) إلى البنوك التي تتطلب رؤية إلى (Profile) لأجل إنشاء علاقات مصرفية مع المؤسسات المالية في العالم.

7-7-15 نظام الرقابة على التقارير المصرفية (BSRS):

يتضمن هذا النظام إرسال تقارير الاحتياطي الإلزامي الشهرية إلكترونيًّا عبر النظام المذكور فضلًا عن قيام النظام بإجراء بعض التدقيقات على التقارير الواردة وقيامه باستخراج مجموعة من التقارير الشهرية التي يتطلبها عمل القسم، فضلًا عن إنشاء قاعدة بيانات متكاملة بشأن المصارف العاملة في العراق، إذ اكتملت المرحلة الأولى والثانية من النظام، وحاليًّا تم البدء بالمرحلة الثالثة إذ عُقِدَت مجموعة من ورش العمل للمصارف التي تضمنت استعراض الواجهات الخاصة بالنظام، فضلًا عن شرح عن آلية عمل النظام واستعراض استمارات الاحتياطي الإلزامي التي سوف يعتمدها النظام. وتم الاتفاق مع الشركة المصممة لنظام الإيداع المركزي للأوراق المالية (CSD) على إضافة وحدة جديدة في النظام خاصة بالحوالات المخصومة لدى البنك المركزي تتولى عمليات إصدار الحوالات واحتساب الفوائد عليها وتسديدها في موعد الاستحقاق، وان الهدف من استحداث البنك المركزي لنظام تقارير الرقابة المصرفية (BSRS):

- توحيد عمليات الإبلاغ الرقابي للمؤسسات المالية بإستخدام المعايير الدولية وتبسيط التزاماتها عن طريق تزويد المؤسسات الخاضعة للاشراف بواجهة واحدة لتقديم التقارير.
- زيادة جودة البيانات وصحة التقارير بأستخدام طرق الاحتساب المتقدمة والصيغ وآليات التحقق.
- زيادة سرعة وكفاءة وجودة معالجة تقديم التقارير.
- النفاذ السريع والسهل للبيانات الموثوقة والمناسبة لأغراض الرقابة المالية والنقدية ومراقبة المخاطر والتحليل وصنع القرار وصياغة السياسة.
- تكوين قاعدة بيانات قابلة للتتبع.
- تكوين ملف دائم لكل مصرف وشركة يتضمن كافة المعلومات الخاصة بالمؤسسات المالية مع إضافة إمكانية للتراسل وارفاق معلومات وتقارير من والى المؤسسات المالية.
- إستخدام آليات التغذية الراجعة بإستمرار وبسرعة عالية والاحتفاظ بكافة الملحوظات.

- من خلال تكوين قاعدة البيانات الخاصة بالتقارير المالية يمكن اجراء الحسابات التحليلية وقياس اثر كل مؤسسة من القطاع بشكل كامل وكذلك الاستفادة منها في التنبؤات المستقبلية الخاصة بالقطاع.

7-7-16 نظام الدفع الإقليمي العربي (BUNA):

هذا النظام عبارة عن منصة تعمل على توفير خدمات المقاصة والتسوية في الوقت الفعلي للتحويلات المالية عبر الحدود وبالعملات العربية والدولية، إذ ستتمكن المصارف المشاركة من إرسال وتسلُّم المدفوعات فيما بينها بصورة آمنة وموثوقة وتقليل اللجوء إلى المراكز العالمية من البنوك المراسلة في مقاصة وتسوية المدفوعات العربية ممّا يسهم في تقليل الوقت والكلف المصاحبة على المصارف وزيارتهم، فقد تم بدء التشغيل الكامل لمنصة بنى في العراق بالتعاون مع صندوق النقد العربي وإجراء عمليات الدفع ويُعدُّ هذا الإنجاز مرحلة جديدة لتطوير المدفوعات الإلكترونية، وتوجيه المصارف كافة لتشجيعهم على المشاركة في المنصة لما توافره من السرعة والأمان في إجراء التحويلات وتعزيز الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات الزبائن المحلية والمستقبلية، فقد تم اشتراك 13 مصرفًا في المنصة.

7-7-17 أنظمة خاصة بدائرة الإصدار والخزائن:

تواصل دائرة الإصدار والخزائن تزويد العملة المحلية بشكل سلس من طريق تأمين حاجة الجهاز المصرفي والجمهور من النقد المحلي والأجنبي بشكل منتظم مع الأخذ بالحسبان، تنظيف النقد المصدَّر للتداول من العملة التالفة واستبدال العملة التالفة والمتهرئة.

أ- نظام التسلسلات الخاص بالأوراق النقدية بالدولار الأمريكي ونظام المدفوعات والمقبوضات الدينار العراقي والدولار الأمريكي والذي ينقسم إلى:

- ✓ استحداث قاعدة بيانات تخص الأوراق النقدية التالفة والمبطلة والمحروقة.
- ✓ تنظيم قاعدة بيانات خاصة بالأوراق النقدية المزيفة ليعمل على توفير المعلومات المطلوبة بشكل أسرع وتزويد دوائر البنك واقسام الدائرة بالتقارير اليومية والاسبوعية والشهرية والسنوية.

ب- استحداث نظام العد والفرز لإيداعات المصارف بالدينار العراقي للسيطرة على الحركة اليومية لإيداعات المصارف في اقسام العد والفرز والصندوق مع دائرة المحاسبة بالإضافة إلى ارشفة التقارير من خلال الوظائف التي يقدمها النظام وما زال العمل جاري به.

ج- انشاء مختبر تابع لقسم فحص العملات ورصد التزييف مؤلف من ستة أجهزة متخصصة بفحص الأوراق النقدية من حيث نوع الورق والعلامات الأمنية المستخدمة واستخراج تقرير مفصل بذلك وما زال العمل جاري عليه.

7-8 الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي:

طور البنك المركزي العراقي خطة طموحة وشاملة من طريق وضع الأولويات استراتيجية للبنك المركزي وتوافقاً مع رؤية ورسالة وأهداف البنك المركزي منذُ انطلاقها في المرحلة الأولى وتحديدها لسنوات (2016 – 2020) وقياس مدى تحقيق هذه الأهداف استراتيجية للبنك المركزي وعلى المدى المتوسط والطويل ثم اعداد المرحلة الثانية وتحديدها لسنوات (2021 – 2023) واحصاء مدى انجاز الأهداف الفرعية لكل هدف استراتيجي للخطة استراتيجية للبنك المركزي ومتابعة استمرارية تحقيق الأهداف المرجوة وبشكل واضح وبنسب عالية وعلى وفق متطلبات المعايير الدولية، وبالتالي تتضمن وبشكل عام تحقيق الاستقرار المالي في الأسعار المحلية والعمل على الحفاظ على استقرار مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق وتعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص عمل وتحقيق الرخاء في العراق المادة (3) من قانون البنك المركزي.

7-8-1 الخطة الاستراتيجية الثانية (2021 – 2023):

بعد أن تمت الإفادة من التجربة السابقة في إنجاز الاستراتيجية السابقة (2016 – 2020) وبعد أن تم تشخيص نقاط القوة والضعف فضلًا عن الفرص والتحديات وفقًا لمشاركة تفاعلية من تشكيلات البنك المركزي كافة والإدارة العليا في مراحل الإعداد، فقد وضعت أهداف فرعية جديدة مبنية على الأُطر العامة التي جاء بها الدستور بصورة عامة وقانون البنك المركزي القائم على بناء اقتصاد سوق حر يقوم على المنافسة وتمكين القطاع الخاص من لعب دور أساسي في التنمية الاقتصادية فضلًا عن تحقيق الاستقرار السعري وتعزيز متانة النظام المالي وتحقيق الرخاء الاقتصادي، وتتلخص هذه الأهداف بالآتي (دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي والقطاع المصرفي، تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي وتفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية للبنك المركزي).

7-9 الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية:

يعمل البنك المركزي بالتعاون مع شركة ضمان الودائع لتبادل المعلومات والبيات التي من شأنها حل الأزمات وتقليل المخاطر التي قد تلحق بالقطاع المصرفي، إذ تتمتع الشركة باستقلالية تشغيلية تامة من دون تدخّل أيّة أطراف خارجية. وقد تأسست عام 2020 بموجب قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 وقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، إذ يشرف البنك المركزي العراقي على نشاطاتها وأدائها، وتخضع سجّلاتها وحساباتها الختامية للتدقيق من ديوان الرقابة المالية الاتحادي، ولأنّ المؤسسة حديثة الإنشاء ولان خدماتها تصبُّ في مصلحة المجتمع العراقي فإنّ التحدي الأول هو نشر الثقافة التوعوية الشاملة والتعريف بأهمية وضرورة إخضاع ودائع الجمهور لنظام الضمان. ويكون هيكلها التنظيمي عبارة عن شركة قطاع مختلط أسهم القطاعان الحكومي والخاص برأسمال الشركة البالغ (100) مليار دينار عراقي وهو يعادل (68.5) مليون

دولار أمريكي وفقًا لسعر الصرف الرسمي المعلن من البنك المركزي (USD/IQD 1460) إذ بلغت المساهمة ما يأتي:

- ✓ نسبة مساهمة القطاع العام: (48.3%).
- ✓ نسبة مساهمة القطاع الخاص: (51.7%)

وبتاريخ 2022/1/3 أصدر البنك المركزي إعمام إلى المصارف المجازة والمصارف الأجنبية والمصارف المتعثرة يقضي بوجوب المساهمة برأس مال الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية وفقاً للمادة (3/أولاً) من نظام الودائع المصرفية رقم 3 لسنة 2016.

7-9-1 اهداف شركة ضمان الودائع المصرفية:

تعمل الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية على تعزيز الاستقرار المالي في العراق من خلال اتباعها عدة إجراءات لتحقيق الأهداف الاتية:

أ- توفير غطاء لضمان ودائع الجمهور لدى المصارف العراقية المجازة من البنك المركزي العراقي داخل العراق وخاصة صغار المودعين.

ب-القضاء على ظاهرة الاكتناز المالي لدى الجمهور بتحويلها إلى مصادر أموال مصرفية استثمارية وتنموية.

ج- تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي عن طريق رفع الوعي المصرفي لدى الجمهور وهذا من شأنه ان ينعكس ايجابياً على التنمية الاقتصادية.

د-المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي بالاشتراك مع الأطراف الأخرى في شبكة الأمان المالي.

هـ- إدارة عملية تعويض المودعين بكفاءة وفعالية خلال (30) يوم من تاريخ صدور قرار من البنك المركزي العراقي مصادق عليه من محكمة الخدمات المالية مكتسب الدرجة القطعية بأعلان إفلاس المصرف.

7-9-2 المؤشرات والافصاحات التي تصدرها مؤسسة ضمان الودائع:

تصدر الشركة من خلال موقعها الإلكتروني (www.icd.iq) جملة من المعلومات والإفصاحات التعريفية الخاصة بها والقوانين التي تأسست بها الشركة وأنَّها تراقب مستوى نمو الودائع المصرفية في ظل عمل نظام الضمان، إذ تلحظ ارتفاع نسبة النمو في عمليات الإيداع إلى (14%) منذ بدء الشركة بممارسة نشاطاتها في 17 تشرين الأول 2020 ونشرت الشركة حملة إعلامية وثقافية واسعة للتوعية العامة وكذلك توجيه المصارف للعمل على توعية عمل الزبائن بمهام الشركة وأهدافها في حماية أموال المودعين وذلك باستخدام أدوات التوعية والإعلام المتاحة كافةً، إذ خصص لها ميزانية مستقلة في سبيل تحقيق أوسع شمول إعلاني وتعريفي للجمهور على مستوى الجمهورية العراقية.

7-9-3 إجراءات المؤسسة ضد المخاطر:

من الإجراءات التي تتخذها مؤسسة ضمان الودائع التي تضمن الكشف والتدخل المبكرين لحل التحديات عند وجود ارتفاع في المخاطر لدى أحد البنوك، هناك تعاون وتنسيق عالٍ مع البنك المركزي العراقي من تبادل

المعلومات والبيانات التي ترد للمؤسسة ومطابقتها مع قاعدة بيانات البنك. فضلًا عن مطابقة المؤسسة من خلال قسم المخاطر والامتثال لمستوى أدائها من خلال التغييرات التي تطرأ على المؤشرات المعيارية المعتمدة من البنك المركزي ومن خلال نتائج الكشوفات السنوية الخاصة بالمصارف للتحقق من سلامة المركز المالي فضلًا عن درجة امتثال المصرف العضو في نظام الضمان من خلال مراقبة أدائه في تنفيذ التزاماته الشهرية من سداد بدل التأمين في الموعد المحدد. وتسهم الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي، إذ إنَّ الإجراءات المتخذة تكمن في تكوين مخصص احتياطي مناسب لاحتمالات تعرّض منظومة الضمان إلى تعويضات محتملة تكون أكبر من حجم غطاء الضمان المحدد للحالات الطبيعية. وتتمُّ أيضًا دراسة احتمال لجوء الشركة إلى مصادر تمويل إضافية تعزز قدراتها من السيولة لمواجهة هكذا أزمة. ما من شأنه مساعدة الحكومة والجهات الإشرافية على تخطي تلك الأزمات المحتملة لتصبَّ في جهود أطراف شبكة الأمان المالي.

7-9-4 منظومة الحوكمة لدى مؤسسة ضمان الودائع المصرفية: حدد نظام الشركة رقم (3) لسنة 2016 الخطوط العامة لحوكمة اعمال المؤسسة من خلال الضوابط وآلية عمل الشركة كذلك مهام مجلس إدارة الشركة والإدارات التنفيذية لها كذلك نظم نسب الاستقطاع ونوع الحسابات الخاضعة للضمان إضافة إلى آلية تسديد رسوم التأمين وكل ما يتعلق باستثمار أموال الشركة وإجراءات التعويض ومراقبة حسابات الشركة وغيرها من الضوابط.

7-9-5 استثمارات مؤسسة ضمان الودائع المصرفية: حدد نظام الشركة رقم (3) لسنة (2016) المادة (6/ثانيا) أدوات استثمار أموال الشركة بقرار من مجلس إدارة الشركة في الودائع الثابتة وفي شراء الأوراق المالية الصادرة من وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي على ان يتم شراؤها من السوق الثانوية.

تقرير الاستقرار المالي 2021 ////////////

الفصل الثامن

الشمول المالي

8- الشمول المالي:

نظرًا للأهمية البالغة للشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي، لذلك فهو من الأهداف الرئيسة التي تضعها البلدان في حسابتها لغرض زيادة العمق المالي، لما له من آثار إيجابية وأهمية كبيرة في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وتقليل البطالة والفقر، وهذه العناية بالشمول المالي زادت مع زيادة التطور التكنولوجي، وأصبحت المعاملات الرقمية تشكّل جزءًا كبيرًا من التعاملات، لذلك فإنّ الشمول المالي يرتبط بعلاقة طردية مع التطور التكنولوجي، ويسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادة مستوى الشمول المالي داخل البلد، وذلك من طريق مجموعة من الإجراءات التي اتخذها في سبيل ذلك الهدف، ومن بين هذه الإجراءات قام البنك المركزي العراقي متمثل بدائرة المدفوعات بتبني مشروع (الشمول المالي لبداية اقتصادية جديدة) والذي يهدف إلى تحسين الشمول المالي بشكل مستدام بالشراكة مع وزارة التخطيط، وبالتعاون مع صندوق النقد العربي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية لغرض الإفادة من الخبرات المُقدَّمة من قبلهم وشركائهم الاستراتيجيين (البنك الدولي والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ))، وذلك لأجل تطوير القطاع المصرفي وزيادة الخدمات المالية المُقدَّمة إلى الجمهور وجذب أكبر عدد من الأفراد والمدخرات إلى داخل القطاع المصرفي وخفض حجم العملة في التداول وزيادة عدد الأفراد داخل الجهاز المصرفي، كذلك المبادرات التي أطلقها البنك المركزي (مبادرة المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة منذ عام 2015 والسنوات اللاحقة)، والتي أسهمت في زيادة عدد الحسابات والقروض، وكذلك عملية توطين الرواتب التي أُطلِقَت منذ عام 2016 والتي تنص على أن يكون جميع موظفي الدولة بضمن الجهاز المصرفي العراقي وذلك لأجل أن يكون هناك عدد أكبر من الجمهور داخل النظام المالي، لتفعيل قرارات السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي بصورة أكبر، وتحقّق أهدافها بسرعة وبدقة أكبر، والاتجاه نحو التبادل الإلكتروني بدلًا من التبادل النقدي داخل الاقتصاد، وإنَّ زيادة التطور التكنولوجي يؤدي إلى زيادة في الشمول المالي، وتُعدُّ التكنولوجيا المتطوّرة، وتوسّع استخدام الإنترنيت، وزيادة استخدام الهاتف النقّال، من العناصر المهمة في زيادة الشمول المالي؛ لذا فإنَّ تحقيق ارتفاع في نسبة الشمول المالي يتطلب توفير بنية تحتية من تكنولوجيا المعلومات المتطوّرة والسريعة الانتشار.

8-1. مبادرات البنك المركزي العراقي في دعم الشمول المالي:

قام البنك المركزي العراقي بمجموعة من المبادرات أُطلِقَت منذ عام 2015، تهدف في الأساس إلى تحريك عجلة الاقتصاد نحو النمو ودعم الاستقرار المالي من جهة، وتطوير نظام المدفوعات وتعزيز الشمول المالي من جهة أُخرى، فضلًا عن مجموعة من المنافع الأُخرى منها تخفيض حدّة البطالة وتوفير فرص العمل فضلًا عن تقليل نسب الفقر وغيرها، وهذه المبادرات شملت جميع مفاصل الاقتصاد؛ لأنّها شملت المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمثّلت بمبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أُطلقت عام 2015، فضلًا عن مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة التي أُطلقت في العام نفسه، ثمّ مبادرة أُخرى أطلقها البنك المركزي خُصِّصَت للمصارف

لأجل شراء أجهزة (ATM)، لأجل دعم الخدمات المالية وتطويرها والمساعدة في تعزيز الشمول المالي، وكذلك في العام ثمّ 2020 مبادرة جديدة خُصِّصَت للمصارف المختصة، أمّا في العام 2021 فقد أُطلقت مبادرة لدعم الطاقة المتجددة.

إنَّ هذه المبادرات أسهمت كثيرًا في تعزيز الشمول المالي في العراق، ذلك لأنّها تشترط على المستفيد من هذه المبادرة أن يمتلك حسابًا مصرفيًّا لأجل إكمال التعامل معه، سواء كان صاحب مشروع صغير أم متوسط أم من أصحاب المشارع الكبيرة، ممّا ساعد المصارف على فتح كثير من الحسابات للأفراد لأجل إتمام معاملة الإفادة من هذه القروض، ممّا أسهم في زيادة عدد الحسابات المصرفية وزيادة عدد البطاقات الإلكترونية المصدّرة والتي سوف يتم ذكرها لاحقًا، لأجل توسيع حجم التعامل الرقمي داخل الاقتصاد، ثمّ إنَّ هناك المبادرة الخاصة التي أُطلقت إلى المصارف لأجل شراء أجهزة الصرّاف الآلي، هذه المبادرة كان الهدف منها تحسين نوعية الخدمات المالية التي تقدمها المصارف إلى الأفراد لأجل جذب أكبر عدد ممكن من الجمهور إلى داخل القطاع المالي، ومن ثمّ تعزيز مؤشرات الشمول المالي.

8-2. مشروع توطين رواتب موظفي الدولة:

تم البدء في مشروع توطين رواتب موظفي الدولة استنادًا إلى قرار صادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء سنة 2016، وكان الهدف من المشروع هو دفع الرواتب لموظفي الدولة من خلال بطاقات تُصدِرها المصارف العاملة في العراق بالتعاون مع شركات الدفع المالي التي تقوم بتزويد هذه البطاقات إلى المصارف، ويهدف المشروع لتقليل التكلفة الكلية لعملية دفع الرواتب والاحتفاظ بالنقد داخل النظام المصرفي، وتتمثّل الفائدة التي تعود على العاملين بحصولهم على حساب مصرفي يُمكِّنهم من التعامل مع جميع ماكينات الصرَّاف الآلي ونقاط البيع في داخل البلد وخارجه، وكذلك الإفادة من الخدمات المصرفية الأُخرى كافةً، التي تتيحها البنوك، مثل الحصول على القروض وغيرها، فضلًا عمّا يوفره استخدام البطاقات من أمان بدلًا من الاحتفاظ بالنقد، وتقوم استراتيجية البنك المركزي على تهيئة بيئة تنافسية آمنة للمصارف لتقديم عروضها، وللموظف الحق في اختيار المصرف وفقًا لأفضل الخدمات المالية والمصرفية وأنسب الأسعار[1]، إنَّ هذا المشروع يُعدُّ خطوة مهمة نحو توسيع الشمول المالي داخل البلد، ولا سيَّما أنَّ الهدف المعلن له هو تخفيض التكاليف المالية لعملية دفع الرواتب وزيادة الحسابات المصرفية المفتوحة لدى المصارف، وزيادة عدد الأفراد المشاركين في النظام المالي، التي سوف تزداد بالضرورة، وكذلك خلق جو التنافس بينها لأجل تقديم أفضل العروض لأجل الحصول على أكبر عدد من الزبائن (الموظفين) الذين سوف يقومون بتوطين رواتبهم، وقد ساهم في هذا المشروع (37) مصرفًا، لأجل استقبال الموظفين الراغبين في توطين الرواتب لديهم، وقام البنك المركزي بإنشاء نظام المُقسِّم الوطني (وهو نظام تحويل الأموال إلكترونيًا بين المصارف ومزوّدي خدمات الدفع الإلكتروني من طريق نقاط البيع

[1] البنك المركزي العراقي، الموقع الإلكتروني.https://cbi.iq/news/view/611

وأجهزة الصرَّاف الآلي، إذ يمكن للشخص حامل البطاقة الائتمانية إجراء عمليات السحب المالي وعمليات الشراء من مكائن البيع ونقاطه التابعة للمصارف الأُخرى في عموم البلاد، من دون الحاجة إلى الاعتماد على فروع المصرف الذي أودع فيه أمواله[1])، إذ يعمل هذا النظام على تخفيض تكلفة السحب للأفراد الموطنين في حال تم سحب أموالهم من فروع المصارف الأُخرى، لأجل تخفيض تكاليف الخدمات المالية التي تُقدّمها المصارف إلى أقصى حدٍّ ممكن وجعلها ملائمة لجميع أفراد المجتمع، والشكل (89) يبيّن أعداد الموظفين الذين وطّنوا رواتبهم داخل المصارف منذ انطلاق المشروع إلى نهاية عام 2021 (3,985,608) موظف، والعدد في تزايد مستمر حتى يتم توطين الموظفين كافةً في الدولة، إنَّ عملية توطين الرواتب أسهمت بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي داخل البلد من خلال زيادة عدد الحسابات المصرفية التي تم إنشاؤها للموظفين وزيادة عدد البطاقات الإلكترونية التي تم منحها لهم، كذلك زيادة الخدمات المالية التي تقدّمها المصارف لأجل جذب الموظفين لديها، وزيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور.

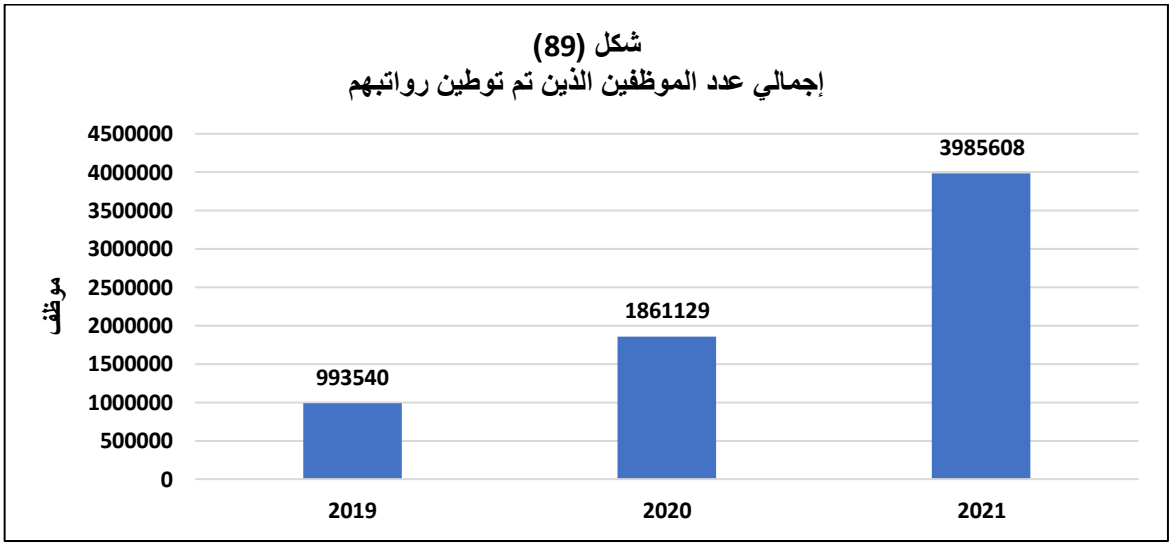

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

8-3. مؤشرات الشمول المالي: يقوم البنك المركزي العراقي بقياس مستوى الشمول المالي في البلد باستخدام مؤشرين أساسيين هما: الوصول ACCESS، والاستخدام USAGE، وكل من هذين المؤشرين يشتمل على مجموعة من المؤشرات الفرعية وكالآتي:

8-3-1. مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية ACCESS: يعتمد هذا البعد عددًا من المؤشرات، وعلى النحو الآتي:

8-3-1-1. مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي:

[1] البنك المركزي العراقي، الموقع الالكتروني.https://cbi.iq/news/view/61

يُعدُّ مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي من المؤشرات المهمة في قياس مستوى الشمول المالي في البلد وتحديده، إذ إنَّه يعتمد في الأساس على فروع المصارف التي تنتشر في عموم البلاد، لأجل إيصال الخدمات المالية إلى الجمهور، لذلك فإنّ هذا المؤشر يُعنَى بعدد فروع المصارف داخل الاقتصاد، وقد أظهرت البيانات الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق ما زالت دون المستوى المطلوب، على الرغم من تشجيع البنك المركزي العراقي المصارف لفتح فروع لها في جميع أنحاء العراق، إلَّا أنَّ الزيادة في فروع المصارف لم تكن كبيرة جدًّا، وقد شهد عام 2021 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (905) فرعًا في حين كانت عام 2020 (891) فرعًا، إذ انعكست تلك الزيادة على ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية إذ بلغت (45.51) عام 2021 بعد ما كانت (45.06) عام 2020، وصاحب ذلك انخفاض في الانتشار المصرفي، إذ بلغ (2.19) عام 2021 بعدما كان (2.21) عام 2020، وهذا نتيجة لنمو السكان بنسبة أكبر من نمو عدد فروع المصارف في العراق والجدول رقم (20) يوضح ذلك:

جدول (20) الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق

السنة	عدد السكان (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2017	37.140	843	44.05	2.27
2018	38.200	865	44.16	2.26
2019	39.300	888	44.25	2.25
2020	40.150	891	45.06	2.21
2021	41.190	905	45.51	2.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، 2021، النشرة الاحصائية.

- وزارة التخطيط، الموقع الالكتروني، https://mop.gov.iq/news/view/details?id=508.

وعند مقارنةً العراق مع بعض الدول العربية نجد أنّ العراق يحتل مرتبة متأخرة في انتشار عدد فروع، والشكل (90) يوضح أنّ نسبة العراق في مؤشر عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ بلغت (3.9%) وهو أدنى الدول بين دول المقارنة لعام 2020، ممّا يعني انخفاض مستوى الانتشار المصرفي في العراق.

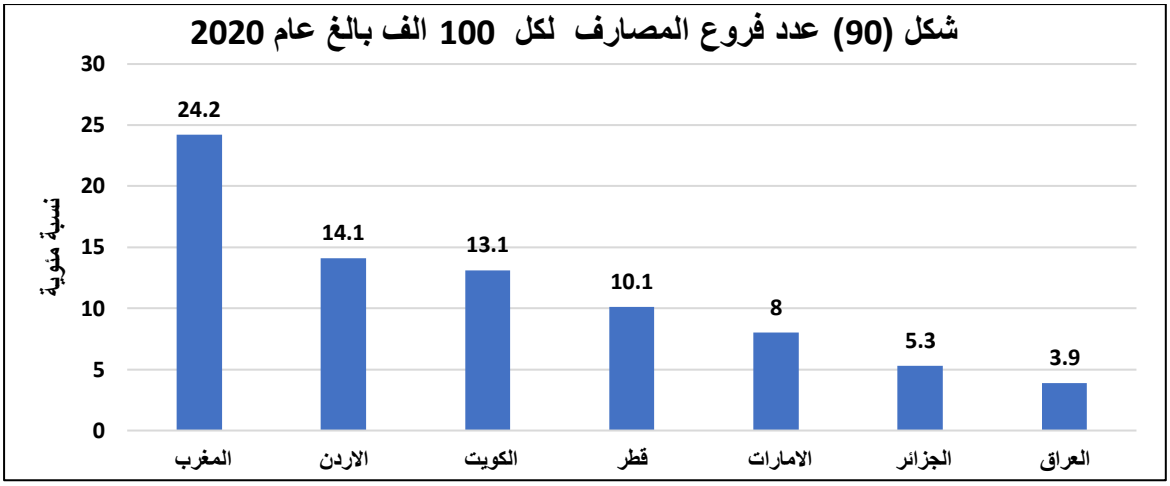

المصدر: بيانات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?view=chart

8-3-1-2. انتشار خدمات الدفع الإلكتروني (ATM) و (POS) و(POC):

لأجل جذب عدد أكبر من الجمهور إلى داخل الجهاز المصرفي ومحاولة زيادة العمليات داخل النظام المالي واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني، والتخلُّص من التعامل بالنقد تدريجيًّا فلا بُدَّ من زيادة خدمات الدفع الإلكتروني التي تُعدُّ من الأهداف الرئيسة التي يسعى البنك المركزي العراقي إلى تحقيقها، إذ يقوم هذا المؤشر بقياس مستوى انتشار خدمات الدفع الإلكتروني، والشكل (91) يوضح عدد (POS) و(POC) و(ATM) لكُلّ 1000 كم، إذ يتضح أن هناك زيادة في نسبة أعداد أجهزة (ATM) و(POS) و(POC) في عموم العراق، إذ يُلحَظ ارتفاع عدد ATM إلى مساحة العراق من (1.5%) عام 2017 إلى(3.6%) عام 2021، أمَّا أجهزة (POS) فإنَّ انتشارها إلى مساحة العراق قد زادت من (2.1%) عام 2017 إلى (19%) عام 2021، أمّا (POC) فقد زادت أعدادها من (11.7%) عام 2017 إلى (33.5%) عام 2021، ومن المتوقّع أن تزداد هذه النسب مستقبلًا انسجامًا وتوجهات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن.

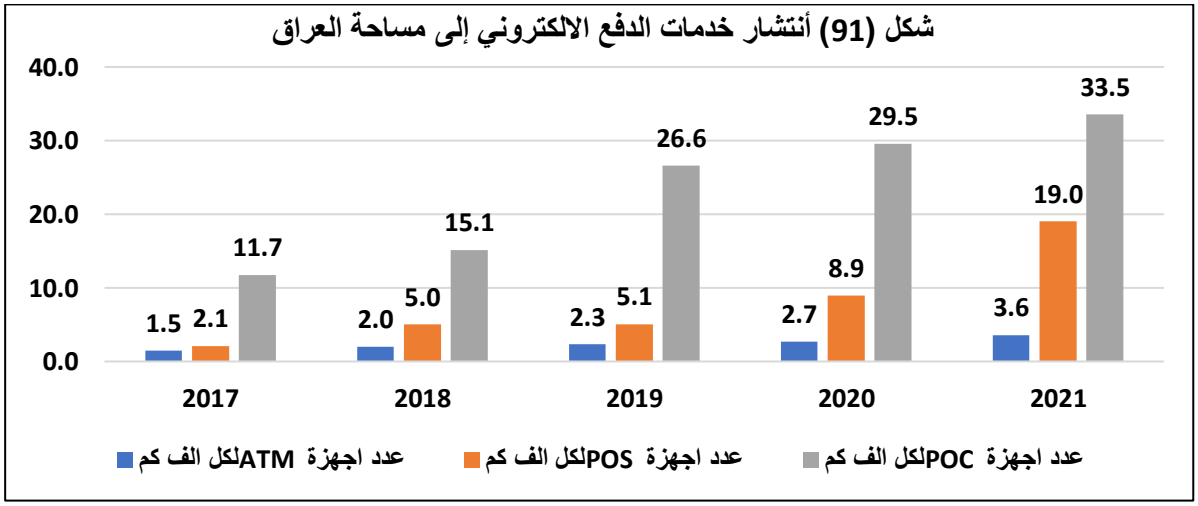

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

وكذلك فيما يخصُّ انتشار خدمات الدفع الإلكتروني إلى عدد سكان العراق لكُلّ (100000) نسمة فهي ما زالت منخفضة، والسبب في ذلك التعامل النقدي وإنجاز المعاملات المالية بين الأفراد والتجار يدويًا، لعدم انتشار هذه الثقافة، وما زالت هذه العملية غامضة على معظم أصحاب المحلات التجارية، ولا سيّما في المناطق الشعبية والنائية، لذلك فإنَّ معظم الأسواق التجارية والمحلات تتعامل بالنقد وليس بأجهزة POS، أمَّا أجهزة ATM فإنَّ انتشارها مقتصر على المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية ومقرّات فروع المصارف، ولا توجد أجهزة منتشرة في المناطق العامة، والشكل (92) يوضح أنّ هناك ارتفاعًا طفيفًا في خدمات الدفع الإلكتروني في عام 2021 التي بلغت نسبة عدد ATM فيها إلى عدد السكان (100000) نسمة (3.8%) بعدما كانت (2.9%) عام 2020، وبلغت أجهزة (POC) (35.7%) في عام 2021 بعدما كانت (32.2%) عام 2020، أمّا أجهزة POS فقد ارتفعت إلى (20.2%) عام 2021 بعدما كانت (9.8%) عام 2020.

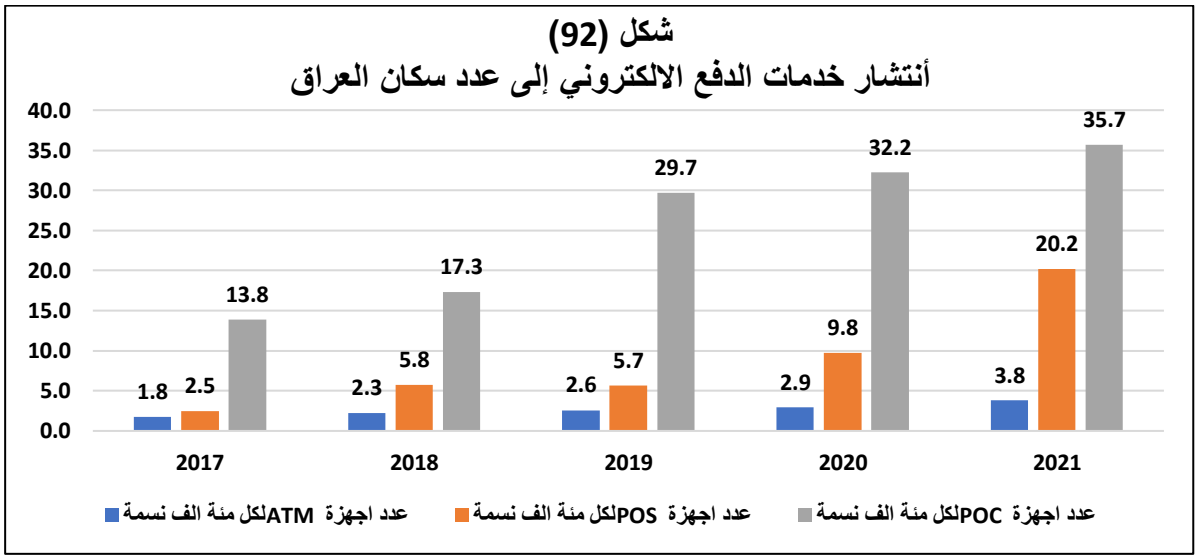

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

إنَّ نسبة أعداد الصرّاف الآلي في العراق تُعدُّ منخفضةً إذا ما قورنت هذه النسبة بنسب دول قريبة من العراق، والشكل (93) يوضح نسبة أعداد أجهزة الصرّاف الآلي لكُلّ 100 ألف شخص بالغ في مجموعة من الدول العربية إذ يتضح أنّ العراق صاحب أقلّ نسبة في أعداد الصرّاف الآلي بين مجموعة الدول المقارنة، والجدير بالذكر أنّ متوسط نسبة عدد أجهزة الصرّاف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (26.1) عام 2020[1]، الأمر الذي يتطلب من المصارف زيادة أعداد هذه الأجهزة لأجل تقديم أفضل الخدمات إلى الجمهور، ممّا يساعد في زيادة أعداد الأفراد الذين يدخلون في النظام المالي، وزيادة مستوى الشمول المالي الذي يهدف إليه البنك المركزي.

[1] بيانات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?view=chart

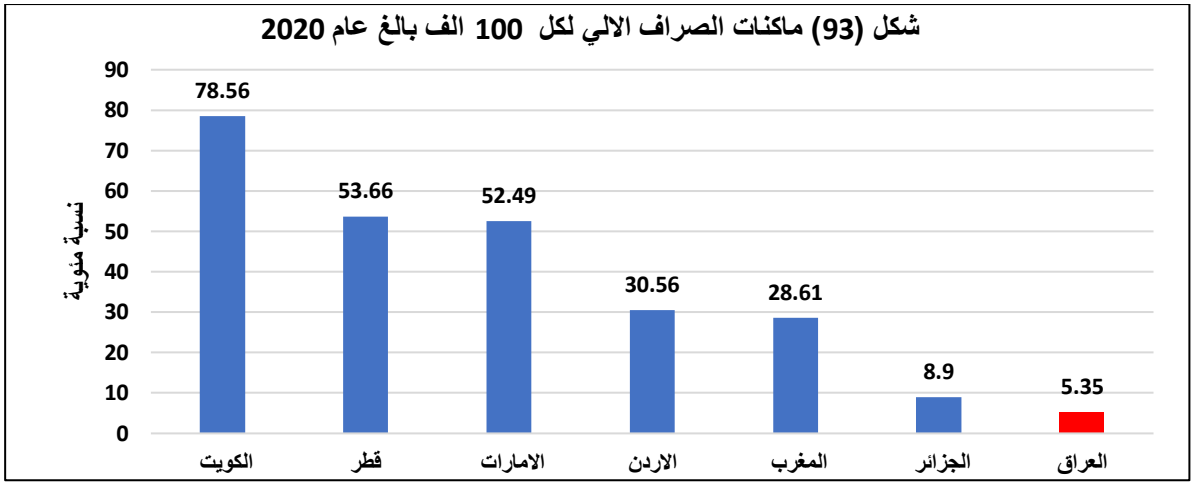

المصدر: بيانات البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?view=chart

8-3-2. مؤشر استخدام الخدمات المالية USAGE:

8-3-2-1. انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل:

إنَّ التطور في نظام الدفع يُعدُّ من أهم الأساليب التي يمكن من خلالها تعزيز الشمول المالي في أيّ اقتصاد، وإنَّ عمليات الدفع عِبرَ الموبايل تُعدُّ أحد هذه الأساليب، إذ تسهّل كثيرًا من العمليات المالية، وتساعد في إنجازها بسرعة ودقة، لذلك فإنَّ الوصول إلى عمليات الدفع عبر الموبايل وإنجاز معاملات مالية أُخرى يمثّل صورة متقدمة جدًّا من التطور المالي، لذلك فقد قام البنك المركزي العراقي بمنح إجازة لشركات الموبايل للمساهمة في عملية الدفع الإلكتروني عِبرَ الموبايل، وتقديم الخدمات مثل تحويل الأموال، ودفع الفواتير، وشراء البطاقات الإلكترونية، وتعبئة خطوط الدفع المسبقة، وعملية الإيداع والسحب النقدي من وإلى المحفظة، من طريق المراكز المعتمدة، والشكل (94) يوضح النشاط المالي لكُلّ شركة الذي تمَّ قياسه بالمبالغ المحوَّلة من طريقها، يُلحَظ أنّ هناك سيطرة لشركة زين كاش على عمليات التحويل المالي، فقد ازدادت نسبة المبالغ المحوّلة من طريقها إلى مجموع المبالغ المحوّلة من طريق شركات الدفع عبر الموبايل (46.4%) عام 2018 إلى (78.7%) عام 2021، في حين أنّ شركة آسيا حوالة نسبتها انخفضت من (53.6%) عام 2018 إلى (18%) عام 2021، أمّا شركة محفظة الناس فقد بدأت عملها في عام 2020 ونسبة المبالغ المحوّلة لديها إلى مجموع المبالغ كانت منخفضة بسبب حداثة عملها ولكنها ارتفعت من (0.03%) عام 2020 إلى (3.2%) عام 2021، إنَّ ازدياد التنافس بين الشركات ينعكس بالإيجاب على التطور المالي، ويساعد أكثر في تطوير الخدمات المالية المُقدَّمة من الشركات:

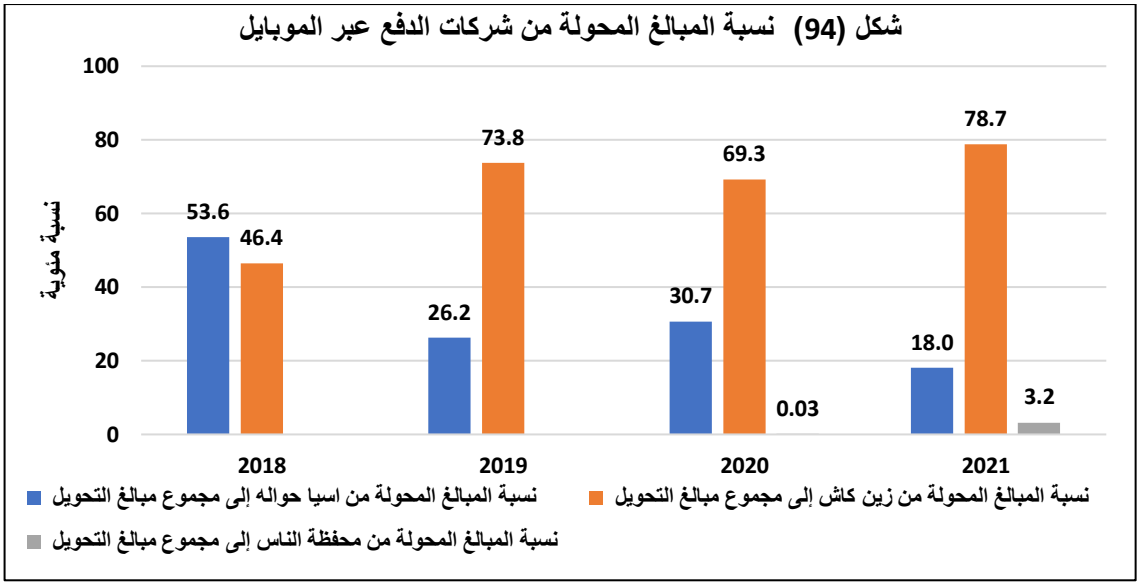

المصدر:

البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

8-3-2-2. مساهمة الشركات المالية (شركات المعالجة والاصدار والتحصيل) في الشمول المالي:

يُعدُّ دور هذه الشركات مهم جدًّا في النظام المالي داخل البلد، إذ تعمل على إصدار البطاقات للمصارف ومعالجة العمليات وتقديم خدمات أُخرى، إنَّ عدد هذه الشركات ازداد داخل النظام المالي في العراق ليصل إلى (11) شركة، وكان أداؤها داخل النظام متفاوت بحسب نشاط كل شركة، ويتضح من الشكل (95) أنَّ شركة بوابة العراق هي صاحبة النسبة الأكبر في عدد الحركات المالية المُقدَّمة بصفة خدمات مالية سواء كانت مصدرة أم معالجة أم بصفة تحصيل بنسبة بلغت (69.1%) من مجموع حركات مزوّدي الخدمات المالية في نهاية عام 2021، في حين أنَّ شركة (GPS) تمتلك (10.4%) من مجموع حركات مزوّدي الخدمات في نهاية عام 2021، وهي بدأت عملها في عام 2021، وهذا الأمر يدلُّ على سيطرة شركة بوابة العراق على سوق الخدمات المالية، وبالعودة إلى عام 2018 كانت شركة بوابة العراق هي المسيطر الأكبر على سوق الخدمات المالية بنسبة بلغت (72.9%) إلى مجموع حركات مزوّدي الخدمات في حين كانت شركة العرب تمتلك نسبة (18.6%) من مجموع حركات مزوّدي الخدمات، ممّا يدل على وجود تنافس بين الشركات المالية بدخول منافسين جدد، وبالرجوع إلى الشركات الأُخرى فهي منافس ضعيف داخل سوق الخدمات المالية طوال المدة (2018-2021)، في حين بدأت (5) شركات عملها في عام 2021، إنَّ الخدمات التي تقدّمها الشركات المالية غير المصرفية تُعدُّ من أهمّ الخطوات نحو تطوير الشمول المالي، لما توافره من سهولة في إنجاز المعاملات والتحول نحو الإنجاز الرقمي لها، ممّا يساعد في توفير الجهد والوقت، والذي يُعدُّ جاذبًا جيّدًا للجمهور لأجل الدخول إلى النظام المالي.

شكل (95)
نسبة حركات كل شركة من الشركات المالية غير المصرفية المقدمة للجمهور

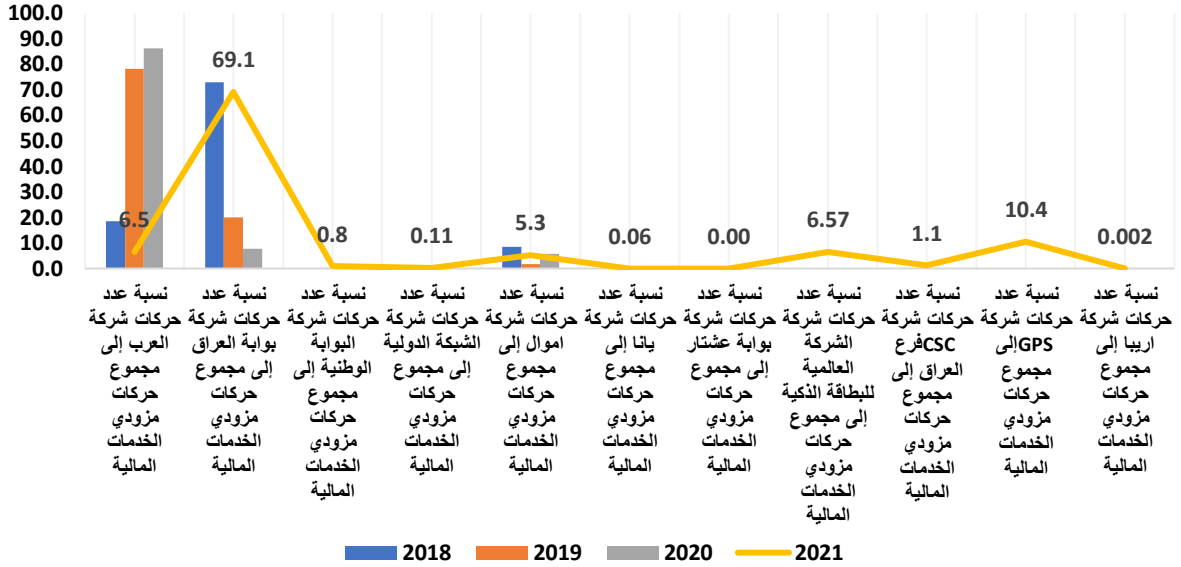

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

8-4. مؤشر العمق المصرفي:

تمَّ قياس هذا المؤشر باستخدام متغيرين، الأول: هو نسبة الائتمان المُقدَّم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. والثاني: نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبيّن مؤشر العمق المصرفي Banking Depth مستوى تطور الوساطة المصرفية من طريق سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية، وانخفاض تكلفتها، والتوسع في المؤسسات والأدوات المصرفية المختلفة، والتي تسهم في دعم عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية.، والشكل (96) يوضح هاتين النسبتين، ويتضح أنّ نسبة الائتمان المُقدَّم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من (8.8%) عام 2017 إلى (9.8%) عام 2021، وهذه الزيادة تعود إلى الارتفاع في حجم الائتمان المُقدَّم إلى القطاع الخاص، إذ ارتفع حجم الائتمان المُقدَّم إلى القطاع الخاص بنسبة (52%) خلال المدّة (2017 – 2021)، في حين ارتفعت نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من (11.8%) في عام 2017 إلى (14.3%) في عام 2021، إذ ارتفع حجم الودائع بنسبة (65%) أثناء المدة (2017 – 2021).

شكل (96)
نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص وودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي

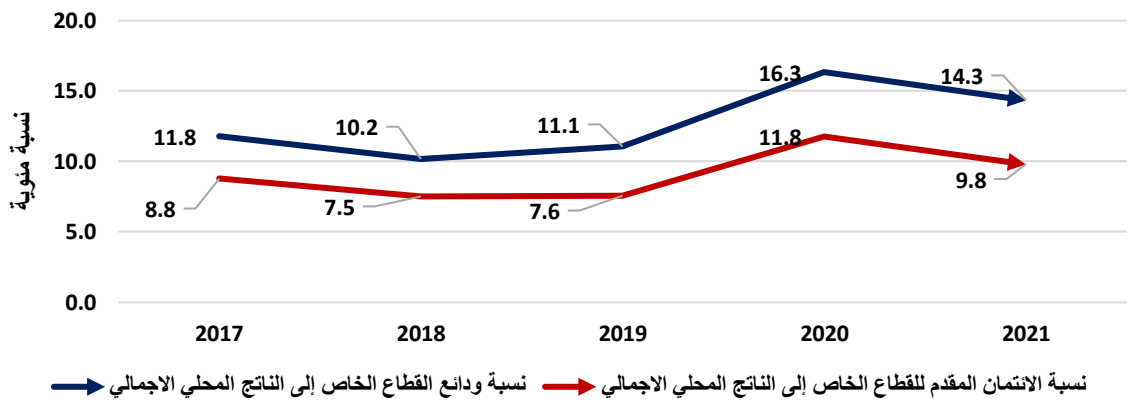

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

8-5. البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية:

إنّ الخطوة الأُولى نحو الشمول المالي هو فتح حساب مصرفي، ومن ثَمَّ فإنّ الزيادة في عدد الحسابات المصرفية هو شمول عدد أكبر من الأفراد في النظام المالي، كذلك الأمر فيما يخصُّ المحافظ الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية، إنَّ الزيادة التي تحصل في عدد البطاقات الإلكترونية أو الحسابات المصرفية أو المحافظ الإلكترونية تُعدُّ تطورًا وتوسعًا في حجم الشمول المالي لأنّ الفرد عند حصوله على أيٍّ منها يصبح داخل النظام المالي، والشكل (97) يوضح نسبة النمو في عدد الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية، إذ بلغت نسبة النمو في حجم المحافظ الإلكترونية (71%) في عام 2021 مقارنةً بعام 2020، في حين كانت هناك ارتفاع في نسبة نمو البطاقات الإلكترونية بلغ (26%) في عام 2021 مقارنةً بعام 2020، والأمر نفسه فيما يخصُّ الزيادة في الحسابات المصرفية، إذ ارتفعت بنسبة (9.3%) عام 2021 مقارنةً بعام 2020، وعليه فإنّ هناك توسعًا في الشمول المالي، وهناك إقبال أكبر من الأفراد للدخول في النظام المالي.

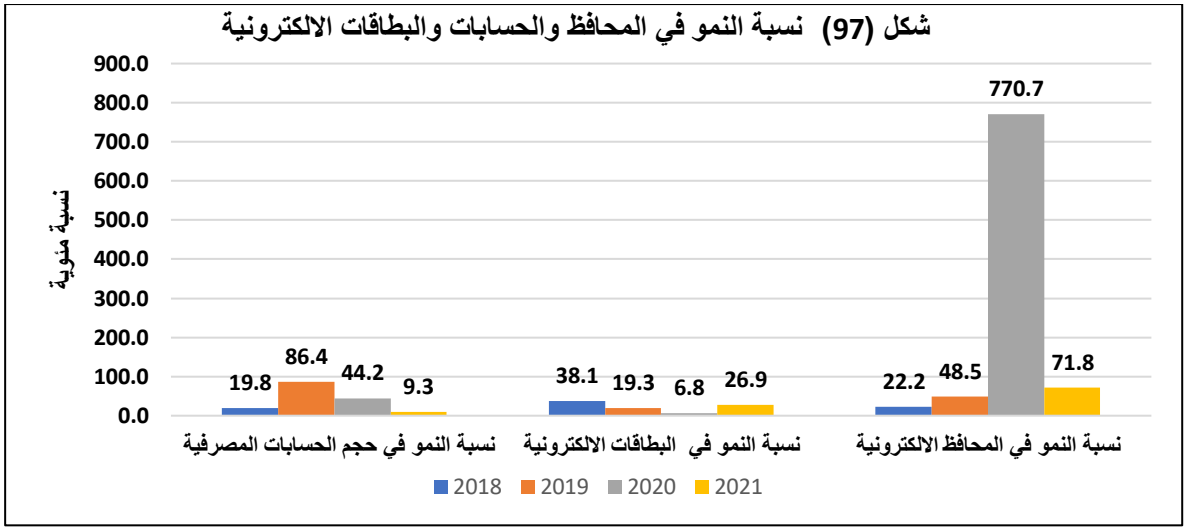

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات

8-6. قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق:

يعتمد مؤشر التجميعي للشمول المالي على مؤشرين أساسين هما (الوصول والاستخدام) لمعرفة التقدم الحاصل في مستوى الشمول المالي، وهو يُعدُّ انعكاسًا لمدى التقدّم الحاصل في مستوى الشمول المالي [1]، وتشير النتائج في الشكل (98) إلى ارتفاع في قيمة المؤشر التجميعي للشمول المالي من (20.8%) عام 2017 إلى (33.5%) عام 2021، إنَّ هذا الارتفاعً في قيمة المؤشر التجميعي للشمول المالي يعكس نجاح سياسات البنك المركزي العراقي في تشجيع الشمول المالي، وزيادة ثقة الأفراد في تعاملهم مع القطاع المالي الرسمي. إذ تعود إلى الزيادة الملحوظة في عدد الحسابات المصرفية نتيجة لسياسة توطين الرواتب وكذلك الزيادة الملحوظة في عدد أجهزة الصرّاف الآلي ونقاط البيع التي أخذت بالزيادة في المدّة الأخيرة.

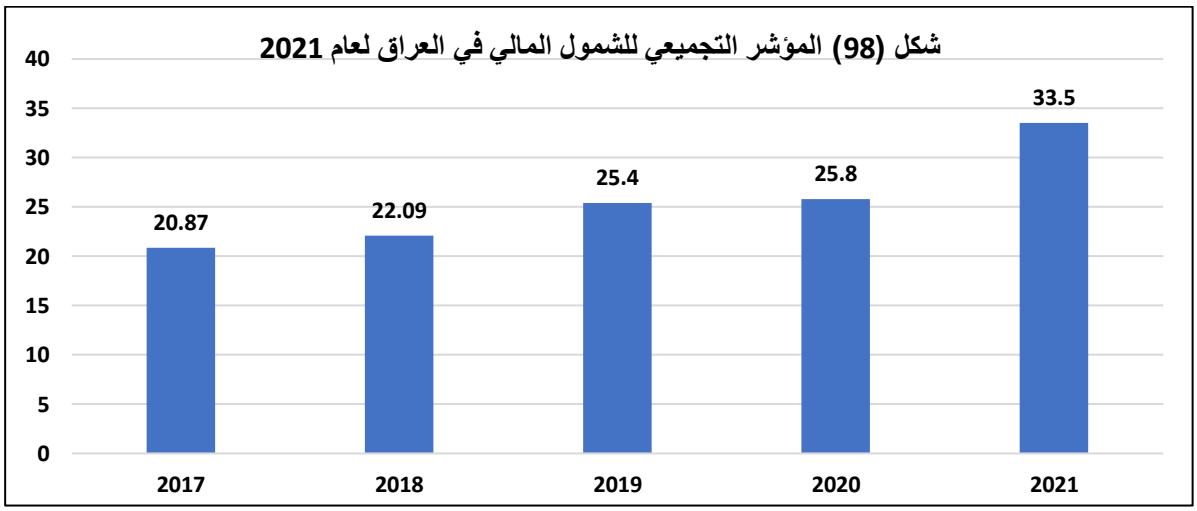

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

[1] للمزيد راجع خطوات قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، 2016.

فريق إعداد تقرير الاستقرار المالي 2021

د. حيدر عبد الله عبد الحسين

محمد خيري داود

حسين عبد الأمير جابر

عقيل محمد رشيد

قاسم عدنان مهدي

علي سالم عوض

إخلاص أكرم محمد

سراب عزت محمود

ياسر مراد علي

رقية كريم عباس